

قوله دمناسكاهما على
وزن كنف بمعنى واحد وهو
السهل وقوله لا هريما أي
سعيها وقوله ولا شريما أي
خليطا شديدا كما في
القاموس اه معجمه

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده

سبحا وجيزا دمناسكاهما لا هريما ولا شريما فامتناسكاهما
من هذا القبيل ولا يستطيع أن يستلها لا يتوفيق الله تعالى هذا الصنيع
وأنما جاني في القول بغير حق على الله عليه وسلم كل معروف بمذمة
والله الذي لا يغير الميثاق والله يحب إغاثته الإلهان وقوله تعالى ومن
قدرة في قوله قلبه في ما آتاه الله ونسدى التبرك بالعلماء بالاختصاص
أقوالهم المتواضعة فله من حرص جده لا لطر أصابه طل أن لم يصبه وابل
أقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأحمال بالنيات وهو معيته من قاتله
التصديق في شيم من التوفيق إلى محبة الله على الصديق إغاثي الله
تعالى في آجاله وجهه خالصا لوجهه بكرمه وإفضاله فلا مهرب إلا إليه
ولا إغواء إلا عليه وهو حسي ونعم الوكيل فاستله السـ تراجميل قال
المصنف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم من
أسماء الذات الموصوف بصفات الكمال أو أف فأنه اسم وجود واجب
وجوده موصوف بالصفات منزعه عن الآفات لا شريك له في الخلق لوقات
قوائما واجب الوجود رذ على من قال أن الله جسم لأنه إذا كان جسما
يكور جزا الوجود وقوائما موصوف بالصفات رذ على المعطين الشافيين
الصفات المعاني وقوائما من الآفات رذ على من وصفه تعالى بالمقائص
وقوائما لا شريك له في الخلق لوقات رذ على القائلين أن العبد يخاق أفعاله
الاجتبارية أهـ كهم الله تعالى والرحمن مفيض جلالته والرحيم
مفيض دقايقها (الحمد) أي الثناء بكل كمال (فه) لأن الكمال أما
قديم فهو وصفه وأما حادث فهو فعله (رب العالمين) أي جميع المخلوقين
كما قال تعالى قال فرعون وملأ من العالين قال رب السعوات والأرض
وما بينهما ما ولا يحصى عدد العالمين أحد إلا الله قال تعالى وما يعلم بخود ربك
أهـ وهو هذا مقتبس من الفاشحة فلا أفضل منه لكونه من تعليم الله تعالى
أهـ الاختاره (وأشهد) أي أقر وأصدق (أن) أي أنه أي الحال والشان
الاله) أي لا معبود بحق يمكن (الإله وحده) أي منفردا في ذاته
عنه وأفعاله (لا شريك) أي لا مشارك (له) في ذلك (وأشهد
دنا (محمدا) صلى الله عليه وسلم (عبده) تعالى وفي الوصف

بالعبودية إشارة إلى الخضوع والتواضع والتعبد المناسب لتمامه صلى الله عليه وسلم وهي أشرف صفات الإنسان ولو حراً ولذا وصف صلى الله عليه وسلم في أشرف المقامات كما في قوله تعالى سبحانه الذي أمرى به الله وقوله تبارك الذي نزل الفرقان على عبده وقوله فأوحى إلى عبده ما أوحى وفي إضافة العبد إلى الله عز وجل شرف وبلغ قال بعضهم وإنما اختار سبحانه وتعالى ذلك على نبيه أوحى إليه ثلاثاً صلى الله عليه وسلم بآية تهادهم فيه فلا يليق كما وقع لقوم عيسى عليه السلام أفاد ذلك الشريف (ورسوله) رساله عامة في الزمان والسكان لجميع الخلق (صلى الله عليه وسلم وعلى آله) أهل المصنف أرادهم مطاق الألف وأمر من يحرمه الزكاة حيث ذكر التابيعين بعد ذلك (رحمته) بفتح الصاد ويكسرهما والهاء في كل مسلم في النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظ (والتابعين) أي لهم ولو في الأيمان فقط فدخل عصاة المؤمنين والعصاة منهم في الدعاء لا به أفصل روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب منكب من اغترلى وارحمى ثم قال له حم في دعائك فابعد الدعاء الخاص والعامة بين السماء والأرض (أما بعد) أي أما بعد الحمد والحمد لله والصلاة والسلام (ههنا) المثنى الخاص في الدهر (جزء الطيف) أي صغير طرف (يسره) أي سهله (الله تعالى) للذنا وابن يسمه به والعميل بفتح ضاء (فيما) أي في بيننا وور (يجب تعاد) من العالم (وتعليمه) للجاهل (والعمل به) من امتثال لأمر واجتناب النهي (للخاص والعامة) أي لا عالم والجاهل (والواجب) من حيث وصفه بالوجوب (ما وعد الله فأعده بالثواب وتوعده تاركه بالعقاب) أي باستحقاق العقاب فلا يسأل العقوبة ويكفي في صدق العقاب ووجه لواء من العصاة مع العقوبة من غير (وسميته) أي الجزء اللطيف (سلم النوفيق إلى محبة الله على التحقيق) أي على طريق الحق لا تمان (أسأل الله الكريم) أي الذي لا يجوز أن ينسب إليه بخل (أن يجعل ذلك) أي الجزء اللطيف صادراً (منه) تعالى لا من حظ النفس كطلب المدح من الناس (و) خلاصاً تعالى لا لرياء وشهرة (و) محبة (فيه) تعالى ورغبة فيما عنده سر

ورسوله صلى الله عليه وسلم
سلم وعلى آله وصحبه
التابعين (أما بعد) فهذا
اللطيف يسره الله
لي فيما يجب تعلمه
وهو ما يجب عمله للخاص
والعامة ولواجب ما وعد
الله فاعده بالثواب وتوعده
تاركه بالعقاب (وسميته)
سلم التوفيق إلى محبة الله
على التحقيق أسأل الله
الكريم أن يجعل ذلك منه
وله وية

(و) راجعاً وراة (لا اله الا الله) تعالى بالتقبل (وموتها) كذا (والقرب) أي حسن الترتيب والقلب (والراف) أي الارتفاع وهذا مطلق مراد (عليه) أي منه تعالى يوم القيامة (والرفق) أي بسيد من وقت) أي طاعة وتسليم (عليه) أي الجزء اللطيف (الممل فسطاطه) أي بطاوة ومداولة كداء الواجبات ونزلة المحرمات (ثم الترقى بالتودد) أي بالتخيب (بالتوافل) جمع نافلة وهي اسم لما تخرج زيادة على الفرائض وهو المسمى بالتدبب والمستحب والتطوع (يهوز) أي ليجمع (حبه) تعالى كطهه وقبوله (ولاه) تعالى أي نصرته وقهره قال بسلي الله عليه وسلم قال الله تعالى ولا يزال العبد يتقرب الى بالتوافل حتى يحب فانه المحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فمعي كنت سمعه الذي يسمع به أي كنت حافظا لسمعه فلا يسمع الا ما أَرْضِيه وهكذا بابعده ثم رده لنا شطنا أحدنا راوى

واليسه وموجبيا لا قرب
والزاني لديه وان يوفق
من وقف عليه لا عمل
بما تضاء ثم الترقى التوود
بالا وائل يجوز حبه وولاه
(نصل) يجب على كافة
المكافين الدخول في دين
الاسلام والتبوت فيه على
الدوام والتزام ما لزم عليه
من الاسكام فما يجب عامه
واعتقاده مطلقا والنطق
به في الحال ان كان كافرا
والافق الصلاة الشهادتان
وعما شهد ان لا اله الا الله

فصل في صفات الله تعالى ورسوله وفي السمعيات (يجب) وجوبا
محمدا (على كافة المكافين) أي جميعهم (الدخول في دين الاسلام) وهو
شهادة أن لا اله الا الله والاقرار بما جاءه من عند الله (والثبوت) أي
اللازمة (فيه على الدوام) أي بلا انقطاع الى الموت على الاسلام عن علي
بن أبي طالب انه قال تمام النعمة الموت على الاسلام (والترى) أي قبول (ما)
يأتيه (لزم) أي ثبت (عليه) أي كافة المكافين (من الاحكام) وهي
بابية الله لنا على لسان نبيه محمدا (بما يتعلق بأعمال المكافين) وهي الواجب
والسنن والمباح والمكروه والحرام (فما يجب عليه) أي معرفته (واعتقاده)
بالقلب (مطلقا) أي في الصلاة وغيرها (والنطق به) باللسان (في الحال) أي
في هذا الوقت (ان كان) أي التام (كافرا) أي أصليا أو مرتدا (والا) بأن
كان مسلما (ففي الصلاة) أي في الشهادتين (الشهادتين) فالشهادتان مبتدأ
ما يحرم مما يجب خبره ويحوز أن يكون الشهادتان خبر مبتدأ محذوف ومما
يجب في محل الحال والتقدير فالواجب عليه واعتقاده والنطق به الشهادتان
لأن كونهما به من واجب كما قاله محمد بن الحسن (وهما الشهادتان لا اله الا الله

واشهد ان محمداً رسول الله) ويشترط أن يأتي بهم جماعة واليتين مرتبتين وان
 ينطق بهما بالعربية لا بغيرها مع معرفة معنائهما على ما يلي ما يلي ذلك
 أحمد الراشد ومحمد الرضى ولا بد من تكرار الشهادة أن لا يكون هناك شاهدان
 والا كفى لفظ أشهد الأول بخلافه لأن الأذان لابد فيه من الاتيان بأشهاد
 مرتين هكذا قاله ابن قاسم وتبعه العناني وقرره الشيخ وطبقة بعدهم
 الشيرازي انتهى لا بد من تكرار الشهادة هنا أيضاً ولا يكفي لا اله الا الله محمداً
 رسول الله بخلاف بعضهم ولا بد في الحديث الذي يقول ان جميع النطق بعد
 قوله محمداً رسول الله أفاد ذلك الشراقي وهذا بخلاف تشهد الصلاة عليه
 من ذكر الواو بين الشهادتين ولا يشترط ان يأتى بأشهاد ثانية في كل الجمع
 بينها والواو من الأكمل وانما ليس بالبيان بالواو في الأذان وان حكم
 باسمه المؤذن لانه طالب منه اذ مراد كل كلمة بنفس وذلك يناسب قوله
 العطف أفاده لا يصح (ومعنى أشهد ان لا اله الا الله ان تعلم وتعتقد وتؤمن
 وتصدق) بأن يقول قلبك رضى (ان) أى انه أى الحال والشأن (لا معبود
 بحق) أى مطابق للواقع لا يجوز انكاره ثابت (في الوجود) لا اله الا الله
 (الاحد) أى الذى لا يجزأ ولا ينقسم وهو واحد في ذاته وصعته ولا يحد في
 محل (الأول) أى الذى لا ابتداء لوجوده (القديم) أى الذى لا يكون وجوده
 من غيره (الحى القيوم) أى الذى يقوم بنفسه ويستغنى عن غيره ولا يقوم
 به غيره فلا يتعلق قوامه بشئ ويتعلق به قوام كل شئ (الباقى) أى الذى
 لا يزول بعد فناء الخلق (الدائم) أى الذى لا تغيره الاوقات (الحال) أى
 موجد المخلوقات التى هى الاكوان من العدم (الرازق) أى المقدم على
 كل شئ الى ان يموت بما يقوم باطنه وظاهره من البقن والمعارف والممكن
 والمبسر والقوت وغير ذلك (العالم) أى الذى هلته خبره مستفاد ومعلوماته
 ما هو امن نفاد (القدير) أى الذى لم يمتنع عليه جليل ولا حقير (الفعال) أى
 يريد أى لا يعجزه شئ يريد ولا يمتنع عنه شئ طلبه (ما شاء الله) وجوده (كان)
 أى وجوده (ومالم يشأ) وجوده (لم يكن) أى لم يوجد (ولا حول) أى لا قدرة
 ولا حركة (ولا قوة) أى ولا استعانة (الا بالله العلى) أى الرفيع الشأن
 (العظيم) أى الجليل الكبير (موصوف بكل كمال) لا يعاها الا هو كالحلم

واشهد ان محمداً رسول الله
 على الله عليه وسلم ومعنى
 أشهد ان لا اله الا الله ان تعلم
 وتعتقد وتؤمن وتصدق ان
 لا اله الا الله الواحد والواحد
 القديم الحى القيوم الباقى
 الدائم الخالق الرزاق العالم
 القدير الفعال المريد ما شاء
 الله كان ولم يشأ لم يكن ولا
 ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم موصوف بكل كمال

والحدود صير ذلك وأصفه فالتعريف هو القدر والالاء والاعمال والصفات
والسمع والبصر والكلام (مستقره) أي غير موصوف بالحدود (من كل نفس) وهي
الزينة كاللهي والسميع وكل ما ينظر يا قبال من صفات الحوادث (ليس
كنه) أي لا يقدر (من) أي يمكن سواء كان موجودا أو معدوما (وهو
المستقر) أي المستقرات والحوادث بلا أذن (البصير) فذلك بلا عين (فهو القديم)
أي لا يلقى لا أول له فلم يتلق نفسه ولا خلقه غيره (وبما سواء حادث) أي
موجود بعد عدم (وهو الخالق) لجميع الكائنات (وبما سواء
مختار) له تعالى (وبما لا يفسد) أي لا أول له وتدقيقه لا يفسد
أشياء (بما لا يفسد) أي باقي (سواء) سبحانه وتعالى من صفات المعاني ما فيها
فهي لا تفسد صفاتها (لا به سبحانه) تعالى وتعالى (مباين) أي
مختلف (الجميع) المخلوقات في الذات والصفات والأفعال) فان قلت
قد صرح الله صلى الله عليه وسلم قال اد الله خلق آدم على صورته مع ان الصورة
تقتضي الحدوث قلت أجيب عنه بأن المراد الصورة المعنوية على معنى ان
الله تعالى أعطى الله دلو سافا واطاقت عليه كما اطلقت عليه تعالى
تشرع بالعباد كالعالم والخلق لكم سامية ومغارة الصفات الباري تعالى
في الحقيقة فعلمه تعالى مثلا محال لم العبد من حيث القدم والحدوث
وعلمه تعالى قديم وعلم العبد حار وعلمه تعالى محيط بالجزئيات كما
هو محيط بالكليات وعلم العبد ليس كذلك وعلم العبد متأخر عن العلوم
وهذه تعالى سابق عليه ومن هذا القبول قوله صلى الله عليه وسلم ان الله
تسعة وتسعين اسمائة الا واحدا من تحلق بواحد منها دخل الجنة فان معناه
ان العبد اذا تحلق بجميعها كونه المخلق منها كالكرم والافق والسمع دخل
الجنة ومن الاجابة عن الحديث المذكور ان العبد في صورته يراجع الى
المضروب وذلك ان سبب الحديث رؤيته صلى الله عليه وسلم ترجلا يضرب
انسانا قتله وقال ان الله خلق آدم على صورته أي صورة المضروب أفاده
السماهي في المرة الثريدة (سبحانه وتعالى) أي ارتفع (سما يقر)
الظالمون) كالمجوس والنصارى ومشركي العرب ونحوهم (علوا كبيرا) أي
لا يماثله علوا فان بعض متقدمي اليهود قالوا عزير ابن الله ادلم يبق منهم بعضا

مفره عن كل نفس ليس كنهه
شيء وهو المسيح البصير فهو
القديم وبما سواء حادث
وهو الخالق وبما سواء مخلوق
وكلامه قديم كسائر صفاته لا به
سبحانه مباين لجميع المخلوقات
في الذات والصفات والأفعال
سبحانه وتعالى هما يقول
الظالمون علوا كبيرا

فقال بخت نصر من يحفظ التوراة فلما جاءهم عزيز بعد مائة سنة وقرأها
عليهم مع الحفظ لواء ذلك وعلماؤه بأنه لا يحفظ التوراة الا لكونه ابنه وبعض
النصارى قال المسيح ابن الله لا سخافة وله بلا أب أو افعله ما يفعله الاله وهو
خاف الطير من الطين وبراء الالكه والابرص واجباء الموتى ومشركو العرب
قالوا الملائكة بنات الله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال الله
تعالى ~~من~~ ذنبى ابن آدم ولم يكن له ذلك وشقنى ولم يكن له ذلك فاما تكذيبه
ايامى فزعم انى لا أدر أن أميد كما كان واما شجرة اياى فتقوله لى ولدوسجاني
ان اتخذ صاحبة وولدا (وهى أشهد أن محمدا رسول الله أن تعلم واعتقد
وأتصدق وتؤمن ان سيدنا) أى معاشرا الخلق (ونبينا محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشى) بحذف الباء التى قبل الشين
نسبة لقريش بتبوت الباء قبله وانما حذفت الباء فى النسبة فرقا بين النسبة
اوهذا والنسبة للدابة فى البحر التى تأكل دوابه فالذى يسمى بقريش
قيل هو فهر وقيل هو النضر (صلى الله عليه وسلم عبد الله ورسوله الى
جميع الخلق) من الانس والجن ويأجوج ومأجوج والملائكة وجميع
الانبياء والامم السابقة من لدن آدم الى يوم القيامة حتى الى نفسه لان كل
نبي مبعوث الى نفسه بشرع فارسله الى التى لا تعقل ارسال تشرىف واما
الى الثقلين فارسل تكليف بالاجماع واما الى الملائكة فاختلف فيه فقيل
ارساله اليهم ارسال تكليف بما يليق بهم وقيل ارسال تشرىف (ولد)
صلى الله عليه وسلم (مكة) قال الباجورى وهل كانت ولادته صلى الله
عليه وسلم من الموضع المعتاد أو من تحت السرة وتقلهن ابن سبع انه
كانت من تحت السرة لا من الموضع المعتاد تنزيها له صلى الله عليه وسلم
محل القدر وكذا غيره من جميع اخوانه من النبيين والمرسلين انتهى
(وبعث) صلى الله عليه وسلم لتاسع عشر هذه الامة أى امة الدعوة لا امة
الاجابة فقط (بها) أى فى وقت كونه فى مكة والمراد بأمة الدعوة كل
من دعاه صلى الله عليه وسلم الى الايمان سواء أجاب أولا وبأمة الاجابة
نحو من أجاب الى ذلك (وهاجر) أى فارق مكة بأمر من الله تعالى
(الى المدينة) الشريفة ويقال لها طيبة هاهاها سيدنا جبريل له

وهى أشهد أن محمدا رسول
الله أن تعلم وتعتقد وتصدق
وتؤمن ان سيدنا ونبينا محمد
بن عبد الله بن عبد المطلب بن
هاشم بن عبد مناف القرشى
صلى الله عليه وسلم عبد الله
ورسوله الى جميع الخلق
ولد بمكة وبعث بها وهاجر الى
المدينة

المخرج و يقال لها أيضا طابة لطيفها بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم
 وكانت قبل ذلك تسمى بئر (ودفن) صلى الله عليه وسلم (فيها) أي
 في المدينة ودفن أبو بكر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم مؤخر قليل
 عن النبي ودفن هريرة قدسي أبي بكر فيكون رأس هريرة قدسي أبي
 بكر خارجا عن مساهمة قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الكيفية أشهر
 الكيفيات السبع والكيفية الثانية ان قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 متقدم وأبو بكر رأسه بين كتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهريرة رأسه
 من درجتي رسول الله صلى الله عليه وسلم والكيفية الثالثة أن رأس أبي
 بكر من درجتي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهريرة خلف ظهر النبي صلى الله
 عليه وسلم والكيفية الرابعة ان قبر النبي صلى الله عليه وسلم امامه ما فرجلا
 أبي بكر من رأس النبي صلى الله عليه وسلم وهريرة من درجتيه صلى الله عليه
 وسلم والكيفية الخامسة ان أبا بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهريرة خلف أبي بكر والكيفية السادسة ان رأس أبي بكر من درجتي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ورأس هريرة من درجتي أبي بكر والكيفية السابعة
 ان قبر أبي بكر خلف قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبر هريرة من درجتي
 النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الروايات ما عدى الأولى والثانية
 أسانيدها ضعيفة والأشهر الأولى كما تقدم فأد ذلك ما اعطى الله لاوى
 (و) نعم قد وصدق (انه صلى الله عليه وسلم صادق) وحق (في جميع ما أخبره)
 من الأحكام والأموال الغيبات بل وجميع أقواله وان لم تكن عن الله فيلزمنا
 الايمان بذلك فمن انكر شيئا من ذلك وكان مع الوفا من الدين بالضرورة
 كفر (من ذلك) أي بما أخبره (عذاب القبر) وهو عذاب البرزخ اضعف
 الى القبر لانه الغالب والافضل ميتا اراد الله تعذيبه أماله ما اراده به قبر
 أولم يتسبر ولو صلب او غرق في بحر او اكلته الدواب او احرق حتى صار
 رمادا ودرى في الريح و يكون لا كافر والمناق و عاقبة المؤمنين وله هذه
 الامة وغيره اودله روقه قوله تعالى النار يرضون علم ما غدوا وعشيا
 (وعليه) أي القبر فنزعه توسيعه وجعل قديله فيه وفتح طاقته فيه
 من الجنة واما لاؤه لم يجدان وجهه روضة من رياض الجنة وكل هذا محمول

ودفن فيها وانه صلى الله عليه
 وسلم صادق في جميع ما أخبر
 به فن ذلك عذاب القبر
 ونعيمه

على حقيقة عند العلماء أفاده عبد السلام اللقاني (وسؤال المسكين
منكر) بفتح الكاف (ونكبر) وانما سمي هذان المسكين بذلك لما
بأخبار الميت بصورة منكورة فان صفة هاتين هما السودان أزرقان احينهما
كقدور النحاس وفي رواية كالبرق وأصواتهما كالعدا فانتكما يخرج
من أفواههما كالنار يذكل واحد منهما طراقي من حديث لو ضرب به
الجلال لذابت وفي رواية يسد أحدهما امرز به لو اجتمع عليهما أهل منى
ما أقولها وهما المؤمن الطائع وغيره على الصحيح ~~كان~~ يرفقان بالمؤمن
ويقولان له اذا وفق للجواب ثم نومة الغروس وينيران المتأفق والكافر وقيل
للمؤمن الموفق له مبشر وبشير وما الكافر والمؤمن العاصي فله ما تنكر
وتنكر أفاده ذلك شيخنا يوسف في فتح القادر المريد (والبعث) وهو عبارة
عن أحياء الموقى وانخراجهم من قبورهم بعد جميع الاجزاء الاسائية وهي
التي من شأنها البقاء من أول العمر الى آخره ولو قطعت قبل موته
بمخلاف التي ليس من شأنها البقاء كالظفر وهو هذا المعنى عبارة عن
النشر أفاده شيخنا يوسف وورد ابن بن خفاف خاتم النبي صلى الله عليه
وسلم في انكار البعث وانه عظم باليقظة يسهل وقال أثري الله يحيى هذا
بعد ما بلى فقال صلى الله عليه وسلم نعم ويبعث ويدخل النار فينزل أولم ير
الانسان انا خلقناه من نطفة أي ماء قد ندرخيس فاذا هو خصم مبين أي
يجادل بالباطل أفاده السجيمى (والحشر) وهو عبارة عن سوقهم
جميعا الى الموقف وهو الموضع الذي يقفون فيه من أرض القدس المبدلة التي
لم يرص الله عليها الفصيل القضاء بينهم ولا فرق في ذلك بين من يجاري وهم
الانس والجن والملاك ومن لا يجازي كالبهايم والوحوش على ما ذهب اليه
المحققون وصححه النووي (والقيامة) واوالم فجر يوم الجمعة الى ما لا يتناهى
وهو الحق أفاده السجيمى وقال الفشى والقيامة هي التي تعم الناس وتأتيهم
بغثة وتأخذهم أخذة واحدة على غفلة في يوم الجمعة في غير شهر معلوم ولا
سنة معروفة وأول يوم القيامة من النشأة الثانية الى استقرار الخلق في
الدارين الجنة والنيار وصدر يوم القيامة من الدنيا وآخره من الآخرة
ومقدار ذلك اليوم كما قال الله تعالى في سورة السجدة في يوم كان مقداره آمان

وسؤال المسكين منكرو تنكير
والبعث والحشر والقيامة

سنة من الدنيا في الدنيا وكما قال تعالى في سورة سأل في الدنيا
 خمسين ألف سنة وهو يوم القيامة أشعة أهواله بالنسبة إلى الكافر
 المؤمن فيكون أخف عليه من صلاة مكتوبة في الدنيا تنهي (والحساب)
 وهو توقيف الله الناس على أعمالهم خيرا كانت أو شرا فولا كانت
 أو فلاحا لفساد الدنيا لئلا يظنوا أنهم كذبوا ويكون المؤمن والكافر انسا وجننا
 الامن استغفروهم (والثواب) وهو ما يستحقه من الرحمة والمغفرة من
 الله تعالى والشهادة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (والعذاب) وهو
 كل عقوبة مؤلمة (والميزان) وهو كيزان الدنيا قسمة وهو كفتان
 كل واحد منهما أوسع من طبقات السموات والارض كفة الحسنات عن
 عرش العرش مقابل الجنة وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار
 يرتفع جبريل على الصراط بعد الحساب فيأخذ بعموده وينظر إلى لسانه
 ومكائيل أمين عليه والتعقل يبرل إلى أسفل والخفيف يرتفع كيزان الدنيا
 كما هو ظاهر الأحاديث أفاده السحيمي (والنار) وهي دار العذاب
 بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم وتحتها الطي ثم الحطمة ثم
 السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الأخرى على الاستواء
 وبين أعلا جهنم وأسفلها خمس وسبع مائة سنة أفاده عبد السلام اللقاني
 (والصراط) وهو جسر منصوب على ظهر جهنم أوله في الموقف وآخره على
 باب الجنة يمر عليه الأقولون والآخرون وهو أدق من الشعرة وأحد من
 السيف فهو مثل موسى وأول من يجوز عليه نبينا وأمنه فالسالمون من
 الذنوب يمشون كطرف العين وبعدهم الذين يجوزون كالبرق الخاطف
 وبعدهم الذين يجوزون كالريح العاصف أي الشديد وبعدهم الذين
 يجوزون كالطير وبعدهم الذين يجوزون كالفرس السابق وبعدهم الذين
 يجوزون كأجوداها ثم ثم الذين يجوزون عدا وومشيا ثم من يجوزون حبو
 وهو الذي تطول عليه مسافة الصراط فيقول رب لما أبطأتني فيقول لم
 أبطأت بك إنما أبطأتك بحملك وروى إذا كان يوم القيامة يأتي قوم فيقفون
 على الصراط فيكون فيقال لهم جوزوا على الصراط فيقولون نخاف من النار
 فيقول جبريل كيف كنتم تمرون على البحر فيقولون بالسفن فيؤتى بمساجد

والحساب والثواب والعذاب
 والميزان والصراط

والسكتة في سورة الانبياء في قوله تعالى وادبر وجهك لربك واعبد وادبر وجهك لربك واعبد
 الصابرين وهو دوساخ وشعيب في سورة هود في قوله تعالى والى عاد اخاهم
 ردا والى ثود اخاهم صا بطا والى هود اخاهم شعيبا فيجب الايمان بهم
 مسيلا فاذا انكر نبوة ابراهيم واسحق وعيسى عليه السلام كره لا انه يكفر
 زهده بل هو طاعن افاده الشجع عطية ومعنى كون الايمان بهم واجبا تفصيلا
 له لوضوح ما به واحد منهم لم ينكر نبوته ولا رسالته وليس المراد انه يجب
 بظن اسمائهم خلا فان زعم ذلك افاده شيخنا يوسف في فتح القادر المريد
 (مسكتيه) ويجب جزم العقيدة بما ورد في القرآن من انزال التوراة
 الانجيل والى يورى الفرقان وصحف ابراهيم وهى امثال رصف موسى وهى
 برأى مواظ وماعد ذلك اجمالا ومن انكر آية من القرآن كره ومن
 ية الكتاب لم يكفر لانا لم يفيد انما اولها ولا يقبل قول اهل الكتاب
 نها منها لان كذبهم طاهر وقصصهم براقوله تعالى يحرفون الكلام عن
 راضعه افاده السحيمى (و بالقدر خيره وشره) من الله تعالى ومعنى
 لايمان به ان تعتقد ان الله تعالى قادر الخبير والشر قبل خلق الخلق وان
 يسمع السكائن بقضاء الله تعالى وقدره وهو مريداهما ويكفى اعتقاد
 به ذلك من غير نصب برهان ومعنى خيرا قدره وشره ان الايمان والطاعة
 جميع الامال الصالحة من خير القادر وان الكفر والمعصية والخلافة
 واصرو جميع افعال المعاصى من شر القادر افاده القسنى فان اتى صلى
 عليه وسلم جاء بوجوب تصديق ذلك كما أخرج الشيخان عن عمر
 بن الخطاب قال صلى الله عليه وسلم أخبرني عن الايمان قال ان تؤمن بالله
 ملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره أى فمن لم
 يصدق بواحد مما فهو كافرا فاده السحيمى (وا صلى الله عليه وسلم خاتم
 النبيين) أى فى الوجود الخارجى ان يكون شريعته آخر الشرائع فلا تنسخ
 رها او يزداد ترقية صلى الله عليه وسلم فى الكمالات من ابتداء خلقه الى مالا
 يته وايكون صلى الله عليه وسلم كفصل القضاء فان فى بعثته اشارة الى تمام
 أمر وأما من حيث خاتم النور المحمدى فهو قول خلق الله فهو صلى الله
 عليه وسلم الاول والاخر ولا نه هو المقصود من هذا العالم كما قال القائل

وكتبه وبالقدر خيره وشره
 وا صلى الله عليه وسلم
 خاتم النبيين

نعم ما قل سادة الاول **اقول** الفسكرا آخر العمل **والله** الباجوري (وسيد ولد آدم آجيهين) قال صلى الله عليه وسلم **انا سيد ولد آدم ولا فخر** أي لا نسب جميع أولاده ولا أقول ذلك فخرا أي افتخارا بل محمد نأيا بالهبة أو المعنى ولا فخرا أعظم من ذلك وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيدا وولاد آدم كلن سيدا غيرهم بالطريق الاول لا نعم أفضل من غيرهم بشهادة قوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم فلان قيل هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وإنما يدل على سيادته على أولاده **أجيب** بأن في أولاد آدم من هو أفضل من آدم وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيدا لأفضل كان سيدا لمفضل ومن باب أولى وانما لم يذكر آدم تأديبا معه لأنه الأب طاهر وأوان كان صلى الله عليه وسلم هو الأب في المعنى ولذلك سمي أن آدم عليه السلام هذا اجتماعه صلى الله عليه وسلم به ليخبر الاسراء قال مرحبا بيا بن موري وباب معنای قوم صلى الله عليه وسلم الولد **واجيب** أيضا بأن المراد بولد آدم ما يشمل آدم وأولاده كما يقولون بنو نوح ويريدون بهم ما يشمل نوحا وبنیه وهكذا أفاده الباجوري

فصل فيما يقع في الردة (يجب على كل مسلم حفظ اسلامه) أي مذهبه (وصونه مما يفسده) أي عن شيء لا يصلح ولا خير فيه (ويبطله) أي يسقط حكمه (ويقطعه) بأن لا يجزئ منه فيشمل التردد في الكفر (وهو الردة) وهي أخفش الكفر وأغلظه كمالان المرتد لا يقصر بالجزئية ولا يؤمن بخلاف الكافر الأصلي في ذلك وإن الردة تحبط العمل إن اتصلت بالموت فكان المرتد لم يعمل شيئا ولا يحبط ثواب عمله ولا يلزم من كون الردة أنواع الكفر كون المرتد أجمع من الكافر الأصلي الآخر أي الباجوري وأباهب وأما أنهم أجمع من المرتدين لما اتفقتوا من زيادة العباد وأنواع الأدي لانبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما لا يخفى (والعياذ بالله تعالى) أي هوذا بالله واعتصم بالله من ذلك (وقد أكثر في هذا الزمان التساهل في الكلام حتى أنه) أي التساهل في الكلام (يخرج من بعضهم الفاظ تخرجهم عن دين الاسلام ولا يرون ذلك ذنبا فضلا عن كونه كفرا)

وسيد ولد آدم آجيهين
فصل يجب على كل مسلم
حفظ اسلامه وصونه مما
يفسده ويبطله ويقطعه
وهو الردة والعياذ بالله
تعالى وقد أكثر في هذا الزمان
للتساهل في الكلام حتى أنه
يخرج من بعضهم الفاظ
تخرجهم عن الاسلام ولا
يرون ذلك ذنبا فضلا عن
كونه كفرا

وهدم اعتقادهم الكفر أولى بالانتفاء أي فاتهم لا يحتفلون بذلك ذنباً
فكيف يعتقدون ذلك كفر أقوله فضلاً منسوب إلى المصدرية والتقدير فقد
اعتقاد الذنب فقد يفضل عن فقد اعتقاد الكفر كذا أبو خذ من المصباح
(والردة ثلاثة أقسام اعتقادات) في القلب (وأفعال وأقوال وكل قسم)
من تلك الثلاثة (يشعب) أي يتفرع (شعباً) بضم ففتح أي فسرهما
(كثيرة) لأن هذا بحر لا ساحل له (فمن الأول) وهو الردة بالاعتقادات
(الثاني في الله) أي في وجوده أو في مخالفة له للعوادث (أو في رسوله) كان
شك في سيدنا محمد هل هو رسول الله أو لا (أو القرآن) كأن شك هل هو
من عند الله أو من عند محمد صلى الله عليه وسلم (أو اليوم الآخر) وهو يوم
القيامة فهي بذلك لأنه لا ليل بعده ولا نهار أولاته آخر أيام الدنيا فليس
بعد يوم آخر وأما غيره من الأيام المنقضية من أيام الدنيا وذلك كالشك
في وجوده (أو الجنة أو النار) أي في وجود ذلك في الآخرة ويجب اعتقاد
أن الجنة والنار موجودتان الآن خلافاً للعتزة أقامتين بعدم وجودهما
الآن وانما يوجدان يوم الجزاء (أو الثواب) أي في وجوده وهو مقدار
من الجزاء في الجنة يعلمه الله تعالى يعطيه لمن يشاء من عباده فضلاً منه
تعالى أفاده عبداً المعطى في كشف الأسرار (أو العقاب) أي في
وجوده وهو مقدار من الجزاء يعلمه الله تعالى في نظير الإجمال السببية
هذه لا منه تعالى وليس ظلماً ولا جوراً (أو نحو ذلك مما هو مجمع عليه)
كالأسرار من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى للنبي صلى الله عليه وسلم
ومجرات الأنبياء وكرامات الأولياء (أو اعتقد قد صفة) أي واحدة (من
صفات الله تعالى الواجبة له أجمعاً) وهو اتفاق المجتهدين من أئمة محمد صلى
الله عليه وسلم على أمر ديني (كالعلم) أو انكر العلم بالجزئيات كالفلاسفة
فأنهم انبتوا علمه تعالى بالكليات دون الجزئيات كجزئيات الإنسان والرمال
مثلاً (أو نسب) أي عزا (له) تبارك وتعالى (صفة يجب تزويه عنها
أجمعاً كالجسم) أي إذا كان السبب من محالين قال هو تعالى جسم
كأجسام لصراحتهم في الحدود والتركيب والألوان والاتصال فيكون
الكفر لأنه أثبت له ديم ماهو في عنه بالاجماع أمالوقال هو تعالى جسم

والردة ثلاثة أقسام
اعتقادات وأفعال وأقوال
وكل قسم يشعب شعباً
كثيرة فمن الأول الشك في الله
أو في رسوله أو القرآن
أو اليوم الآخر أو الجنة
أو النار أو الثواب والعقاب
أو نحو ذلك مما هو مجمع عليه
أو اعتقد قد صفة من صفات
الله تعالى الواجبة له أجمعاً
كالعلم أو نسب له صفة يجب
تنزيهه عنها أجمعاً كالجسم

والخلق أو جسم لا كالأجسام أي متشكف عنه تعالى لوازم الجسمية فقد
 اخطأ في إطلاق الاسم لا في المعنى كعض السكرامية فانهم قالوا وتعالى
 جسم بمعنى قائم بنفسه فلا يكفر بالغلبة التجسيم على الناس وانهم لا يؤمنون
 بوجوده من غير جهة وقيل يكفر الجسمية مطلقا وقيل بعدم كفرهم مطلقا
 والحاصل ان الجسم لا يكفر الا اذا لم من كادمة التشبيه فكفره من حيث
 التشبيه لا التجسيم أفاده الشيرازي (أو حلال محرما بالاجماع) أي اجماع
 الأئمة الأربعة أفاده الجبيري (معلوم من الدين) أي من أدلة الدين
 (بالضرورة) أي بالعلم الذي يشابه العلم الحاصل بالضرورة وهو الذي
 لا يحتاج في اثباته إلى دليل لانه اشتراك في معرفته العالم والعامى فخرج بقوله
 معلوم من الدين بالضرورة منكار ان لبنت ابن السدس مع بذت لصاب
 تكملة الثلثين فلا يكفره ولو من عالم خلا فالبعضهم نقله الجبيري عن
 القابري (علا يخفى عليه كالزنا) وهو ابلاج المكاف الواضح حشفته
 الأصلية المتصلة أو قدرها عند فقد هافي فرج واضح محرم له منه في نفس
 الأمر مشتهى طبعها مع الخلق عن الشبهة (والواط) به كسر اللام وهو
 الوطئ في دبر الذكرو لو عبده أو في دبر الانثى (والقتل) وهو فعل يحصل
 به زهق الروح (والسرقة) وهو أخذ المال خفية من حرز مثله (والغصب)
 وهو أخذ الشيء ظلما بلا خفية مالا أو غيره (أو حرم حلالا) وهو كل شيء
 لا يعاقب عليه باستعماله (كذلك) أي بالاجماع معلوم من الدين
 بالضرورة (كأييـح) وهو مبادلة القوم بالمال المتقوم عليك أو تمسكا
 (والنسكاح) وهو عقد يرتبط على تلك منفعة البضع قصدا (أو نفي وجوب
 مجمع عليه كذلك) أي معلوم من الدين بالضرورة (كأصلوات الخمس
 أو سجدة مها والزكاة) أي غير زكاة التجارة فان فيها اقولا قد يعا بعدم الوجوب
 فيها ولهذا لا يكفر جاحدا أفاده الزبدي (والصوم) أي في رمضان وهو
 الامتناع من الاكل والشرب والجماع من الصبح الى الغروب مع التوبة
 في كل ليلة (والحج والوضوء) ضم الواو وهو الغسل والمسح على أعضاء
 مخصوصة مع نية معتبرة (أو واجب مالم يجب اجماعا كذلك) كز يادى
 ركعة أو سجدة في الصلوات الخمس (أو نفي مشروعية مجمع عليه كذلك)

أو حرم حلالا كذلك كأييـح
 والنسكاح أو نفي وجوب
 مجمع عليه كذلك كأصلوات
 الخمس أو سجدة منها
 والزكاة والصوم والحج
 والوضوء أو واجب مالم يجب
 اجماعا كذلك أو نفي
 مشروعية مجمع عليه
 كذلك

كالرواتب) مع الفرائض والمراد بالرواتب السن الثمانية للفرائض وفيها
 اصطلاح آخر وهو انها التوافل المؤقتة بوقت مخصوص فالترابح والتجديد
 والفرض راتبة على الثاني لا الاول أفاده الجبري (أو عزم على الكفر
 في المستقبل) بان يعزم المؤمن أن يكفر غدا فيكفر حالا لان استدامة الاسلام
 شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالا ولو عزم الشخص على فصل كبيرة في غدا
 فلا يفترق أفاده الجبري (أو على فعل شيء) أي أو عزم على اتيانه (في الحال
 بما ذكر) أي من الكفر بأن نوى أن يكفر في الحال (أو تردد فيه) أي
 في الكفر ما تردد طهر بان شئت شيئا فليس يعزم التوبة بالاسلام كما اذا تردد
 هل يكفر أولا وانما كانا يتردد مكفرا لان استدامة الايمان واجبة
 والتردد بينهما ~~بما~~ نقله الجبري من شرح الروض (لا وسواسه) أي
 الكفر أي خطره على باله وحركه بان جري في فكره فلا يكفر لان الوسواس
 غير ناقض للجزم فان ذلك مما يبتلى به الموسوس كما أفاده الشرقاوى وفائدة
 لما نزل قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله
 شككا المؤمنين من الوسوسة وشق عليهم المحاسبة ما نزل قوله تعالى لا يكلف
 الله نفسا الا وسعها أي الامانة قدرتها فافضل لامة تعالى ورحمة أي فلا
 يؤخذ احد بما لم يكسبه مما وسوست به نفسه لان الوسواس ليس باختياره
 بخلاف العزم فانه يكون باختياره واكتسابه من حيث انه عقد قلبه عليه
 (او انكر محبة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه) وأقل الدرجات ان يتعدى
 ذلك الى هروعثمان وعلى لان صحابتهم يحسبونها الخالص والعام من
 النبي صلى الله عليه وسلم فذا في صحابة احدهم كذب لا شيء صلى الله عليه
 وسلم نقله الاجهوري عن الشهاب الزملي ثم قال وانما يصح الفقهاء على أبي
 بكر ثبوت صحبة بالقرآن وسكوتهم عن غيره لا يمنع المعوق لما تقرر من كفر
 من انكر محبة معا عليه ~~هـ~~ ما لو ما من الدين بالضرورة وصحبة هـ كعثمان
 وعلى من هذا القبول ذكره المدايني والجبري (او رسالة واحد من الرسل
 المجمع على رسالته) كالخمسة والعشرين المذكورين في القرآن بخلاف
 المختلف في رسالتهم وهو ثلاثة ذوالقمرين والعزير واثمان كما أفاده
 شيخنا يوسف (او جحد) أي انكر آية او (حر فابيه مجمعا عليه) أي

كالرواتب أو عزم على الكفر
 في المستقبل أو على فصل
 شيء مما ذكر أو تردد فيه
 لا وسوسة أو انكر محبة
 سيدنا أبي بكر رضي الله عنه
 او رسالة واحد من الرسل
 المجمع على رسالته أو جحد
 حر فابيه مجمعا عليه

على ثبوته (من القرآن) كسحرة التمل التي في وسطها انما بسحرة الفاشقة
 فلا يكفر من نكاحها من الفاشقة لعدم الاجماع عليها كذا ذكره الله في
 والبيبري (او زاد حروفيه مجمعا على نفيه معتقدا انه) اي الحرف (منه)
 اي من القرآن (او كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون كقرايل
 كبيرة فقط نقله البيبري عن الشبرايني (او نكصه) بتخفيف القاف على
 الاصح كافي المصباح وذلك كالمودود والجهة في وصفتهم داود عليه السلام
 بالحسد (او غراسه بصدقه غيره) اي اهانة نفسه بان قال محمد مثلا
 (او جوز نبوة احد) اي اعتقد جواز وقوع النبوة لاحد (بعد نبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم) ارادى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة ارادى انه
 يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وان يعاقب الحور العين فهذا كفر بالاجماع
 اما لو ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه فلا يكفر لان قابله انه
 يدعى ان النبي صلى الله عليه وسلم راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فان
 كان صادقا فذا الظاهر والا فهو مجرد كذب افاده البيبري (والقسم الثاني)
 من اقسام الردة الثلاثة (الانفال كسجود لغيره) يقال هو الوثن المتخذ
 من الخبارة والخبث ويروى عن ابن عباس ويقال المسمم المتخذ من
 الجواهر المعدنية التي تذوب والوثن هو المتخذ من حجر أو خشب وقال ابن
 فارس المسم ما يتخذ من خشب أو نحاس أو فضة كذا في المصباح (او
 شمس) وهو كوكب مضيئ ناري وهي اعظم الكواكب ومحملها الفلك
 الرابع وسيرها في فلكها من جهة المغرب الى جهة المشرق ومع ذلك لم يظهر
 سيرها العظم سرعة دور فلكها يدور في اليوم واليلة دورة من المشرق الى
 المغرب والشمس في كل سنة تدور في الفلك دورة واحدة كما افاده عبيد
 الرحمن في المطلب (او مخلوق آخر) الا ضرورة بان دلت قرينة على
 عدم دلالة الفعل على الاستحفاف كسجود اسير في دار الحرب بحضرة كافر
 خشية منه فلا كفر وخرج بالسجود الركن كوع فان قصد تعظيم الخلق
 بالركوع كتعظيم الله كفر والا بان قصد تعظيمه لا كتعظيم الله والاطلاق
 فلا يكفر بل هو حرام لوقوع صورته للخلق عادة ولا كذلك السجود فانه
 كفر مطلقا اما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل

من القرآن او زاد حروفيه
 مجمعا على نفيه معتقدا
 انه منه او كسكب
 رسولا او نكصه او غراسه
 بصدقه غيره او جوز نبوة
 احد بعد نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم والقسم الثاني
 الافعال كسجود لغيره
 او شمس او مخلوق آخر

الى اقل الر كوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته ههنا
قاله الشرقاوى والبيهقي وقال السكندري في الحواشي المدنية قال ابن حجر
في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام قد مر جوابان سجود جبهة الصوفية بين
يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته مائة تنص السكندري فسلم من كلامهم ان
لسجود بين يدي الفقير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالسكندر
في قصد السجود للمخلوق والحرام ان يقصد الله تعالى معظما به ذلك
لخلق من غير ان يقصد به ألا يكون له قصد انتهى (والقسم الثالث) من
قسام الردة الثلاثة (الاقوال وهي كثيرة جدا لا تحصر منها) أي الكثيرة
ان يقول أي الشخص (مسلم) أي لمن يتصف بالاسلام (يا كافر
أوباهودي) قيل هو نسبة الى يهودا بن يعقوب عالم الاسلام (أونصراني)
مشتق النون قيل نسبة الى قرية اسمها نصران فهي نسبة على الأصل ثم أطلق
النصراني على كل من تعبد بدينهم كذا في المصباح (أوباعديم الدين) حال
كون القائل (مریدا) بذلك القول (ان الذي عليه الخطاب من الدين
كفر او يهودية أو نصرانية أو ليس بدين) أمالوا راد بقوله يا كافر انه كافر
النعمة أو يفعل فعل الكفار أو سائر الزرع فلا يكفر فاده الشرقاوى أي
لانهم قالوا كفر النعمة أي غطاها بان يحرقها ويقال للفلاح كافر لانه يكفر
البسدر أي بستره كذا في المصباح (وكالخنزيرة باسم من اسمائه تعالى
أووعدة) بالجنة والتواب (أووعدة) بالنار والعقاب (من لا يخفى عليه
نسبة ذلك) أي إضافة ذلك الاسم والوصف الوعيد (اليه سبحانه) تبارك
وتعالى (وكان يقول) أي الشخص (لوامرني الله تعالى بكذا) وهو كتابة عن
اسم شيء (لم افعله اولو صارت القبلة في جهة كذا) وهو كتابة عن الغرب
والشرق أو الشمال والجنوب (ما صليت اليها ولوا عطاني الله الجنة
ادخلتها مستخفا) أي مستهزئا ومحقرا (أو مظهرا للعناد في الكل) أي في هذه
ثلاثة فخرج من يريد بذلك تعبيد نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء
يرده لوجهي جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته أفاده البيهقي
العناد هو بان عرف انه الحق بالظن وامتنع أن يقربه فله الشرقاوى عن
الرملي (وكان يقول لو أخذني الله) أي عاقبني (بترك الصلاة) أي

والقسم الثالث الاقوال
وهي كثيرة جدا لا تحصر
منها ان يقول مسلم يا كافر
أوباهودي أو نصراني أو
يا عديم الدين مریدا ان الذي
عليه الخطاب من الدين
كفر او يهودية أو نصرانية
أوليس بدين وكالخنزيرة
باسم من اسمائه تعالى
أووعدة أو وعيده
لا يخفى عليه نسبة: لكاليه
سبحانه وكان يقول لوامرني
الله بكذا لم افعله اولو صارت
القبلة في جهة كذا ما صليت
اليها ولوا عطاني الله الجنة
ما دخلتها مستخفا أو مظهرا
للعناد في الكل وكان يقول
لو أخذني الله بترك الصلاة

عليه (مع ما أنافيه من المرض) وهو ما يعرض للبدن فيضرب جبهه
 الاعتدال الخاص (ظلمني) والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ()
 قال لافعل حدث) أي يتجدد وجوده (هذا بغير تقدير الله أو لو شهد عند
 الانبياء أو الملائكة أو جميع المسلمين بكذا) وهو كناية عن شيء مشهور
 لأحد (ما قبلتهم) أي ما صدقت قولهم (أوقال) لما قيل له قلم أظفار
 أوقص شواربك مثلاً فإنه سنة (لا فاعل كذا) وهو كناية عن شيء مأثور
 (وان كانت سنة) أي طريقة محمدية حال كون القائل بقوله لا فاعل
 آخره (بقصد الاستهزاء) أي الاستخفاف بخلاف ما إذا أراد المبالا
 في تبعية نفسه أو أطلق أماده اشراقاً وى وقال في كفاية الاختيار ولو تقاسم
 شخصان فقال أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله وقال الآخر لا حول لآله
 من جوع كفر ولو سمع اذان المؤذن فقال أنه يكذب كفر ولو قال لا أخاف
 القيامة كفر إنهم (أولو كان فلان) وهو عدوه مثلاً (نبيا ما آمنت به
 أي فانه يكفر على ما قاله العلماء مرضى الله عنهم حكاه ابن الحصني وقال
 كفاية الاختيار وكذا إذا قال شخص عن عدوه لو كان ربي ما عسدت فانه
 يكفر أوقال من ولده أوز وجنته وأحب إلى من الله أو من رسوله (أ
 اعطاء عالم فتوى) أي بيان الحكم من غير الزام (فقال ايش) أصله
 أي شيء (هذا الشرع مریدا) بذلك القول (الاستخفاف) أي التهمة
 للشرع (أوقال لعنة الله) وهي من الله تعالى أبعاد العبد بسخطه ومرو
 الانسان المدعى بسخطه وهذا هو المراد هنا (على كل عالم مریدا) بقوا
 كل عالم (الاستغراق) أي الاستيعاب (الشامل لأحد الانبياء) أو
 أو أطلق (أوقال أنا بريء) أي بعيد (من الله أو من الملائكة أو من النبي
 صلى الله عليه وسلم (أو من القرآن) وهو كلام الله تعالى (أو من الشريعة
 أو من الاسلام أوقال لحكم) وهو ما بينه الحاكم مع الزام (حكم) بالية
 للفعول (به) أي بذلك الحكم (من الاحكام الشرعية) أي ا
 حكامها الله طريقاً ومذهباً (ليس هذا) أي الذي قاله الحاكم (الح
 أو لا أعرف الحكم) مستهزئاً بحكم الله تعالى أوقال وقد ملاطفاً و
 ما يوعى فيه الشيء أي يجمع (كأسادهاقا) من قوله تعالى ان للذين مغاير

مع ما أنافيه من المرض ظلمني
 أوقال لافعل حدث هذا بغير
 تقدير الله أو لو شهد عندى
 الانبياء والملائكة أو جميع
 المسلمين بكذا ما قبلتهم أوقال
 لا فاعل كذا وان كان سنة
 بقصد الاستهزاء أو لو كان
 قسلاً نبياً ما آمنت به أو
 اعطاه عالم فتوى فقال
 ايش هذا الشرع مریدا
 الاستخفاف أوقال لعنة الله
 على كل عالم مریدا الاستغراق
 الشامل لأحد الانبياء
 أوقال أنا بريء من الله
 أو من الملائكة أو من
 النبي أو من القرآن أو من
 الشريعة أو من الاسلام
 أوقال لحكم حكم به من
 الاحكام الشرعية ليس هذا
 الحكم أو لا أعرف الحكم
 مستهزئاً بحكم الله أوقال وقد
 ملاطفاً

حدائق راعنا وكونوا عبا انرا باركاهما قاي وخيرا مملوفا ومتابعة
 اوصافه (أو) قال رقد (فرغ) أي صب من انا (شرابا) وهو
 ما يشرب من المساقات (فكانت سرايا) من قوله تعالى وسبرت الجبال
 أي من وجه الارض فكانت سرايا أي هياكلنا (أو) قال (هندوزن
 او كيل وادا كلوهم اووزنوهم يخسرون) أي اذا كالوا لهم اووزنوا لهم أي
 انما من يقصون (أو) قال (عندروية جمع) أي جماعة (وحشرناهم
 فلم يغادروهم احدا) حال كون القائل كائنا (بقصد الاستخفاف) أي
 الاستهزاء (او الاستهزاء) أي السخرية (في الكل) أي في هذه
 الاربعة (وكذا كل موضع استعمل) أي بنى (فيه القرآن بذلك القصد
 ان كان بغير ذلك القصد) كان اطلاق (فلا يكفر لکن قال الشيخ احمد)
 ابن محمد (بن حجر) الهيمى سمي هذا افعى بذلك الشيخ حجر لانه كان
 ساكنا دائما لا يتكلم فكا به حجر ماقى في الارض (رحمه الله) أي
 ناله رحمته التي وسعت كل شيء (لا تبع حرمة) قال الجبري نقلا عن
 القليوبي واعلم ان التورية هنا فيما لا يحتملها اللفظ لا في ذمكم باطنا
 وفارق الطلاق بوجودها وانتهى فالتورية ان تطلق لفظا طاهرا
 في معنى وتريد به معنى آخر ينزله ذلك اللفظ لكنه خلاف ظاهره كذا
 في المصباح (وكذا يكفر من شتم نبي او ملكا) أي من وصفه بما فيه نقص
 وازدراء (أو قال أكون قوادا) بتشديد الواو أي جارا وأخذ النساء
 لا طائهن للزناة (ان صليت أو ما أصبت خيرا) من مال أو غيره (منذ صليت
 أو الصلاة لا تصلح لي) حال كون القائل (بقصد الاستخفاف بها) أي
 الصلاة (أو الاستهزاء أو استحلالات تركها أو التثاؤم بها) أي بان يقصد
 بذلك القول ان الصلاة سبب في موت عياله أو خسران تجارتها أو غير ذلك
 من صور الاستهزاء ما يصدر من ظالم عند ضربه فيستغيث المضروب بسيد
 وابن والاخر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خذ رسول الله
 اصك ونحو ذلك ذكر ذلك الجبري في تحفة الحبيب ومثله في كفاية
 خبار (أرقل اسم انا عدوك وعدو نيك ولشريف) من أولاد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (انا عدوك وعدو نيك) بقوله جدك (النبي صلى

او فرغ شرابا فكانت
 سرايا وهندوزن او كيل
 وادا كلوهم اووزنوهم
 يخسرون او هندروية
 جمع وحشرناهم فلم
 يغادروهم احدا بقصد
 الاستخفاف والاستهزاء
 في الكل وكذا كل موضع
 استعمل فيه القرآن بذلك
 القصد كان بغير ذلك
 القصد فلا يكفر لکن قال
 الشيخ احمد بن حجر رحمه الله
 لا تبع حرمة وكذا يكفر من
 شتم نبي او ملكا وقال اكون
 قوادا ان صليت او ما أصبت
 خيرا منذ صليت او الصلاة
 لا تصلح لي بقصد الاستخفاف
 بها والاستهزاء واستحلالات
 تركها أو التثاؤم بها أو قال
 اسم انا عدوك وعدو نيك
 او اشراف انا عدوك وعدو
 جدك مریدا النبي صلى الله
 عليه وسلم

الله عليه وسلم) ومن الكفر ما لو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم وكذا لو قال
 ولي أوفرا وهرب أو توارى أو نحو ذلك لأن ذلك يدل على التنقيص فإن تاب
 فنجلى سبيله والا قتل بضرب عنقه وقال الماسكية والخنفية أنه يقتل حده
 أقاد ذلك الشرفاوى (أو يقول شيئا من نحو هذه الالفاظ البشعة) يقع
 فكسر اى السيئة (الشيعة) اى القبيحة قال ابو بكر بن الحسين فى رفع
 النفوس وانواع الكفر كثيرة لانها كاد تنصرف قند كرشيا يدل على ما يشابه
 فيها ان يقرأ القرآن على ضرب المدف او يلقى القرآن على قاذورة او تنلو
 عليه آية منه فيعيد هامس تهزأ بها وكذا من ذكر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عنده فى معرض الشفاعة او غيرها فقد كره كالاستهزأ به او صغر
 او اختقره او اختقر كلامه فهذا يكفروه ثم الوكيل له تعلم الغيب قال نعم كره
 وكذا لو قال الضرانية خبر من اليهودية كفر اذا لاخير فيها ولى كتب
 اصحاب ابي حنيفة رضى الله عنه انه لو عطس السلطان او نحو من الجبابرة
 فقال له رجل يرحمك الله فقال آخر لا تقبل لسلطان هذا فانه يكفر وكذا
 لو غنى حل مالم يحل فى زمن كاطلم أو الرتا أو قتل النفس بغير حق أو شدد
 الزنار على وسطه فانه يكفر بخلاف ما لو غنى حل الخمر او المنسا كعبتين
 الاخ والاخت فلا يكفروا الضابط أن ما كان حلالا فى زمن قمنى حله لا يكفر
 لان ذلك كاح الاخ لاخته كان حلالا فى زمان وكذلك الخمر واختلافه فى وضع
 قانسوة المجوسى على رأسه والجميع انه يكفر والله أعلم واختلافه فى دعاء
 على شخص فقال لا ختم الله له بخير فقال بهضهم يكفرون لانه رضى بموته على
 الكفروه من رضى بالكفر كفر وفيما ذكرناه كفاية انتهى والزنار بضم
 الزاى وتشديد النون هو خيط غليظ بقدر الاصبع من الابريسم يشدد
 على الوسط (وقد عد الشيخ أحمد) بن محمد (بن حجر) الهيمى
 (والفاضى مياض رحمه الله تعالى فى كتابهما الاعلام) بقواطع
 الاسلام وهو لا يجر (والشفاء) فى اخلاق المصطفى وهو للقاضى مياض
 (أشياء) من أحكام الردة (كثيرة فينبغى الاطلاع عليه) أى ذل
 الكتاب أى فينبغى تدبيرا مؤكدا لا يحسن تركه (فان من لم يعرف الشر
 أى السوء والفساد والظلم (يقع فيه) فن الكفر ما لو قال لمن ظلمه آذ

أو يقول شيئا من نحو هذه
 الالفاظ البشعة الشيعة
 وتعد هذا الشيخ احمد بن
 حجر والفاضى مياض رحمه الله
 تعالى فى كتابهما
 الاعلام والشفاء أشياء
 كثيرة فينبغى الاطلاع عليها
 وان من لم يعرف الشر يقع فيه

تظلمتني قاله بظاهرك أو قال يؤمن أحد الله تعالى إيمانك أو ساء الله تعالى
إيمانك أو قال لم اعلم اني مؤمن أم لا أو قال اني مرتد أو قال لا أحد خالفك الله
لتظلم الناس أو الله ساء لك لظلم أو قال لا أحد ان لم تسكن مؤمنا فكن كافرا
أو قال لا أحد صلاتك كفييني أو مد يدي من الصلاة أو الدراهم والذهب
خير من الصلاة أو ان دخلت الجنة أنسك بك وادخل معك الجنة هكذا
مانع من المظفر بن ابراهيم (وحاصل أكثر تلك العبارات يرجع الى ان
كل عقد في الضمير (أو قول أو يدل على استهانة أو استخفاف بالله
أو كونه أو رسله أو ملائكة أو شعائره) أي أعلام دينه والمراد بالشعائر
المواضع التي يقوم فيها الدين قاله سليمان الجمل (أو معالم) أي إمارات
(دينه) وهو عطف تفسير (أو أحكامه أو وعده) أي أخباره بالعقاب والثواب
والجنة (أو وعيده) أي أخباره بالعقاب والثواب (كفر أو عصية) فن
المعصية ما لو قال مسجد مسجد صيغة التثنية غير أو قال من دسماع الأذان
أو قراءة القرآن هذه المشغلة أو قال ان الدنيا تعد والآخرة تسنة والنقد
خير من الدنيا أو قال ان الدنيا مججلة والآخرة مؤجلة والمججلة خير من
المؤجلة ولو شتم حيوانا من المأكولات فعند أبي حنيفة يكفر لأنه شتم نعم الله
تعالى وعند أبي يوسف ومحمد لا يكفر بل هو معصية كذا ما نقل عن المظفر
ابن ابراهيم (فإن حذر الانسان) أي الخيف (من ذلك) أي من المذكور
من الاعتقاد أو القول أو الفعل الدال على الاستهانة أو الاستخفاف (جهده)
بفتح الجيم لا غير أي غاية الحذر وغايته فهو مفعول مطلق

فصل في أحكام المرتد (يجب على من) أي شخص رجل أو امرأة
(وقع) أي صدرت (منه ردة العود فوراً) أي عقب الردة (الى الاسلام)
أي الانقياد بما أخبره الرسول صلى الله عليه وسلم ملتسباً (بالنطق
الشهادتين) وظاهر كلام المصنف انه لا بد من تكرار الشهادة كما اعتقده
شبرا ملسي وكما أفاده الرمي ويجب على من لم يسبق بحكم بالاسلام بعد
بكاليفه النطق بالشهادتين مرة في العمر وان طال ليتحقق وجود الاسلام
موقياً به وجوب الإشارة به مرة في حق لا حرس أفاد ذلك الرمي
احمد الزاهد (والانقلاع) أي التزع والكف (عما وقعت به الردة)

وحاصل أكثر تلك العبارات
يرجع الى ان كل عقد أو
فعل أو قول يدل على استهانة
أو استخفاف بالله أو كونه
أو رسله أو ملائكة أو شعائره
أو معالم دينه أو أحكامه أو
وعده أو وعيده كقوله
معصية فإن حذر الانسان
من ذلك جهده
فصل يجب على من
وقع منه ردة العود فوراً
الى الاسلام بالنطق
بالشهادتين والانقلاع عما
وقع به الردة

عليه في الحال (ويجب عليه التدم) أي الحزن والكف (على ما صدر منه)
 فيما مضى (والعزم) أي التعميم بالقاب (على أن لا يعود لئله) أي
 المذكور من الردة فيما بقي من عمره (وقضاء ما فاتته) ان كان (من واجبات
 الشرع) كالصلاة والصوم والزكاة (في تلك المدة) أي مدة الردة (فان
 لم يتب) بنفسه (وجبت استنابته) في الحال فلا يجهل لما فيه من بقائه
 على الكفر الا ان كان سكران فيسب النأخير الى الصحو أو كان مجنوناً
 فيجهل حتى يفتق احتياطاً وهذا بخلاف تارك الصلاة كسلافان استنابته
 سنة لان جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار اذا مات على ردة فهو يجب علينا
 انقاذهم منها وجريمة تارك الصلاة كسلافان تقتضي ذلك لانه تحت مشيئة
 الله تعالى ان شاء عذبته وان شاء غفر له (ولا يقبل منه) أي من المرتد
 (الا الاسلام او القتل) بضرب عنقه بنحو سيف ان لم يتب والقاتل له هو
 الامام فان لم يقتله وجب على الآحاد قتله على ما استظهره الشرفاوي عند
 القدرة وأمن العاقبة لانه من قبيل النهي عن المنكر (ويطلمها) أي الردة
 (سومه وتيممه) أي وسائر اعماله ان اتصلت بالموت والا بان أسلم قبل موته
 فهي مبطله لثواب عمله فقط فيعود له العمل بحسب رداعن الثواب فلذلك
 لا يجب عليه قضاءه ولا يطالب به في الآخرة (ونسكاحه) الموجود قبل ردة
 اذا كانت الردة (قبل الدخول) أي الوطئ ولو في الدبر ومثله استدخال المني
 المحترم بفرجها (وكذا بعده) أي الدخول او بعد استدخال المني وكذا ما
 على ما استظهره الشرفاوي (ان لم يعد الى الاسلام في العدة) اما لو عاد الى
 الاسلام في العدة بان لم يقتل في الردة دام النكاح لان الارتداد اختلاف
 دين طراً بعد الدخول او استدخال المني او معه فلا يوجب البطلان في
 الحال كالاسلام أحسد الزوجين الكافرين ويحرم وطؤها في مدة التوقف
 ولا حد في ذلك شبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت لذلك عدة ووجبت عليه
 نفقة لها ان لم تردها نعم يعزرمه عقد التحريم (ولا يصح عدة نكاحه) أي
 تزوجه بأحد أو تزوج أحده فإضافة نكاح الى الضمير من إضافة المصداق
 له اعله او فاعوله وذلك لانه غير مبق بخلاف الكافر الا على فان نكاحه
 صحيح أي محكوم بهيته (وتحرم ذبيحته) كما تحرم مناكمته بخلاف

ويجب عليه التدم على
 ما صدر منه والعزم على ان
 لا يعود لئله وقضاء ما فاتته من
 واجبات الشرع في تلك المدة
 فان لم يتب وجبت استنابته
 ولا يقبل منه الا الاسلام
 بالقتل وبطلان صومه وتيممه
 ونسكاحه قبل الدخول
 وكذا بعده ان لم يعد الى
 الاسلام في العدة ولا يصح
 عدة نكاحه وتحرم ذبيحته

الكافر الأصلي فانما تحمل اذا حل منا كتمان اهل ماله (ولا يرث) من مرتد
 ولا من مسلم ولا من كافر أصلي لانه ليس بينه وبين أحد مناصرة في الدين
 (ولا يرث) أي لا يرثه أحد لذلك (ولا يرث على ماله) أي لا يجوز الصلاة
 عليه لتحرر به على الكافر بسائر أنواعه قال تعالى ولا يرث على أحد
 منهم مات أبدا (ولا يرث) أي لا يجب غسله لخروجه عن أهلية الوجوب
 بالردة لكنه يجوز (ولا يكفن) أي لا يجب تكفينه لذلك لكنه يجوز
 (ولا يدفن) أي لا يجب دفنه أصلا كالحربي فيجوز اغساره الكلاب على
 جديدهم ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في
 مقابر الكفار (وماله) أي المرتد بعد دموه (فبي) أي راجع للمسلمين
 وانما هي المال الراجح من الكفار الى المسلمين بالفبي لان الله خالق
 ما في الدنيا للمسلمين ايستعينوا به على طاعته فحقه أن يكون تحت أيديهم فما
 كان تحت أيدي الكفار فطريقه الرد الى المسلمين فاذا حصل لهم فقد
 رجع اليهم ويخمس جميعه خمسة أخماس متساوية فيعطى أربعة
 أخماسه للاجناد الذين همهم الامام للجهاد ويقسم الخمس الباقي
 على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعد وفاته
 صلى الله عليه وسلم لصالح المسلمين كالتقاضي الحاكين في البلاد
 وكالعلماء بعلوم الشريعة كتمه بروحانيت وفقه المؤذنين وعلومهم القرآن
 والارامل وغيرهم وسهم لذوي قربى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو
 هاشم وبنو المطلب وسهم لابن أبي وهب وسهم صغار لا أب لهم معروف شرعا
 فيندرج ولله الزنا والقيط والمنفي بلعان أو حلف وسهم للساكين أو الفقراء
 وسهم لابناء السبيل بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض
 ويقضى من ذلك المال دين لزمه قبل الردة بالتلاف أو غيره وبذل ما أتلفه
 في ما واما قبل موته فخاله موقوف ولا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لا بد
 من ضرب الحاكم عليه ويكون كغير القاس لا جل حق أهل الفيبي فيسلان
 من ذلك المال موهبة من نفسه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وانما
 صرفه فان لم يحتمل الوفاء بأن لم يقبل التمليق كبيع وهبة ورهن وكتابة
 باطل وان احتمله بأن قبل ذلك كعتق وتدبير وصية فوقوف ان أسلم يبين

ولا يرث ولا يرث ولا يرث ولا يرث
 عليه ولا يرث ولا يرث ولا يرث
 ولا يرث وماله في

نفوذ والا فلا

فصل في وجوب أداء الواجبات وترك المحرمات (يجب على كل مكاف) أي بالغ هاتل (أداء جميع ما أوجبه الله تعالى عليه) كالصلاة والزكاة والصوم والحج ورد المظالم (ويجب) عليه أيضا (أن يؤديه على ما أمره الله به من الاتيان بأركانه وشروطه) فالركن ما وجب وانقطع والشروط ما وجب واستمر (ويحتمل بطلانه) أي يبعد معها (ويجب عليه) أي كل مكاف (أمر من رآه تارك شيء منها) أي الأركان والشروط بادائه (أو) لم يترك شيئا منها بالكلية لكان (بأن يباع على غير وجهها) أي طريقةها كاتيان الركوع والسجود بغير إقامة صلبه كافي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لا يتم ركوعه ويتعرق سجدته وهو يصلي فقال صلى الله عليه وسلم لومات هذا على حاله مات على غير صلاة محمد صلى الله عليه وسلم وفيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله إلى صلاة عبد لا يقم صلبه بين ركوعه وسجوده وفيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته قالوا يا رسول الله كيف يسرق من الصلاة قال لا يتم ركوعها ولا سجودها روى الأول الطبراني والثاني الامام أحمد والشيخ جعفر بن محمد بن خزيمة أفاد ذلك الرمي (ويجب عليه) أي كل مكاف (قهره) بأمر قوي (على ذلك) أي أداء شيء متروك بالكلية أو ما أتى على غير طريقه من الأركان والشروط بطريقه (أو قدر عليه) أي المدكور من الأمر والقهر (والا) يقدر على ذلك (فيجب عليه الإنكار) أي التبرأة والتهني عن ذلك الفعل (بقلبه) أن يحجز عن القهر والأمر وذلك أي الإنكار بالقلب (أضعف الإيمان أي أقل ما يلزم الإنسان) أي ما يجب عليه (عند العجز) أي الضعف عن ذلك (ويجب) أي على كل مكاف (ترك جميع المحرمات) كحقوق الوالدين وقطع الرحم وشرب الخمر وقتل النفس وأكل الربا والزنا وكافة مال قوم لوط الذين أهلكهم الله تعالى بذنوبهم وهي اللواط وممارشة الديكة ومناطحة الكياش ونقصان المسكال والميزان ودخول الحمام بلامتر (و) يجب أيضا (نهي مرتكبها) أي

فصل في وجوب أداء جميع ما أوجبه الله تعالى عليه يجب عليه أن يؤديه على ما أمره الله به من الاتيان بأركانه وشروطه ويحتمل بطلانه ويجب عليه أمر من رآه تارك شيء منها أو لم يأت بها على غير وجهها ويجب عليه قهره على ذلك أن قدر عليه والا فيجب عليه الإنكار بقلبه أن يحجز عن القهر والأمر وذلك أضعف الإيمان أي أقل ما يلزم الإنسان عنه العجز ويجب ترك جميع المحرمات ونهي مرتكبها

أنفاده المولى (ووعده تاركه) أى امتثالا (بالتواب) فالامتثال هو
بأن يكف نفسه عن الحرام لئلا ينجس الشروع بخلاف ما لو تركه لغير
خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذلك ان تركه بلا
قصد كفى تقرير الشرح أحمد المصطفى

فصل في أوقات الصلاة المكتوبة وما يدكرهها قال الصلاة أم العبادات
ومعراج المؤمنين ومناجاة قرب العالمين أمادها سليمان الجمل (فمن
الواجب) على كل مكلف (خمس صلوات في اليوم واليلة) لقوله صلى
الله عليه وسلم خمس صلوات كتبتهم الله تعالى على عباده قال السائل هل على
غيرها قال لا إلا أن تطوع رواءه الشيخان وقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله
على أمي ليلة الاسراء خمس صلوات فلم أنزل أراجسته رأسه الخفيف
حتى جعلها خمساً في كل يوم وإله قال الشيخ مطيعه وقوله صلى الله عليه وسلم
أمي أى أمة الدعوة لا راء الكفار مخاطبون بشروع الشر يعا أيضاً وقوله
ليلة الاسراء هى ليلة السابع والعشرين من رجب وكانت قبل الهجرة
بسنة وكانت هذه الخمس في كل وقت من الخمس عشر صلوات وكل
صلاة ركعتان فالجمله مائة ركعة لأنها فرضت ركعتين ركعتين وانه قر
الى ما بعد الهجرة ثم حصلت الزيادة بوحى الى الرباعية وزيد في المغرب
ركعة وقبل ان المغرب فرضت ثلاثاً ابتداء انتهى (الظهر) أى صلاة
الظهر (ووقت اذا زالت الشمس) وزوالها مياها عن كبد السماء الى جهة
المغرب فيما يظهر لنا لا في نفس الامر ويعرف ذلك بطول الظل بعد تنهاى
قصره قال عطية قال زوال ليس من وقت الظهر انتهى وفي حاشية الكردى
نقله شرح البخارى للقسطالانى وهو ناقل عن القوت لاني طالب الزوال
ثلاثاً زوال لا يعلمه إلا الله تعالى وزوال تعلمه الملائكة المقربون وزوال
تعلمه الناس وجاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل خبير بل هل
زالت الشمس قال لا نعم قل مامعنى لا نعم قال يا رسول الله قطعت من فلكها
بين قولى لا نعم مسيرة خمسمائة عام انتهى (الى) زيادة (مصر) يظل
كل شئ مثله غير يظل الاستواء أى غير يظل الشئ حالة الاستواء
ان وجد كفى أكثر البلاد وفي بعضها لا يوجب أصلاً في بعض الأيام كما

وراء تاركه بالتواب
فصل في الواجب
خمس صلوات في اليوم
واليلة الظهور ووقت اذا
زالت الشمس الى مصر
يظل كل شئ مثله غير يظل
الاستواء

فان لم يوجد فلا حاجة لهذا الاستثناء وهو قوله غير ظل الاستواء فإضافة ظل
 الاستواء لا تدل على ما لا يثبت لوجوده عنده والافلا يصح لان الاستواء لا يظلم له
 انما هو لشيء الغروض انما أنا أو محمودا أو عودا أو غيرهما فالصير من وقت
 الظهور وهذه الزيادة من وقت العصر على الصبح أفاد ذلك عطية (والعصر
 بوقتها من بعد وقت الظهر) من غير فاصل بينهما وقال الشيخان لا خلاف
 في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا لكن خروج وقت
 الظهور لا يكاد يعرف إلا بتلك الزيادة في الرياء المذكورة ثلاثة أوجه
 أحدها انها من وقت العصر والثاني انها من وقت الظهر والثالث انها
 صلة بينهما ذكره الدميري (الى مغيب الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم
 تمت العصر ما لم تغرب الشمس (والمغرب ووقتها من بعد مغيب الشمس)
 في عقب عروب جميع قرصها ولا يضر بعد الغروب بقا شمسها ع خلافا
 لما وردى (الى مغيب الشفق الاحمر) الاحمر صفة كاشفة لان الشفق
 باللغة هو الحمرة كما نقله الكردي عن العلماء لقوله صلى الله عليه وسلم وقت
 صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق رواه مسلم لم عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 والعشاء ووقتها من بعد وقت المغرب) لما روى الشافعي عن مالك
 بن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمرة فإذا
 اب الشفق وجبت الصلاة حكاها الدميري (الى طلوع الفجر الصادق)
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الصوم تقرب يط وانما التقرب يط على من لم
 صل الصلاة حتى يبي وقت الصلاة الاخرى رواه مسلم ظاهره يقتضي
 متداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخمس غير الصبح
 يقل شيئا يوسف أي وغير المغرب أيضا على القول بأن وقتها واحد انتهى
 عند الاصطخري ووقتها بنصف الليل حكاها الدميري (والصبح ووقتها
 من بعد وقت العشاء) وهو طلوع الفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه
 مسترشا بنواحي السماء وخارج بذلك الفجر الكاذب وهو ما يطلع قبل
 الصادق مستطिला ثم يذهب رنة به ظلمة (الى طلوع الشمس) لقوله
 صلى الله عليه وسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس
 رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

والعصر ووقتها من بعد وقت
 الظهر الى مغيب الشمس
 والمغرب ووقتها من بعد
 مغيب الشمس الى مغيب
 الشفق الاحمر والعشاء
 ووقتها من بعد وقت المغرب
 الى طلوع الفجر الصادق
 والصبح ووقتها من بعد وقت
 العشاء الى طلوع الشمس

الشمس فقد أدرك الحج وهو عند الاصل طغرى يخرج بالاسفار حكاك لا يبرهن
والاسفار هو الاضاعة بحيث يميزا انظر القريب منه أفاده الكردى
(فتجب هذه الفروض) أى الخمسة (فى أوقاتها على كل مسلم) أى ولا
فيما مضى فيشمل الرند (بالغ عاقل طاهر) أى عن حيض ونفاس (فيحرم
تقديمها على وقتها) بل ولا تصح تلك الفروض (و) يحرم أيضا (تأخيرها عن
هذه) أى عن وقتها (لغير عذر) أما التأخير لعذر فلا يحرم وذلك اما انتم اذ
لم يتعديه أو نسيان اذ لم ينشأ عن تقصير ولو اوجب بدخول الوقت أحدا
أمريين اما الفاعل واما العزم على الفعل فى الوقت ولا يكفيه العزم على
مطابق الفعل فى الخروج من الاثم فان لم يفعل ولم يعزم على الفعل فى الوقت
اتم وأما اذا عزم على ذلك ثم مات لم يكن عاصيا اذ لم يخرجها عن وقتها
المحدود الطرفين وهذا ما لم يخبر به معصوم بموته فى الوقت والا فلا يكفى
العزم وهذا العزم خاص فلا يكفى عنه العزم العام هو الواجب على المكلف
عند البلوغ بان يعزم على فعل الواجبات وترك المحرمات ومحمل ذلك فى
الصلاة أما فى الحج فاذا مات نيين عاصيا من آخر سنى الامكان لان وقته
العمرة أفاد ذلك عطية (فان طرأ مانع كحيض) أو نفاس أو جنون أو اغشاء
أو سكر أو ردة (بعد ما مضى من وقتها) أى الصلاة (ما يسعها) باخف ممكن
(وطهرها نحو سلس) مما لا يصح تقديم الطهر على الوقت كتيهه وطهر
المستحاضة (لزمه قضاؤها) مع فرض قبلها ان صلح لجمعه معها وأدرك قدره
لامه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا يسهط بما طرأ بعده وذلك بالنسبة
للجنون اذا كان متطعما واستغرق وقت الاولى وطرا فى الثانية بعد
مضى زمن يسع الصلاتين ولا يجب معها ما بعدهما وان صلح لجمعه معها فان
صح تقديم طهره على الوقت كوضوءها فيه لم يشترط ادراك قدر وقته
لامكان تقديمه عليه أما اذا لم يدرك قدر ذلك فلا يجب له دم بئس كنهه من فعله
واذا استغرق الصبا أو الكفر الاصل وقت الاولى ثم زال فى وقت الثانية
ومضى مدة دار الصلاتين فقط ثم طرأ نحو جنون من حيض أو غيره وجب
قضاؤها ما ان أمكنه تقديم طهره أفاده الكردى ولو طوت المرأة
صلاتها فحاضت فيها وقد مضى من الوقت ما يسعها الوخفت او مضى

فتجب هذه الفروض فى
أوقاتها على كل مسلم بالغ
عاقل طاهر فيحرم تقديمها
على وقتها وتأخيرها عنه لغير
عذر فان طرأ مانع كحيض
بعد ما مضى من وقتها
ما يسعها وطهرها نحو سلس
لزمه قضاؤها

للسافر من وقت المقصورة ما يسع ركعتين لزمه ما القضاة نفسه الكردي
 من شح الروض (أوزال المانع) من الموانع السبعة التي هي التكبر
 الاصلي والصبا والجنون والاضغاث والسكر والخض والتفاس (وقد بقي
 من الوقت قدر زمن (تكبير) للتحريم فأكثر وخلا الشخص منها قدر
 الطهر والصلاة (لزمته) أي وجبت صلاة الوقت عليه لأدراك جزء من
 وقتها كما يلزم المسافر انماها باقتدائه بجمع في جزء منها (وكذا ما) أي الصلاة
 التي (قبلها) دون ما بعدها وانما لزم القباية معها (ان جمعت) أي تلك
 الصلاة (معها) أي مع صلاة الوقت وخلا الشخص من الموانع قدر تلك
 الصلاة أيضا هل أخف يمكن لأن وقت الصلاة صاحبة الوقت وقت لتلك
 الصلاة في حالة الجمع تأخير الحافلة الضرورة أول فيجب الظهر مع العصر
 والمغرب مع العشاء والعشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا العصر مع
 المغرب لا تنقضاء صلاحية الجمع

فصل فيما يجب على صاحب الولاية (يجب) على طريق فرض
 الكفاية (على ولي الصبي والصبي المميز أن يأمرهما) أي المميزين
 (بالصلاة) ولو تضاء (ويعلمهما) أي المميزين (أحكامها) أي الصلاة
 من الشروط وغيرها (بعد) تمام (سبع سنين) ولا بد من التهديد بالضرب
 ونحوه مع الأمر والمراد بالولي كل من أبويه وان علموا ولو من قبل الأم فيسقط
 الوجوب بفعل أحدهما الحصول المقصود به وانما خوطبت بذلك الأم وإن
 يكر لها ولاية لأنه من الأمر بالمعروف ولذلك وجب ذلك على الجانب
 أيضا على ما ذكره الزركشي وانما خصه والابوين بذلك لانهما أخص من
 قيسة الاجانب نقله الكردي عن الایعاب وحدد التمييز أن يكون كل من
 له صبي والصبي نجحت يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقيل
 أن يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل أن يعرف يمينه من شماله حكى ذلك
 عليه والمراد أن يعرف ما ينفعه وما يضره ولا يجب الأمر قبل تمام السبع
 إن ميز قبلها (ويضربهما على تركها بعد) شروع (عشر سنين) أي إذا وصل
 بها تمام التسعة لانهما مظنة الاحتلام والراجح أنهما يضربان بقدر
 الحاجة وإن كانا ساكنين بشرط أن يكون غير مبرح ولا يتقيد بثلاث مرات

أوزال المانع وقد بقي من
 الوقت قدر تكبير لزمته
 وكذا ما قبلها ان جمعت

فصل فيما يجب على ولي
 الصبي والصبي المميز أن
 يأمرهما بالصلاة ويعلمهما
 أحكامها بعد سبع سنين
 ويضربهما على تركها بعد
 عشر سنين

خلافاً لابن سريج حيث قيدهما أخيراً من حديث غط جبريل للشيء عليه
 الصلاة والسلام ثلاث مرات في ابتداء الوحي ذكره الشرقاوي ولولم ينفذ
 إلا المبرح تركهما على المعتمد قال الكردى (كصوم الطاعة) بأن لم يحصل
 لهما به مشقة لا تقتل عادة وإن لم تج التيمم أفاده ابن هري فتح الجواد قال
 صلى الله عليه وسلم إذا طاق الغلام صيام ثلاثة أيام متتالية فليصمها ولا يضرب
 عليه صوم شهر رمضان روى أبو نعيم والديلى وقال عطية ولا يضرب
 الزوجة في حقوق الله بل يقتصر على الأمر بخلاف حقوق نفسه اهـ (ويجب
 أيضاً) على من مر (تعليمهما) أى الصبي والصبية (ما يجب عليهما)
 أى وما ينسب لهما من سائر شرائع الإسلام ويجب أمرهما بذلك
 فهو واجب في الواجب ومنسوب في المتدرب (و) يجب تعليمهما (ما يحرم)
 أى يجب سانه لهما ونهيهما عنه ولا يفتى ذلك الوجوب إلا بالبلغ مع الرد
 وأجرة تعليمهما ذلك كالتفريق والآداب في مالهما ثم على أبيهما ثم أمهما
 أفاده ابن حجر (ويجب على ولاية الأمر) من الإمام أو نائبه (قتل تارك
 الصلاة) أو تارك شرط من شروطها المجمع عليها أو ركن من أركانها كذلك
 ودخل فيها الجمعة في محل الإجماع عليهما (كـ) أى تساهلا وتهاونا
 بأن يعد ذلك سهلاً هيناً (ان لم يبق) أى لم يمتثل الأمر ولم يصل ويتوعد
 بالقتل إن تركها فإن فعلها بعد ذلك ترك والاقتل بضرب عنقه بخو
 السيف ولا يقتل بالفأصلة إلا أن توعده على تركها قبل وإذا قل صليت
 قبل منه وإن كان جالساً عندنا ولم نشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال أنه
 طرأ له عذر جوزله الصلاة بالإيماء بخلاف ما لو قال صليت في الحرم لا يقبل
 منه لأنه من خوارق العادات التي لا يعتد بها ثم عا أفاده الشرقاوي ولا
 يقتل إلا إذا أخرج الصلاة عن جميع وقتها حتى عن وقت الضرورى فلا
 يقتل بترك الظهور حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر
 ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء
 بطلوع الفجر (وحكمه) أى تارك الصلاة كسلا (مسلم) فيجب دفعه
 في مقابر المسلمين لأنه منهم ويرفع قبره بقدر شبر ويجب أيضاً غسله
 وتكفينه والصلاة عليه قال صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بار وجاهد

كصوم الطاعة ويجب عليه
 أيضاً تعليمهما ما يجب
 عليهما وما يحرم ويجب على
 ولاية الأمر قتل تارك الصلاة
 كسلا إن لم يبق وحكمه
 مسلم

سأله على كل بار وفاجر واحد ومع كل بار وفاجر بهواه البهق وقال صلى
الله عليه وسلم سأله على من قال لا اله الا الله وصلواته على النبي صلى الله
الله رواء الدار قطنى والطبرانى وغيرهما (ويجب على كل مسلم امر
له) أى زوجته وعصره (ج) أى بالصلاة لقوله تعالى وأمر أهلك
لصلاة (وقهرهم) على فعلها (وتعليمهم أركانها) أى الصلاة
وشروطها ومبطلاتها) ومثل الصلاة سائر شرائع الاسلام قال الدميرى
يمتنع كلام الروضة ان الزوج ليس له ضرب زوجته على ترك الصلاة
سكن فى فتاوى ابن البارزى انه يجب عليه أمرها بالصلاة فى أوقاتها
بضربها عليها انتهى (و) يجب الأمر والتعزير والتعليم أيضا على (كل
من قدر عليه) أى المذكور من الأمر والتعزير والتعليم (من غيرهم)
أى المذكورين من الولي و ولاية الأمر والزوج وذو محرم وذلك كصلحاء
المسلمين

ويجب على كل مسلم
أمر أهله بها وقهرهم
وتعليمهم أركانها وشروطها
وبطاعتها وكل من قدر عليه
من غيرهم

فصل في شروط الصلاة
الوضوء وفرضه ستة الأول
نية الطهارة للصلاة بالقلب
أو غيرها من النيات المجزئة

فصل في فروض الوضوء (ومن شروط الصلاة) ولو صلاة حنافة
وسبعة تلاوة وشكر (الوضوء) هو بضم الواو واسم للتنظيف والتوضا وهو
المراد هنا وأما فتحها فهو واسم لاسم وأما ذلك كماء الميضأة بكماء الميم
وسكون الباء وباله مز وماء الحنفية والابريق بخلاف ما فى معدنه كالبحر
والهزلا يسمى بذلك أفاده عطية (وفروضة) أى الوضوء (سنة الأولى نية
الطهارة للصلاة) ولا يكفي نية الطهارة الواجبة على ما عهده ابن حجر فى
بعض كتبه واعتقد فى بعض كتب أخر لاكتفاء بذلك حكاه الكردى
ولا يكفي نية الطهارة فقط نعم لو توى بقوله تويت الطهارة جميع أنواعها
أجزاء كتبه الكردى عن الأيعاب (بالقلب) لأن محل النية القلب
وهو متعلق بها أحكام سبعة ونظامها التثانى المالكى وابن حجر العسقلانى
فى قوله

تسبع سؤالات انت فى نية • تأتى ان قارئها لا يوسن
حقيقة حكم محل وزمن • كيفية شرط ومقتضود حسن

ل (ار) نية (غيرها) أى غير نية الطهارة للصلاة (من النيات المجزئة) كنية
أداء الوضوء أو فرضه والمراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للفضاء

لاستحسانه وليس المراد بالفرض هنا الزوم الا تيساره والالم بصح وضو
 الصبي بهذه النية بل فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً
 ذلك الكردي نقلاً عن الامداد وقال عطية فاذا قال نويت فرض وضو
 كفي وان كان قبل الوقت بناء على ان مقتضيه الحسنة وان كان المقصد ان
 موجب الحدث مع القيام للصلاة انتهى وكنية استباحة مقتضى
 الوضوء كقوله نويت استباحة من المصحف ونحوه ولو قال نويت استباحة
 مقتضى وضو اجزاء وان لم يخطر شيء له من مقدراته افاده الكردي نقلاً
 عن التحفة والنهاية ثم قال الكردي نقلاً عن المجموع شرط نية استباحة
 الصلاة قصد فعلها ابتداءً فلو لم يقصد فعل الصلاة بوضو فهو
 تلاعب لا يصار اليه وكنية الوضوء اكن الاقتصار على ذلك خلاف الاول
 لقوة الخلاف في الاجزاء حيث نكح كماله الكردي عن اليعاقبة ولا يميز
 النية الا في حال كونها (عند غسل الوجه) أي غسل أوله فاقدم على النية
 من الوجه لا غ وما قارنهما هو اوله فيجب إعادة ما غسل منه قبلها فوجب
 قرنها بالاول ليعتد بذلك المغسول لا لصحة النية والوجه فيمن سقط
 غسل وجهه فقط أهله ولا جبهة وحب قرنها باول مغسول من البدان
 سقط أيضاً فالرأس فالجانب ولا نكفي نية النيم في أول جزء من الوجه
 لا استقلاله كما لا نكفي نية الوضوء عن نيم نحو اليد واما ان كانت جبهة
 فتجزئ النية عند مسحها بالمالا لانه يدل من غسل ما تحتها افاده الكردي
 نقلاً عن التحفة واليعاقبة (الثاني غسل) ظاهر (الوجه جميعه) مرة واحدة
 ويجب غسل جزء من الوجه بالوجه ليتحقق غسل جميعه ولان ما لا يتم
 الواجب الا به وكان من راعاه فهو واجب ولو سقط غسل الوجه مثلاً لم
 يجب غسل ما لا يتم الواجب الا به لانه اذا سقط المتبوع سقط التابيع كما افاده
 الجبرمي وحده (من ابت شعر رأسه الى الذن) بفحنتين ومجتمعة (ومن
 الاذن الى الاذن) ونخل في الوجه محل الغم وهو جهة الاغم التي يذبت
 عليها الشعر اذا عبرة بنباته في غير محله كالأعبرة بانحسار شعر الاناصية
 وخراج التزعتان وهما اياضان محيطان بالاناصية ومحل تحذيف أي حذف
 الشعر وضابطه ان يوضع طرف خيط على أعلا الاذن والطرف الآخر

عند غسل الوجه الثاني
 غسل الوجه جميعه من متابت
 شعر رأسه الى الذن ومن
 الاذن الى الاذن

على أهل الجاهلية متصلا بالرأس ويفرض هذا الطلح المستقيم ما فاضل عنه
 لجانب الوجه فهو محل التحذيف وتسمى تحذيفا أن بعض النساء يعتدن
 حذفه ليتسع الوجه والعامة اليوم يدلون المذال بالفاء فيقولون موضع
 التحذيف أفاده السكرى فقلنا من شرح العباب (شعرا) وهي سبعة عشر
 لأهداب الأربعة والحاجبان والعداران والعارضان والحدان والسبالان
 الشارب والعنقة واللحية ويراد الغم في الأغم وهو مما يذم به لأنه يدل على
 طيبين والبخل والبلادة فكس النزاع غالبا أفاده عطية فيجب غسل ذلك
 أهراو باطنا وان كثف ما لم يخرج عن حد الوجه بخلاف باطن الكتيف
 لخارج عنه بأن حصل فيه التواء وانعطاف من جهة نزوله بالقوة أو ما تشغل
 ن تدلى وانعطاف إلى غير جهة استرساله فانه لا يجب غسله (وبشرا
 باطن لحية الرجل وعارضيه إذا كثفت) وان لم تخرج عن الوجه والا
 طن بعضهما الكتيف لرجل وقد سهل أفرادها بالغسل من بعضها الآخر
 لا يجب غسل باطن ذلك لفسر اتصال الماء عليه في كفي غسل ظاهره
 ما إذا لم يسهل أفراد البعض الكتيف من الخفيف فيجب غسل الجميع
 (الثالث غسل اليدين) من السكة في والذراغين (مع المرفقين) مرة واحدة
 ولو قد اتمت بردهما من غلب الناس وكذا الوجود في غير محلهما المعتاد
 كأن لا صقا المنسكب وكذا يقال في السكيب والحشفة على ما استقر به
 بالشرقاوى ورثى على ذلك شيخنا يوسف (و) غسل (اعلم ما) من شعروان
 كثف والظفار وان طالت وساعة نبتت بمحل الفرض وان خرجت عنه
 باطن ثقب أو شق لانه صار ظاهرا نعم ماله غفر في الجميع غسل ما ظهر
 منه فقط وكذا ساثر الأعضاء (الرابع مسح الرأس) مرة واحدة (أو
 محضه) أى ولو الجزأ الذي لا يتم غسل الوجه الا به ويكفى مسح البياض الذي
 راء الاذن لان المسح في الآية مجمل وهو ينطبق على القليل والكثير
 يروى مسلم عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم توشأ مسح
 رأسه وعلى عمامته ولو كان الاستيعاب واجبا لما اقتصر على بعضه ولان
 لائقا قبل قلان رأس اليتيم ومسحها ارضرب رأسه صادق البعض
 كذلك هذا وأوجب المزي مسح جميعه كذهب مالك وأحمد واختار

شعرا وبشرا لا بالطن لحية
 الرجل وعارضيه إذا كثف
 الثالث غسل اليدين
 المرفقين وما علم ما الراس
 مسح الرأس أو بعضه

البغوى وجوب قدر التامة كذهب أبى حنيفة لان النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يمسح أقل منه افاد ذلك الدميرى (ولو شعرة) أى واحدة أو بعد
 شعرة واحدة لانه بعد ذلك ما يحال الرأس مرة أو قيل يتقدر الواجب بثلاث
 شعرات كالحلق فى الأحرام و فرق الأصحاب بان المطالب فى الحلق الشة
 وتقدر برة وله تعالى محاقين رؤسكم هو محاقين شعرو رؤسكم والشعر اسم جم
 او اسم جنس وأقل أبى حنيفة ثلاث بخلاف المسح فانه ضرورة منوط بالشعر افادذا
 الدميرى وانما يحزى مسح الشعرة اذا كانت (فى حده) أى الرأس ما
 المسح بحيث لا يخرج ذلك الممسوح عن الرأس بعد من جهة ترويه من أ
 جانب كان فلا يضر ازالة الشعرة بالحلق بعد المسح ولا خروجها عن
 بطواها بعد المسح أيضا وذلك بخلاف البشرة فلو طالت بشرة رأسه
 وخرجت عن حدها ونبتت له ساعة فى رأسه وخرجت عنه ~~كفى~~ كفى
 فخرج فى هاتين الصورتين ويكفى غسل الرأس لانه محصل المقصود المنة
 من وصول البالى (الخامس غسل الرجلين مع السكبين) مرة واحدة
 نطق القدم وجب غسل الباقي وان قطع فرق السكبين فلا فرض هاء
 ويستحب غسل الباقي وهذا الفرض مخصوص بغير لباس الخلف ا
 لا يسه فى مدة المسح وهو يوم وليلة اقيم ومساافر سفر فخير قصر او ثلاثة أيا
 وذايا لمن اسافر سفر ثم رقب ليس الغسل فرضا متعينا عليه بل الواجب
 غسل الرجلين (او مسح الخلف اذا كملت شروطه) وهى خمسة أن يكون
 ليسه بعد كمال طهر من الحدثين وان يكون الخلف ساترا محصل الفرض وه
 القدم بكعبيه من كل الجانب لا من أعلا وان يكون طاهرا لكن يه
 عن خمره بشعر الخنزير وان يمسح نفوذ الماء من غير محل خمره الى الرب
 لو صب عليه وان يمكن فيه تردد مسافر لحاجته ولو كان لا يسه معه
 والغسل أفضل من المسح نعم فديسن كان شلت فى جواره او كان ممن يقتد
 به او وجد فى نفسه كراهته أو خاف فوت الجماعة وقد يجب المسح كما
 كان لا يلبس الخلف بشرطه ثم دخل الوقت ومع من الماء ما يكفيه لو
 ولا يكفيه لو غسل وانما وجب ذلك لقدرته على الطهارة الكاملة بخلاف
 من لم يلبس الخلف وكان خاف لو غسل قدميه فوت عرقه او فوت الرمي

رؤسهم في حوزة الخيام
غسل الرجاين مع الكعبين
أو مسح الخلف إذا سكت
شروطه

راف الوداع أو انقادا سير الجمعة أو الوقت أو انقادا ربيبتا فبذبت
 صلاة عليه على لابس الخلف افاده ابن حجر في فتح الجواد (السادس الترتيب
 كذا) أي المذكور من البداة بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين
 ثم الما ثور من النبي صلى الله عليه وسلم وعلماء المسلمين وروى جابر ان
 بي صلى الله عليه وسلم قال ابدوا بآداب الله تعالى به ورواه الثوري بصيغة
 بر افاد ذلك الميرى به تبيينه ولا يجب تيقن عموم الماء لجميع العضو بل
 في غاية القن افاده ابن حجر

فصل في نواقض الوضوء (ويتقضى الوضوء) أربعة أشياء
 ردها (ما خرج) يقينا (من السيلين) أي من أحدهما أي من
 رده أو دبره على أي صفة كان ولو وضوءه وودودة أخرجهت رأسه أو ان
 بهت ويريج ولو من قبل (غير المني) أي الأمني الشخص نفسه الخارج منه
 ولا يضر نظره لا يتقضاه أوجب أعظم لأميرين وهو الغسل بخصوص
 لكونه مثبته لا يوجب أدونهما وهو الوضوء بعموم كونه خارجا أو بنفس الولد
 لم يفسد على الأوجه خلافا للزركشي لأن فيه من منى الرجل وخرج غير
 الشخص يتقضيه ولو انفصل مثبه ثم عاد إليه ونخرج منه فتقضيه أماد ذلك
 حجر (و) ناسها (من نيل الأذى) أو الجنى أي من جزء منه من
 أو غيره من رجل أو امرأة ولو مبائنا ان بقي الاسم والأفلا من ذلك
 المنة والبطر وهو اللعنة في أعلى الفرج حيث كانتا متصين والأفلا
 من جسمها (أو) من (حلقه دبره) أي الأذى وكذا الجنى والمراد
 باطن المنفذ دون ما عدا من باطن الألية وكالحلقة محل قطعها وما بشرته
 بين باقطع ولا يتقضى وضوء المسوس ويتقضى قبل الصغير
 حلقه دبره ولو كان ابن يوم وقبل الميت وحلقه دبره بقاء الاسم وشعول
 طرمة ولا يقضى قبل الهيمة كما لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه لانه
 شتمى وعند القائل القديم يتقضى من المشقوق منه لأن القسمل يلزم
 بالإلاج فيه كقبل المسرأة أماد الهيمة فلا يتقضى بالاختلاف أماد ذلك
 طبري (بطن السكف) وهو الراحة والأصابع لما روى الشافعي عن
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اصابني أحدكم بيده إلى ذكره

السادس الترتيب هكذا
 فصل في تقضى الوضوء
 ما خرج من السيلين غير المنى
 ومن قبل الأذى أو حلقه
 دبره بطن السكف

لم يوضأ ولا افشاء في اللغة اذا انصف الى السكف كان عبارة عن الماء
 يساطها والسكف مؤنثة والمراد بالباطن ما يستتر عنه الطباقي احدا
 الراحتين على الاخرى مع تحامل يسير فاذا ذلك الدميري (بلا حائل) لانه
 صلى الله عليه وسلم من افشى يده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب
 الوضوء رواه الشافعي واحدا ما لو كان هناك حائل ولو رقيقا يمنع المس
 نقض بخلاف الشهر الكثير التي ايت على بطن السكف فلا يعد حائلا
 ثالثها (اس بشرة الاجنبية) يقينا وهي كل امرأة دخل نكاحها والم
 بالبشرة ظاهرة الجلد وفي حكمه هنا لاسانها والمثقة (مع كبر) يقينا فلا تنف
 ص غير لا تشتهى لانها ليست في مظنة الشهوة والمسر جمع في المشتم
 وغيرها الى العرف على الصحيح قال الشيخ ابو حامد الذي لا تشتهى من
 اربع سنين فنادونها فاذا ذلك الدميري وقال شيخنا يوسف السبكي لا
 فاذا بلغ الولد سبع سنين فانه يقض باتفاق ذكره كلنا وانثى واذا بلغ خمس
 سنين فلا يقض باتفاق وما اذا بلغ ست سنين ففيه خلاف فقيل يقض
 وقيل لا وهذا يرجع الى طباع الناس حتى ان الولد الذي بلغ خمس سنين
 فقط يقض لمن يشتهي به ولا يقض اخيره انتهى ويقض وضوء الايام
 والمبور لا شتر اكهم ما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع ولا يقض
 وضوء الميت (و) رابعها (زوال العقل) أي التمييز والادراك بحسب
 او اعماء ولومع التمسكين ولو حال الذكر المسمى بالاستغراق او نوم الغبير
 او غير ذلك (الانوم قاعد ممكنة معدته) فلا يقض سواء كان على آفة
 او دابة ودخل في ذلك ملوثا محتديا أي ضامنا ظهره وساقيه بعمامة من
 او سندا الى شيء لو زال اسقط كبدار وعود فلا يقض بذلك لانه من حقيقة
 من خروجه من دبره ولا تمسك من نام قاعده اهرز بلايين به من مقعد
 ومقر تحفافه مثل الهزبل السمين بعد ان فرط ايان يحصل الثبات في الذكر
 فاذا ذلك عطية ولا تمسك أيضا لمن نام على نقاه ملصقا بمعدته بمعدته
 فبنته وضوء مقال الدميري ولو حفظ بحفرة ونام غير قاعد يقض وضوء
 وقال أيضا وكان الاحسن ان يعبر بالغلبة على العقل ايصح استثناءه لانه
 فانه لا ينزل العقل انتهى

لا حائل وليس بشرة
 الا شبيهة مع كبر وزوال
 العقل لا انوم قاعد ممكنة معدته

(فصل) فيما يوجب الاستنجاء وفي شروطه (يجب الاستنجاء) لا على الفور بل عند القيام نحو الصلاة (من كل رطب) أي بشرط كونه مائيا في رأي العين فخرج ما لا يشاهد ثبوته وإن كان هو موجود في نفس الأمر كذا قاله السكردى عن المطلب لابن الرفعة سواء اعتيد كبول أو نذر كذا (نارج من السيلين) أي القبل والدبر باق عليهما (غير المني) أما المني فيجب الاستنجاء منه لقوات مقصودة من إزالة النجاسة إذا كان بالماء أو بغيره إذا كان بالأجار بل يسن إفادته عطية في الأدنى طاهر على المذهب لا كان أو امرأة لأن عائشة رضي الله عنها كانت تفركه من ثوبه صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه رواه مسلم ولو كان نجسا ما

افرك ولأنه لا يلبق بالأدنى نجاسة أصله وقيل هو نجس به كفي فيه افرك حتى ذلك الدميري (بالماء) ويشترط فيه أن يكون طهورا (إلى أن طهر المحل) بحيث يذهب أثر النجاسة (أو بجمعه) أي المحل (بثلاث مسحات) بفتح السين ولا يجزئ الاستنجاء بدونه ولو حصل الانقضاء بذلك أو أكثر ممن إذا لم ينق المحل من (إلى أن ينق المحل) وسن الإبتسار وإذا دق بعد الانقضاء أن لم يحصل بوتر (وان بقي الأثر) بحيث لا يزيله إلا الماء أو صغارا الخذف في بعضه حينئذ عن هذا الأثر ولا يكف استعمال الماء أو صغارا الخذف فيه بخلاف ما لو خرج هذا القدر ابتداء فلا بد فيه من الماء والجروان كان كبيرا ولم يزل شيئا فلا بد من ثلاث مسحات لأنه يغفر في الماء ما لا يغفر في الابتداء فإذا دلت عطية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما أنا ناسٌ مثل الوالد أعلمكم إذا أتيت الغائط فلا تستقبل أحدكم القبلة ولا يدبرها ولا يستنجي بدون ثلاثة أجاريس فيها روث ولا رمة ولا عظم رواه ابن خزيمة وروى الشافعي وغيره قوله صلى الله عليه وسلم وليستعنع بثلاثة أجارو المراد بالجار الجنس ويجزئ الجرم مع وجود الماء خلافا لابن حبيب من المالكية أفاد ذلك الدميري ويكون مسح المحل (بقالغ) العين النجاسة ولو ذهبها وفضة وخرج بذلك نحو الفهم الرخو والتراب المتناثر ونحو القصب الأماص إذا لم يثق (طاهر) خرج بذلك البعر والجحر المتفحس (جامد) خرج بذلك المسامع كاه الورد والخل (غير محترم) أي

من كل رطب - سح
السيلين غير المني بالماء إلى
أن يطهر المحل أو بجمعه -
بثلاث مسحات أو أكثر
إلى أن ينق المحل وان بقي
الأثر قال طاهر جامد

محترم

غيره عظم نخرج به المحترم كطعموم لنا ولنا وللهما سواهما والجن كالغنى
 وحرمة الاستنجاء بالطعموم لنا وللهما سواهما فتمدها شيخ الاسلام
 والخطيب الشربيني والجمال الرملي وكنذا ابن حجر في شرحي الاستنا
 والعياب قاله الكردى ومن المحترم كتب العلم الشرعى وما يتفرع به
 كالحدِيث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض أماده الباجورى
 ابن حجر في الامداد والذي يظهر ان المراد بغير المحترم هنا غير المحرم والم
 وان جاز قتلته حكى ذلك الكردى ويكون الرطب الخارج من السيلين كائنا
 (من غير انتقال) من محله الذى استقر فيه عند الخروج (وقبل جفاف) ط
 المحل بان يتقله الخرج وحاصل ما ذكره المصنف ثمانية شروط اثنان باعتبار
 استعمال الخرج واجزائه وهما ان يمسح ثلاث مرات وان ينقى المحل رطب
 باعتبار ذات الخرج وهى ان يمسح ون قال عطاء راجدا غير محترم واتساع
 باعتبار المحل الذى يستنجى فيه وهما ان لا يكون الرطب الخارج متعلا واد
 لا يصف فان فقد شرط من هذه الشروط تعين الاستنجاء بالماء هذا
 الاقتصار على الخرج تنبيه يحوز تأخير الاستنجاء عن الوضوء فى الام
 بشرط ان لا يمس شيئا ناقضا والافضل تقديمه على الوضوء اقتداء برسول الله
 صلى الله عليه وسلم والخروج من الخلاف فان بعض العلماء اشترط تقد
 وأما تأخير عن التيمم فلا يجوز على الامع لان التيمم موضوع لاستباحة
 الصلاة ولا استباحة مع وجود النجاسة ويستثنى وضوءه دائم الحدث لا
 كالتييمم افاد ذلك الدميرى

من غير انتقال وقبل جفاف
 (فصل) ومن شروط
 الصلاة الطهارة من الحدث
 الاكبر وهو الغسل والذي
 يوجب خمسة أشياء خروج
 المني

(فصل) فيما يوجب الغسل وفي فروضه (ومن شروط الصلاة الطهارة
 من الحدث الاكبر) أى لاجله لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة
 بلا طهور رواه مسلم (وهو) أى الطهارة لاجل الحدث الاكبر (الغسل
 والذي يوجب) أى الغسل (خمسة أشياء خروج المني) أى مني الانسان
 نفسه الى خارج الحشفة فى الرجل وإلى ظاهر الفرج فى البكر وإلى محل
 يجب غسله فى الاستنجاء فى الثيب ولو قطرة ولو على لون الدم فى نقطة
 أو نمام بجماع أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء رواه مسلم
 وغيره ولو استدخلت منيا ثم خرج فلا تنى على الصحيح ولو أحس الرجل

بأنه قال النبي فلا غسل حتى يتحقق خروجه خلافا لاجد ولو خرج النبي بعد
 أن اغتسل لزمه إعادة الغسل خلافا لما لك أفاد ذلك الدميري (والجماع)
 لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم بحضرة ثم رضى الله عنها عن الرجل يجلس مع أهله ثم يكسل أن يغتسل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم أناؤه هذه نفقة ثم تغتسل وتقال اكسل
 لجامع بالالف إذا نزع ولم ينزل وفي الصحيحين إذا التقى الختانان فقد وجب
 الغسل والتقاؤه ما صح أحاديثهما وإن لم يتضامالا ختان المرأة أعلى من
 أن يدخل المد كرو ولو غيب الرجل حشفته في شفري المرأة كان كالتطويلين لم
 يجب الغسل على كل منهما ولا بد أن يغيب حشفته في داخل القريب وهو لا
 يجب غسله في الاستنجاء (والحيض) أقوله تعالى فاذا طهرن فانقروا فما أراد
 بالتطهر والاعتسال وقال صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش إذا
 أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب فتنقري ما غسلي عنك الدم وصلى
 رواه الشيخان (والنفاس) لأنه دم حيض مجتمع (والولادة) أو القاء علقه
 أو مضغة ولو بلابل في الأصح لأن كلامهما مني منعقد ولا يجب الغسل
 بخروج الماء الذي يخاف منه الولد والقول الثاني وبه قال ابن أبي هريرة
 لا يجب الغسل بذلك إذا كان بلابل لما روى مسلم عن أبي سعيد رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الماء من الماء فالولد لا يسمى ماء ولو
 ولدت في شهر رمضان ولم تر دمها لمذهب بطلان صومها وقبل لا يبطل لانها
 مخلوقة كالاحتمال وقواه النور في شرح المذهب من جهة المعنى وضعفه
 من جهة التعليل حكى ذلك الدميري (وفروض الغسل) أي أركانه (اثنان
 كنية رفع الحدث الأكبر) أي رفع حكم ذلك لعدم قوله صلى الله عليه وسلم إنما
 الأفعال بالنيات ومحمل وقت النية أول جزء مغسول من البدن سواء كان
 من أعاليه أم من أسفله ولو حالة استنجائه لأن بدنه كعضو واحد فلا ترتيب
 فيه فاعتبرا فتراهما بأول غسل جزء مضر وص لا مندوب كباطن قم وأنف فلا
 اعتبار بحد الغسل سابق عليها ويعد بها قارئها ويعبد المغسول قبلها ولا يضر
 عزوبها عن الذهب بعد أترانها بذلك ويستحب استصحابها بالقلب إلى
 الفراغ من الغسل كالوضوء (ونحوها) أي كنية رفع الحدث عن جميع

والجماع والحيض والنفاس
 والولادة وفروض الغسل
 اثنان كنية رفع الحدث الأكبر
 ونحوها

البدن أو نية رفع الجنابة وإن لم يمين سبها أو الطبخ والنفاث أو نية الغسل
الواجب أو استباحة مفتقر إلى طهر أو رفع الحدث وإن لم يقيد به إلا كبراً
نوى الغسل فقط فلا تنجز في هذا في حق السامع أما سائل السني فينوي
الاستباحة فقط ويشترط دخول الوقت لصحته كالتيهيم أماده الرمي
(وتعميم جميع) ظاهر (البدن بشراً) والمراد به ظاهر الجلد فيعم
تعميمه مع الاطمار بالماء حتى ماتحت ثلثة الاقلف التي ترال عند ختم
(وشعر) ظاهراً وباطناً (وان كثف) أي سواء خب الشعر أو كثف
وسواء قل أو أكثر وسواء شعر الرأس أو البدن وسواء أصوله أو ما استتره
بقية شعرة واحدة لم يعم الماء لم يصح غسله فان قلعت وجد
لكن يتساحح بباطن العقد التي لا يصل الماء اليها اذا تعلق
الشعر بنفسه سواء كان قليلاً أو كثيراً فان تعقد بفعل فاعل عني من العقد
عرفوا استثنى من ذلك ما ثبت من شعر في أنف أو هين فلا يجب غسله أو
ذلك الرمي

وتعميم جميع البدن بشراً

الاسلام والتمييز وعدم المانع
من وصول الماء الى الغسول
والسيلان وأن يكون الماء
مطهراً

فصل في شروط الطهارة من وضوء وغسل وتيميم وفي أركان التيميم
(شروط الطهارة) من وضوء وغسل وتيميم (الاسلام) فلا تصح من كاذب
لأنها عبادة بدنية لا غير ضرورة وليس هو من أهل العبادة فخرج بذلك
الكافر في زكاة الفطر عن نحو عيده قائم تصح منه لأن الزكاة عبادة ما
وخرج أيضاً نية الكافرة في الغسل من نحو الحيض للتمتع بها فتصح منه
لأن ذلك للضرورة (والتمييز) فلا تصح من غير المميز كطفل ومجنون أو
أيس أهلاً للعبادة وأدتمام سبع سنين فليس بشرط (وعدم المانع
وصول الماء للغسول) أي أو المذوح كشع وعين حبر وحناء بخلافه
لأنه ما بحيث لا يتحلل بالاحتكاك ثلاثي (والسيلان) أي جريان الماء
العضوان لم يتقاطر نحو شرب الحبل فلا يكفي أن يمسسه الماء بلاجر
لأنه لا يسمى غسلاً ومن ثم لم يحجز الغسل بالثلج والبرد إلا ان ذابا وجرياء
العضوان فأد ذلك محمد **الردى** نقلاً عن شرح العباب (وان يكون الماء
مطهراً) أي في نفس الامر فلا يوثق أملاً من ماء يعتقد طهوريته ثم
عدمه لم يصح وضوءه فأد ذلك محمد **الردى** فلا تصح الطهارة بمسح عمل

المتغير تغيرا كثيرا بالظاهر الخاطي الذي يستغنى الماء عنه كالزفيران
 الجلس ونحوهما (بان لا يسلب اسمه بخاطي طاهر يستغنى الماء عنه)
 الماء المتغير بشئ من الطاهرات طاهر في نفسه غير طاهر وضابطه أن كل
 غير يمنع اسم الماء على الإطلاق يسلب الطهورية والافلاوقية تغيرا
 بيرا فالاصح أنه طهور باقيا اسمه أما إذا تغير الماء بمجاوره ولو كان تغيرا
 شرا فانه باق على طهوريته كما إذا تغير بدهن أو شمع وهذا هو الصحيح لبقاء
 اسم الماء وأما إذا كان التغير بماء لا يستغنى الماء عنه كالطين والطحالب
 لزنج ونحوها في مفسر الماء وعمره أو كان التغير بطول المكث فانه طاهر
 بعمره وبقاء اسم الماء ويكفي في التغير بأحد الأوصاف الثلاثة
 والاول أو الرائبة على الصحيح وفي وجهه ضعف بثرت اجتماعه
 تغير الماء بالتراب الطروح فيه قصد انه طهور على الصحيح ولو تغير الماء
 بأوراق الأشجار المتأثرة بنفسها ان لم تنفذ في الماء فهو طهور على الظاهر
 وان قمتت واختلطت فالاصح أنه باق على طهوريته لغير الاحتراز عنها
 فلو طرحت الأوراق في الماء قصد او تغير بها فالمنه بانه غير طهور سواء
 طرحتها في الماء صحيحة أو مدقوقة أفاد ذلك كله الحصني في كفاية الاختيار
 وأصل أن حدوث الاسم مع ترك الاسم الاول ظاهر او صريح في سلب
 طهوريته ان تحقق نزول عين ضارة فيه والاف هو محتمل لان ذلك الحدوث
 من مجاوره اذا تغير به لا يضر ولو مع حدوث الاسم أما ذلك محمد الكردي ثم
 قال وفي الشبراملسي لو شغل شئ كالوقع القر في الماء كما تسبب الحلاوة منه
 باب الطهورية انتهى قال شيخنا يوسف السبلاوي وبعبارة القليوبي
 على الجلال المحلى اعلم ان الشئ قد يكون مجاورا ابتداء ودراما كالأشجار
 ودواما لا ابتداء كالتراب أو ابتداء لا دواما كورق الأشجار ومنها الشاهي
 فيكون أو لا مجاورا ثم يخرج دونه بصيرمخاطا والمفرق بين المخاط
 والمجاور أن المخاط لا يمكن فصله عن الماء محال ولا مالا فخرج عن ذلك
 التراب وقيل المخاط لا يتميز في رأي العين فدخل فيه التراب وقيل المعتبر
 العرف والمجاور بخلاف ذلك (وان لا يتغير) أي الماء (بنجس) متصل
 به ولو تلبس ما كثر فاذا تغير الماء بذلك فانه نجس (ولو تغير بيرا) أي

بان لا يسلب اسمه بخاطي
 طاهر يستغنى الماء عنه وان
 لا يتغير بنجس ولو تغير بيرا

لا فرق بين التغير البسيط والكثير وسواء تغير اطعم أو ألبان أو الرائب
وهذا الاختلاف فيه هنا بخلاف ما مر في التغير بالطاهر وسواء كان
التنجس المتصل بالماء مخاططا أو مجاورا فأذا ذلك الحصن وأما إذا لم يتغ
ذلك الماء بالنجس فإنه لا ينجس لقوله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء
قلتين لم ينجس خبثا رواه ابن حبان وغيره وفي رواية لابي داود وغيره فإنه
لا ينجس أى فيستعمل جميع الماء على المذهب الصحيح وفي وجهه يفتى في
النجاسة ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فلا تظهر أنه يجوز له
يعترف من أى موضع شاء ولا يجب التباع - دعوى النجاسة لأن الماء كما
ظاهر والقول الآخر أنه يتباع - دعوى النجاسة قدوة لثنتين ولو تغتبر الماء
الكثير فإن كان الباقي دون القاتين فنجس والافطاهر كما أن ذلك الحصن
في كفاية الاخبار (وان كان الماء دون القاتين زيد) في طهورية
شرط آخر وهو (أن لا يلاقيه نجس غير مفعو عنه) فإن لاقاه تنجس سواء
تغير أم لا ولا يضر ملاقاته الماء بالمفعو عنه كالنجاسة التي لا دم لها سائل مت
الذياب والخنافس ونحو ذلك وكان نجاسة التي لا يدركها الطرف المعتد
حيث لم تقم - بل بفسده - وكما إذا رغت الهرة التي تنجس فيها ثم غاب
واحتمل طهارة فها فإن الماء القليل لا ينجس في هذه الصور (و
استعمل) أى الماء الذي دون القاتين (في رفع الحدث) بخلاف ما
استعمل في الغسل الثانية والثالثة في الوضوء المجدد والغسل المستم
كغسل الجمعة (أو إزالة نجس) ولو خففا ومفعو عنه (ومن لم ي
الماء) حسا كما لو حال بينه وبين الماء نحو سبع ويترتب على كونه حسا
العاصي يصح تيممه وإن لم يتب بخلاف التيمم إذا فاده عطية أو شرب
وجده مسبلا للشرب (أو) وجده لكان (كان يضره الماء) ضررا يوجب
معه من استعمال الماء تناف نفس أو عضو أو مفعو (تيمم بعد دخول الوقت
أى وقت الصلاة ولو مجموعة جمع تقديم إن فرغ منها قبل دخول وقت
الثانية فإن دخل وقتها قبل الفراغ منها بطل الجمع والتيمم ولا بد
دخول الوقت أن يعلم بدخوله يقينا ولا بد من أخذ التراب بعد دخوله أي
لا قبله وإن مسح به في الوقت فلو تيمم أو أخذ التراب شا كافي دخول الوقت

وان كان الماء دون القاتين
زيد ان لا يلاقيه نجس غير
مفعو عنه ولا استعمال في
رفع الحدث أو إزالة نجس
ومن لم يجد الماء أو كان يضره
الماء تيمم بعد دخول الوقت

(١) التيمم وان صادفه أفاد ذلك الرمي في شرح هدية الناصح (وزوال
 أشية) من جميع البدن فلو تيمم وعلى يده نجاسة لم يصح تيممه قال الرمي
 النجس وذلك ان كان منه من الماء ما يزيلها به والا صح تيممه عند ابن حجر مع
 وغايه وجوب الاعادة عليه وعند الجمال الرمي يهلى صلاة فاقد الطهورين بلا
 (٢) حتى ذلك محمد بن سليمان الكردي (ومعرفة القبلة) بأن يجتهد في
 يدبيلة قبل التيمم وهذا ما اعتده ابن حجر في كتابه وثقه شيخه في شرح
 وأوضح من التحقيق واعتده في التحرير رور حج في مواضع آخر من شرح
 الروص جوار التيمم قبل الاجتهاد في القبلة واعتده المغني والنهاية حكاه
 في كتاب محمد الكردي ويكون التيمم (بتراب) أي

وزوال التيمم
 القبلة بتراب خاص طهور
 له غبار في الوجه واليدين
 يرتبهما بضربتين بنية استباحة
 فرض الصلاة

ذلك حتى الايض المأكل سقها والارمني المأكل تدأويا (خالص) من
 الخيط كرم ناعم يلتصق بالعضو كالرمل الناعم الزعفران والدقيق
 ونحوهما وان قل الخيط أفاد ذلك الرمي (طهور) فلا يصح به استعمال وهو
 باق بعض المسامح والمسوح أو تناثر منه بعد ما ساسه البشرة أفاده الرمي
 لا بد مع طهورية أن يكون (له غبار) بحيث يتعلق بالعضو المسوح به
 يكون التيمم (في الوجه) ويجب مسح ظاهره من رسل لحيته والمقبل من
 نفعه على شفتيه كالوضوء أفاده الشرقاوي (واليدين) أي إلى المرفقين
 يرتبهما أي العضوين أي ولوعن حدث أصكبر وانما لم يجب الترتيب
 في الفصل لانهما كان الواجب فيه التعميم جهل البدن فيه كالعضو الواحد
 أماده الشرقاوي ويشترط أن يكون التيمم (بضربتين) أي بفتلتين
 فلا يكفي بضرية وان أمكن التيمم بها بخرفة ونحوها وحصل الاستبقاء
 بالضربتين ان حصل الاستيعاب بهما فتدبره الزيادة عليهما حينئذ
 والا وجبت الزيادة عليهما وقد تحرم وذلك بأن حصل الاستيعاب وضاع
 الوقت أو كان التراب لا يكفيه مع الزيادة تلخص ان الزيادة على الضربتين
 تكون واجبة ومكرهة ومحرمة أفاد ذلك محمد الكردي وانما يعتد بالتيمم
 (بنية استباحة فرض الصلاة) أي ولو لمطمان غير تيممين أو نفلها
 أوهما أو الصلاة لا بنية فرفع الحدث ولا بنية التيمم وحده ولا يستتبع
 الفرض الا بنية وحده أو مع النفل والأفانوافل فقط والجساسة هنا

كالنفل أعاده الرمي وتعمته برتلك النية إذا كانت (مع للنفل) أي التحريم
للتراب من نحو الأرض (و) يجب استدامتها استحضاراً إلى (مسح
الوجه) لأنه المقصود ودوام النفل وإن كان ركناً فليس مقصوداً في نفسه
عزبت فيما بينهما لم يضر على المعتمد أفاد ذلك محمد الرمي في شرحه
التامع

﴿فصل﴾ فيه ما يحرم على من به حدث أصغر أو وسط أو أكبر (و)
انتقض وضوءه من بالغ وغيره ما عدا ما حدث وفاء الطهورين (و)
عليه الصلاة فرضاً أو نفلاً أو صلاة جنازة ومناها سجدة التلاوة والشه
وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة بناء على أنها بديل عن ركعتين وخروج
خطبة غيرها من عيد أو كسوف واستسقاء فيندب الطهارة لها أفاد
محمد الرمي (والطواف) بأنواعه فرضاً أو نفلاً ولو في نسك لأنه في
الصلاة (وحمل المصحف) ومثله في ذلك ما كتب للدراسة كالروح و
الحرمه ما لم تدع ضرورة إلى حملها والاحتمال مع الحدث حيث لم يتمكن
الطهارة كخوفه عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافر أو سارق بل
يجب لانه من تعظيمه أما إذا تمسك من التيمم فإنه يكون واجباً وكما
تحرى كونه من مكان إلى آخر فيحرم ويجوز حمل حامل المصحف أفاد ذلك
محمد الرمي (ومسه) بأعضاء الوضوء وغيرها ولو غير المسكتة
كالخواتم وما بين الأسطر ويحرم مس جلده وعلاقته وخریطته ومشدده
هو فيه وخروج منسوخ التلاوة والتوراة والانجيل والاحاديث (اللامس)
أي المميز (للا دراسة) أي الحاجة التعلم لأن تكليف استحباب الطهارة
تعظم فيه المشقة أما غير المميز المتعلم فلا يجوز لاولي تمكينه وأما إذا
لمس أو الحمل لا لفسخ أو لفرض آخر كالتيمم فيحرم كما أفاد
الدميري (و) حرم (على الجنب هذه) الأربعة (وقراءة القرآن)
مما لم تنسخ تلاوته باللسان لا بأقلاب ولو كان المقروء بعض آية ولو قصيرة
الرمي وقال الجبيري ولو حرفاً فأنه صد أن يأتي بما بعده اهـ مراعاة
القراءة أو جهراً وحل ما ذكر في غير فاقدا الطهورين أما هو فيقرأ الفاتحة
نقط في الصلاة إلا أنه يجب عليه أيقاعه الصلاة خارج المسجد لحرم

مع النفل رسم أول الوجه
﴿فصل﴾ ومن انتقض
وضوءه حرم عليه الصلاة
والطواف وحمل المصحف
ومسه إلا للمسبح للدراسة
وعلى الجنب هذه وقراءة
القرآن

قبض ولا حمل له سواء كان رطبا أو يابسا أو بنفضه من غير ذلك أيضا
 كان يابسا (حالا) أي بسرعة أي قبل مضي أقل طمأينة الصلابة
 فلا تطل (أو يكون) أي النجس (معفو عنه كدم جرحه) بضر
 الجسم فلا تبطل لعدم البؤى بذلك ومشقة الاحتراز وحمل العفو عن
 الجرح إذا كان قليلا ما إذا كان كثيرا فإن كان من نفسه فهو في أيضا
 كان بفعله أو فعل ما دونه كأن عسر الدم لم يعف قال الشهاب الردي في شرح
 منظومة ابن العماد وتعرف القلة والكثرة بالعادة فما يصح القاطع به غالب
 ويعسر الأحكام تراز منه فقابل وما زاد فكثير لان أمه ليعفو عنه أثبتنا
 لتعذر الاحتراز انتهى (ويجب إزالة نجس لم يعف عنه من المحل من قول
 أو بدن (بإزالة العين) والراد بالعين ما قابل المحل
 كما قاله طية ولذلك قال المصنف (من طعم ولون ويريح) بالماء المطهر
 تكفي بالنار ولا ربح وعلم اشتراط إزالة النجس عند الامكان حتى لو توقفت
 ذلك على حث أو قرص أو أشنان أو صابون وجب والا كان مستحباً فإن عسر
 إزالة اللون وحده كالون دم الحيض أو الريح وحده كرائحة الخمر
 العتيقة وبعض أنواع الفائط لم يضر بتأوه للضرورة فيصير طاهراً حقيقة
 لا نجساً معفو عنه حتى لو أصابه بل لم ينجس ولا فرق بين المغلظة وضرب
 وإن اجتمع مع اللون والريح ضربه لئلا ذلك على نقاء العين فلا يطهر المحل وإنما
 بقي الطعم وحده ضراً أيضاً الماذكر أفاض ذلك الرمي في شرح هدية الأصم (و)
 النجاسة (الحكومية) وهي ما لا نجس كنفطة بول بصف (تجري الماء) أي
 يكفي فيها جري الماء (عليها) أي على محلها (و) النجاسة (الكلبية) من
 ككباب وخنزير وفرعه ما سواه في ذلك جملتها وأعيانها وعرفها وأدومها
 وغير ذلك (بغسلها) ولو بخر يكتفي في الماء الكثرة الرأفة (بغسلها)
 أي سبع مرات وتكفي وإن تعددت أوقاها نجاسة أخرى (أحدها من
 ممزوجة بالتراب) بحيث يتكدر به الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء
 المحل ولا فرق بين الرطب وغيره ويكفي غبار رمل أفاده الرمي (الظهور) فلا
 يكفي نجس ولا مستعمل ولا يكفي ذر التراب على المحل ولا دسك به من غير ما
 بل لا بد من الماء (و) الغسلة (اللزيلة للعين وإن تعدت) هي (واحدة)

حالا أو يدون مع
 كدم جرحه ويجب إزالة نجس
 لم يعف عنه بإزالة العين من
 طعم ولون ويريح بالماء المطهر
 والحكومية تجري الماء عليها
 والكلبية يغسلها سبعاً
 أحدها من ممزوجة بالتراب
 الظهور والزريلة للعين وإن
 تعددت واحدة

وبكامل السبع (ويشترط) في تطهير النجاسة (ورود الماء) بنفسه أو بإيراده
(إن كان قليلا) فان وردت عليه نجس بملاقاتها فلو طهر راءه أدار الماء على
جوانبيه أما الماء الكثير فلا فرق فيه بين كونه وارداه على المحل المتنجس
أولا

فصل في شروط الصلاة وهي ما تنوقف عليها صحة الصلاة وليست منها
ومن شروط الصلاة استقبال (القبلة) يقينا في القرب وتطنا في
البعد أي بجميع عرض البدن في القيام والقعود لا بالوجه ولا بالبدن ولا
بالرجل أما في الركوع والسجود فبجبهة البدن أما لو صلى مضطجعا
فلا استقبال بالصدر والوجه أو مستلقيا فبالأخصمين والوجه بان يرفع رأسه
والمراد بالقبلة السكينة وهو ثوبا إلى الأرض السابعة والسماء السابعة
منه وخارجها فلا يشترط محاذاة البناء والجدار بل المراد سمتها وهو أوها
أنفذ ذلك عطية (ودخول الوقت) أي معرفة دخول الوقت المحدد شرعا
يقينا أو طاقصلي بدون المعرفة لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت بخلاف
الأذان فيصح إذا صادف الوقت أفاده عطية (والإسلام) فلا تصح من كافر
كعبية العبادات (والتمييز) وهو أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده
ويستحي وحده فلا تصح من غير تمييز لعدم صحة عبادته بنفسه (والعلم
بفرضيتها) أي العلم بكونها فرضا في الصلاة المفروضة والقرض ما يثاب
فاعله امتثالا وبها قب بمشيئة الله تعالى تاركه أي سواء كان عاميا أو عالما
فالعامي هو من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدي به إلى الباقي (وإن لا يعتقد)
ولا بظن (فرضا) بعينه (من فروضها) أي الصلاة (نقلا) وإن كان عاميا
من لوازمه فقد العاصي أو العالم على الأوجه إن جميع أفعالها فرض مع أو نقل
فلا أو البعض فرض والبعض نقل مع المقتصد بفرض معين نقلا أفاد
ذلك ابن حجر في الخفة (والستر) ولو خاليا أو في ظلمة (بما) أي يحرم
فلا يكتفي بلون حذاء أو صبيغ أو حبر أفاده عطية (يستتر به لون البشرة)
بحيث لا يعرف سياضها من نحو سوادها في مجلس الخطاب (لجميع بدن
الحر) حتى يأتى القدمين سواء كانت كبيرة أو صغيرة (إلا الوجه
والسكينة) ظهر أو بطن إلى السكينة (ويستتر ما بين السرة والركبة

ويشترط ورود الماء إن كان
قليلا
فصل في شروط
الصلاة استقبال القبلة
ودخول الوقت والإسلام
والتمييز والعلم بفرضيتها وأن
لا يمتنع فرضا من فروضها
سنة والستر بما يستتر به لون
البشرة لجميع بدن الحر
إلا الوجه والركبتين وسننهما
بين السرة والركبة

لأن ذكر الامة) لقوله صلى الله عليه وسلم وإذا تزوج أحدكم أمته عبد
أو أجنبي به فلا تنظر الامة الى عورته والعورة غايبين المصرة والركب
برواه البهقي لقوله الى عورته أي الاحد وهو السيد المزوج لا الزوج لان
تنظر الى عورة زوجها وقوله والعورة الخ هو من الحديث وهو محل الشاهد
أفاده عطية ويكوز ستر ذلك (من كل الجوانب) أي ومن الاله
(لا الاسفل) أي القليل وان روى ذلك بالفعل حال سجوده أفاده عطية
فصل في ما يبطل الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام) لا بالاشارة
ولو من آخرس أي بكلام بشر محمد مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة
(ولو بحرفين) أي ان تواليها حرفا وان لم يفهما (أو بحرف مفهم) أي
في نفسه وان قصده عدم الافهام نقله محمد السكردى عن حواشي المحرر
وذلك كف من الوفاء وق من الوقاية أي ان يلاحظ ذلك وكذا ان أطلق اما د
لاحظ كونه من الاتفاق أو العلق أو القرباس فلا تبطل وان قصده الافهام
وكثر من الوثنى ومع من الوثنى ومن المدة وهكذا أفاد ذلك عطية ولو قال
قاف أو صاد فان قصده كلام الآدميين بطلت وكذا اذا المدة صدر شيئا أو اقترن
لم تبطل نقله محمد السكردى عن شرح التنبيه للخطيب وعن النهاية (الا ان
نسى) انه في الصلاة كان سلم فمما ثم تكلم قايلا معتقدا كماها وكذا ان
جهل اذا قرب اسلامه فلا تبطل (و) محمل عدم ابطال الكلام الصلاة
بالنسيان والجهل والعذر اذا (قل) كست كامات عرفية ومادونها
لان معاوية بن الحسك السلي تكلم جاهلا بقوله وان كل أمه ماشا أنكم
تنظرون الى ومضى في صلاته بحضوره صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة
ولانه صلى الله عليه وسلم لم يمسح من ركعتين سهوا من صلاة الظهر وتكلم
بقابل معتقدا الفراغ من الصلاة (وبالافعال الكثيرة المتوالية) أي
في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصياح شجوية عليه (كثلاث
حركات) ولو بأعضاء متعددة كأن حرك رأسه ويديه ~~كثلاث~~
خطوات وثلاث مضغات فانها تبطل الصلاة ولا فرق في ذلك بين
العمد والنسيان لان العمل الكثير يغير نظمها ويذهب الخشوع ووجه
مقصودها بخلاف القليل فلا يبطاها لانه في محمل الحاجة وأيضا فلان

ذكر الامة من كل الجوانب
لا الاسفل
فصل في ما يبطل الصلاة
بالكلام ولو بحرفين أو بحرف
مفهم الا ان نسي وقبل
وبالافعال الكثيرة المتوالية
كثلاث حركات

زمة حالة واحدة مما يفسر بخلاف الكلام فإنه لا يصح قوله إذا بطلت
 الكلمة دون الخطوة كما أفاده الخصم (و بالحركة المفرطة) وإن لم تنقطع
 كما قاله بالكثير في منافية كل منهما الصلاة واشهره بالأعراض وذلك
 رتبة وكحركة كل البدن أفاده عطية (وبزيادة ركن فعلي) أي هذا
 متابعة مسبوق لا مائة وإن لم يطمئن لتلاعبه وأعراضه من نظم الصلاة
 بالحركة الواحدة) كخطوة ولو غلبت مفرطة ونصفية وإن لم يكن بضرب
 اثنين أفاده ابن حجر في فتح الجواد إذا كانت (لاهب) لأن قصد
 ما أورثها الخشاع في المعنى كما أفاده محمد الكردي نقلا عنه في الامداد
 (الاكل) بضم الهمزة أي المأكول وأما بالغيم فهو من الأفعال فهو
 شرب وقوله وبالأفعال الكثيرة (والشرب) أي بوصول أحدهما
 الجوف مجردا عن نحو المضغ إذا المضغ فعل وقد تقدم حكمه أفاده محمد
 الكردي (الان نسي) أي أوجع التبريم اقرب عهد بالاسلام أو نحوه
 تبطل به (و) هذا إذا (قل) فإن كثرا لا يصح البطلان قال القاضي حسين
 كل أقل من مائة لم تبطل وفي السمعية أو قدسرها وجهان الصحيح
 بطلان أفاده ذلك الخصم في كفاية الاختيار والشرب كالا كل وبضرب
 الأذاب من سكرة بخلاف مجرد الطعم فلا يضرك أن مص قصباً وبقي
 هم وحده فلا يضرك كيف الرقبة أو البقي لون نحوته وقه فيضرو منه
 في ق في ماء الوضوء فإن بقي أثر من الماء وبلعه ضراو مجرد برودة لم يضر أفاده
 عطية (ورتبة قطع الصلاة) وكوالى صلاة مثله (ورتبة طعنها) أي
 ببول شيء ولو محالاً هاد بالاعتقالي لأن الأول قد ينال الجرم لا مكان وقومه
 لاف الثاني فإنه لا ينال ذلك لعدم إمكان وقومه ومثل المحال العقلي
 بالشرعي قال محمد الكردي وبصوره هذا بما إذا نوى تعليق طعنها
 فكلم به وهو جاهل معذور فيكون الإبطال في نفسه من حيث أنه تعليق
 لا من حيث كونه لفظاً لا غنائه في حق المعذور ثم قال وأهمل أن المحال
 قسمان محال لذاته وأخيره فالحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلاً كالجمع بين
 السودة والبياض والمحال أخيره قسمان ممتنع عادة لا عقلاً كالشيء من الزمن
 والطيران من الإنسان ثانيهما ممتنع عقلاً لا عادة كالإيمان عن علم الله أنه

وبالحركة المفرطة وزيادة
 ركن فعلي وبالحركة الواحدة
 لاهب وبالاكل والشرب
 إلا أن نسي قول ورتبة قطع
 الصلاة ورتبة طعنها

لا يؤمن (وبالتردد فيه) أى فى قطعها أى أو الاستمرار فيها فبطل حلالا
 الجزم المشروط دوامه كالاجمان والمسراديات الترددان يطرأ شك
 للجزم ولا يؤخذ قنوسا ومنه يرى فى الصلاة (وبأن يمضى ركن) من
 الصلاة (مع الشك فى نية التحريم) أى فى أصل الاتيان بها وفى كمالها
 المذوى كالموشك هل قوى ظهره أو عصره أو كذا الشك فى التحريم سواء
 زمن الشك أولا وسواء مع الجهل أولا (أو يطول زمن الشك) أى فى
 وان لم يمض ركن

﴿فصل﴾ فى شروط قبول الصلاة (وشروط مع مامس) من الشروط (تقبوا)
 أى الصلاة (عند الله سبحانه وتعالى أن يقصد بها وجه الله) أى ذاته (وحد)
 لا للطمع فى الثواب والجنة ولا لاله رب من العقاب والخوف من النار
 لكونه تعالى اله هو وعبدته تعالى أو أن يطلب به الثواب والجنة ويوجد
 من العقاب ومن النار أو أن يتشرف بها وينسب إليه تعالى فلا قول أم
 درجات الاخلاص والثاني أو سطها والثالث أدناها فوراء ذلك رياء وسوء
 (وأن يكون مأكله وملبوسه ومصلاته حلالا) قال الامام سهل من لم يكن
 مطعمه من حلال لم يكشف عن قلبه من حجاب ونسارعت إليه العقوبات ولا
 تنفعه صلاته ولا صيامه ولا صدقته وقال الشيخ علي الشاذلى من أكل
 الحلال لان قلبه ورق ونار وقيل نومه ولم يحجب عن حضرة الله تعالى ولا
 أكل غير الحلال قسى قلبه وغاظ وأظلم وحجب عن حضرة الله تعالى
 نومه وقال على الخواص من أكل الحرام وأطال العبادة فهو كالحمائم
 رقد على بيض فاسد فهو يتعب نفسه فى طول المقام ثم لا يفرخ شيئا
 يخرج نذرا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى فى ثوب بهيمة دراهم
 وفيها درهم من حرام لم تقبل له صلاة رواء الامام أحمد وقال ابن مسعود
 ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال (وان يحضر قلبه فيها
 فان حضور القلب هو روح الصلاة كما قال صلى الله عليه وسلم من لم
 تمه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعدا قال الغزالي وصلاة
 الغافل لا تنفع من الفحشاء والمنكر وقال صلى الله عليه وسلم كم من قائم
 حظه من صلاته التعمب والنصب قال الغزالي وما أراد صلى الله عليه

وبالتردد فيه وبأن يمضى ركن
 مع الشك فى نية التحريم
 أو يطول زمن الشك
 ﴿فصل﴾ وشروط مع مامس
 تقبوا عند الله سبحانه
 أن يقصد بها وجه الله تعالى وحده
 وأن يكون مأكله وملبوسه
 ومصلاته حلالا وان يحضر
 قلبه فيها

بأن ذلك إلا الغافل وروى عن الحسن أنه قال كل صلاة لا يحضر فيها
أب فمضى إلى العاقبة تأمرع (فليس له) أي المصلي (من صلاته إلا
تدلى) بفتح الحرف الثالثة أي تدبر وسلم (منها) أي الصلاة قال
الله عليه وسلم ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها وقال صلى الله
عليه وسلم إن العبد يصلي الصلاة لا يكتب له سدسها ولا عشرها وإنما
تكتب للعبد من صلاته ما عقل منها (وأن لا يحب بها) فلا يحب
ما هو بأن يرى أنه استحق الثواب والجنة به بل لا بد أن يرى أنه استحق
عذاب النار بها إن أحسن حاله عنده فذلك لا يمن سببها لما يشهد فيها من
الآداب مع الله تعالى وقد ورد أن عبس عليه الصلاة والسلام
أن يقول كم من سراج قد أطفأته الريح وكم من عبادة قد
بها لغير

فصل في أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) ركنها وعبوديتها بأنه
كان داخل الساهية وينقض شيئاً بشياً بخلاف الشرط فإنه ما كل خارج
لساهية (الأول النية) وهي تشمل على ثلاثة شروط وواجبين أما الشروط
للقصد (بالأقرب للفعل) أي فعل الصلاة (وبعين ذات السبب) كالاستقاء
النجية أو سبب الوضوء أو الاستحارة وشيئ ذلك (والوقت) من ظهر أو
أبرو فحرم (وينوي) أي المصلي المكاف (الفرضية في الفرض) بقصد
ول الصلاة فرضاً التميز عن النفل ولتتميز عن ظهر النسي أما هو فلا تشترط
سبب في حقه وأما الواجبان فأحدهما مقارنة النية للتكبير حقيقة بأن
تخضع فعل الصلاة وإيقاع قصد ساهية الفرضية مع هذه الجلالة إلى
تمام الراعي أكبر فلا تنكفي المقارنة العرفية عند العوام وإن جرى عليه
جميع أماد ذلك الرمي في شرح هذه الناصح وثانيها استحباب النية ذكرها
بضم الذال حتى يفرغ من التكبير (ويقول بحيث يسمع نفسه ككل
ركن قول الله أكبر وهو ثاني أركانها) والحاصل أن التكبيرية تشمل على
سبعة عشر شرطاً وعلى ست سنن فالشرط الاتيان بجميع حروفها قائماً عند
وجوب القيام فإن وقع حرف منها في غير الأيام لم تنقض صلاته والثاني
إسماع نفسه بها والثالث كونها بلفظ الجلالة والرابع كونها بلفظ

فليس له من صلاته إلا ما عقل
منها وإن لا يحب بها
فصل في أركان الصلاة
سبعة عشر الأول النية بالقاب
للفعل وبعين ذات السبب
والوقت وينوي الفرضية في
الفرض وينوي التكبير بسمع
نفسه ككل ركن قول الله
أكبر وهو ثاني أركانها

أكبر وال خامس كونها بسبعة أفعل والسادس كونها بالغة العربية لا
عليها قال ابن جحر ومن عجز عن النطق بالتكبير بالعربية ولم يمكنه
في الوقت ترجم عنه وجوباً بأي لغة ولا يدل لذلك آخر انتهى وال
تقديم لفظ الجلالة على أكبر والثامن عدم مذهبهم من الجلالة والتاسع ما
الياء من أكبر والعاشر عدم تشديد الباء من أكبر والحادي عشر
زيادة واو ساكنة أو متحركة بين كلمتها والثاني عشر عدم ال
يتم ما بضمير الفصل فلو قال الله هو أكبر لم تنعقد صلاته والثالث عشر
وقفة طويلة بين كلمتها والرابع عشر دخول وقت الصلاة والخامس
عشر ابتعادها بجميع حروفها بعد الاستقبال الواجب والسادس
تأخيرها في الاقتداء عن تكبيرة الاحرام * والسنة ادراجها باسم
ومبادرة المأموم بها بأن يشتغل بها عقب تحريم امامه من غير وسوسة
والجهر بالامام بحيث يسمعه من خلفه ليبادروا بتكبيرهم عقبه ويجز
الراء من أكبر خلافاً لجمع متأخرين تبعه الابن بنسبائه أو جبهه وعدم تشد
الراء على المعقد خلافاً لبعض العلماء فإنه اشترط ذلك ورفع اليدين عنده
(الثالث اقيام في الفرض للقادر) عليه ولو لمعاده أو صلاة صبي وشرباً
الاقتداء على قدميه أو أحدهما ونصب فقار ظهره فان تقوس ظهره
لكبر أو مرض حتى صار كرا كع وقف كذلك وجوباً وزاد اختفاء الرك
ولو يسيراً بحسب قدرته ويزيد عليه لاجل السجود ان قدر (الرابع قرأ
القائمة) وتشتمل على أحد عشر شرطاً أحدها قراءة كل آياتها
سبع آيات (بالسجدة) ثانيها مراعاة التشديدات التي هي أربع عشر
شدة فالخرف المشدد حرفان أو هما ساكن (و) ثالثها مراعاة (والثاني
أي الآيات السبعة بأن تتصل كلماتها (و) رابعها مراعاة ترتيبها
أي الآيات السبعة في قراءتها (و) خامسها مراعاة (الخارج
الحروف من مخارجها) فلو أبدل حرفاً بحرف مع القدرة على النطق به لم
يصح قراءته والاصح ولو قال صراط الدين بالدال المهملة لم يصح صلاته كما
فيه عليه الاستوى أفاد ذلك الرمي (و) سادسها سلامة من اللحن المأمور كما
فيه المصنف على ذلك بقوله (عدم اللحن الخلل) أي الغير (بالمعنى) لمضم

الثالث اقيام في الفرض
للقادر الرابع قراءة
القائمة بالبسملة والتشديدات
وهو الايتها وترتيبها
واخراج الحروف من
مخارجها وعدم اللحن الخلل
بالمعنى

انعمت أو كسرهما أو كسر كان اياك (ويحرم اللسان الذي لم يطق)
 رفع هاء الحمد لله وتفتح ال نعبد وكسرها ثنها (ولا يبطل) والسايع
 عم بالعرية على النظم المقتض ومن فلو قرأها بلفظ غير ما بطلت صلاته
 لم يحسن سوى ذلك بل يجب الدخول الى البدل والاشام هدم القراءة
 اداة المغيرة للمعنى والتاسع عدم الصارف فلو عطف في مد الله تعالى لم
 مع البناء عليه ولزمه استئنافها والعاشرا جماعه نفسه لجميع حروفها
 كان صحيح السمع ولا مانع والحادي عشر ايقاعها بجميع حروفها بعد
 أيام الواجب * (الخامس الركوع) ويشتمل على أربع فرائض
 سدها ورقيقه (بأن ينحني) أي القائم المعتدل المخلقة مع قدرته
 الانحناء الصريف (بعبث تنال راحته) أي باطن كفيه (ركبته)
 بدلو أراد وضعهما فلا تكفي الا صابع وثانها ان لم يقدر على الانحناء
 بالصرف لوجه الاجماع عليه أو عماده على شيء أو بأن ينحني على شقه
 لا يمن أو اليسر لزمه ذلك الانحناء الى الحد المذكور وثالثها الركوع
 الانحناء أو ما حدث بصره من قيام ونوى بقلب بذلك الايمان الركوع
 رابعها أن لا تصد به من قيامه غير الركوع فان قصد به غيره كان
 وى لاخذ شيء أو وضعه أو اصلاحه بطلت صلاته لزيادة فعلا من جنس
 حالها (سادس الطمأنينة فيه) أي الركوع فاقبلها المجزئ سكون
 بحركة أعضائه وهذا حقيقة التي لا يجزئ سواها قاله الرمي وأشار
 بنفس الى حد هابته وله (قد رسيحان الله) راكلها الزيادة فيها بما ورد
 في الركوع من قول سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك أدنى السكال (السابع
 الاعتدال) ويشتمل على فرضين الاول مذكور بقوله (بأن يتصب
 قائم) أي أن يعود بقصد ذلك الاعتدال الى ما كان عليه من الوضعية قبل
 الركوع من قيام أو قعود سواء كانت فرضا أو نهلا ولم يقصد به بأن رفع
 من الركوع فزعا من شيء لم يصح الثاني أن لا يطول ذلك الاعتدال لانه
 ركن في عرفان طوله بسكوته أو بدكر غير مشروع بطلت صلاته أما تطويله
 بذكره مشروع كقنوت ونحوه فلا يطول به أفاد ذلك الرمي بل يطلب
 تطويل القنوت قال صلى الله عليه وسلم طول القنوت يخفف سكرات الموت

ويحرم اللسان الذي لم يطق
 ولا يبطل الخامس الركوع
 بأن ينحني بعبث تنال راحته
 ركبته السادس الطمأنينة
 فيه بقدر سبحان الله السابع
 الاعتدال بأن يتصب قائما

رواه الديلمي (التي من الطمأنينة فيه) أي الاعتدال فاقولوا بقدره
 الله وأكملها أن يأتي بما ورد فيه من قول ربنا لك الحمد جدا كبيرا
 طيبا مباركا فيه من السموات ومن الأرض ومن ما شئت من شيء
 (التاسع السجود مرتين) في كل ركعة ويشتمل على عشر شروط ألا
 يصور بقوله (بأن يضع جبهته) أي بعضها ولو بما يقع عليه الاسم
 أعلاه أو من أسفلها لا طرفها فإياها (على مصلاه) أي موضع سجود
 ولو عودا (مكشوفة) أي مكشوفة ذلك الوجه حيث لا عذر (و) الثاني
 يكون (متأفلاها) أي متجاهلا على الجهة على موضع السجود بقدر
 وعنه حتى تستقر جبهته بحيث لو كان السجود على فطن أو شيء محتمل
 لانكسر وظاهر اثره (و) أن يكون مع ذلك (منكسا) بأن يرفع أسافله
 أعاليه فلو كان به علة لا يقدر على السجود معها إلا برفع أعاليه أي بمقدور
 (و) الثالث والرابع أن (يضع شيئا) أي جزأ يسيرا (من ركبتيه
 الخامس والسادس أن يضع جزأ يسيرا (من بطون كفيه) (و) السابع والثامن
 أن يضع جزأ يسيرا (من بطون أصابع رجليه) فلو سجد على حرف السكف
 أو رؤس أصابع قدميه لم يصح فيه ذلك الزم في شرح هدية الداعي
 والتاسع أن لا تصد بهويه من اعتداله غير السجود فلو سقط إلى الأرض
 الاعتدال وسجد من غير قصد الهوى للسجود لم يحسب سجوده ووجه
 العود إلى الاعتدال وسجد مع الهوى والعاشران لا يصح على شيء منه
 به بحيث يتحرك بركبته في قيامه أو قعوده مع علمه وعمده فإن كان جا
 أو ناسيا لم تبطل أسكن يجب إعادة السجود وخرج بقية التحريك بحرك
 انقفاؤه فيصح لأنه حينئذ كالمفصل ومنه ما لو سجد على عود أو مشد بل
 أفاده لم ي (عاشرا الطمأنينة فيه) أي في السجود فاقولها كما هو
 سبحانه الله وأكملها أن يأتي بما ورد فيه من قول سبحانه ربنا الأعلى
 (الحادي عشر الجلوس بين السجدين) ويشتمل على فرضين الأول أن لا يرفع
 برفع رأسه من السجدة شيئا آخر على الجلوس فلو رفع من شيء لم
 بل يجب عوده إلى السجود برفع بقية صدره الثاني أن لا يطوله لأنه ركس
 فان طوله بزانة على ذكره المأثور بطلت ولا يعتبر ركعته كونه بعد رفع يديه

التي من الطمأنينة فيه
 التاسع السجود مرتين بأن
 يضع جبهته على مصلاه
 مكشوفة ومتأفلا بها
 ومنكسا ويضع شيئا من
 ركبتيه ومن بطون كفيه ومن
 بطون أصابع رجليه العاشر
 الطمأنينة فيه الحادي عشر
 الجلوس بين السجدين

جدة فلا فعله مع وضعه على الارض مع افاده الرمي (الثاني عشر
 لما بينته فيه) أي في الجالوس فاذا بدأ في سجدة الله واكملها أن يأتي بها
 فيه من قول رب اغفر لي وارحمني واجبر لي وارفعني وارزقني واهدني
 مني لا صلى الله عليه وسلم كان يقول هذه الاقفاط السبعة بين السجدين
 في اغفر لي استر ذنبي واجمع عني من غير مؤاخذة ربه في ارحمني اثني
 عشر ومعني اجبرني اهتني وسد وجوه فقرى ومعني ارفعني رفع المسكاة أي
 دعاه الى رفعة ومعني ارزقني اعطني من خزائن فضلك ما قسمته لي في
 زلزال لا بحيث لا تعذبني عليه ومعني اهدني اهدني على هديك الى
 سلام التي هي أعظم النعم ومعني عافني ادفع عني كل ما يكره افاد ذلك الرمي
 ثلاث عشر الجالوس للشهادة الاخير وما بعده) وهو الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والسلام الاول (الرابع عشر الشهادة الاخير) سمي به من باب
 هـ لاق الجزم وهو الشهادتان على الكمل (في قول التحيات المباركات
 الصلوات الطيبات لله السلام هاديت أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 هاديتا وهى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول
 الله) وقوله المباركات وتالياها سنون في كل من الشهادة الاول والاخير فال
 شرمي والراجح في رواية المنهاج اسقاط لفظة أشهد الثانية من الواجب
 في ذلك في حديث مسلم بدوئها وقضية كلام المنهاج وجوب الاتيان
 بظاهر في رسول الله لكن المعتمد الاصح كما بالضمير في قوله وأن محمدا
 رسول الله انتهى (الخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
 ثمن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة الاول لانها ركن
 والاخير فسنت في الاول كالشهادة ولا ثمن الصلاة على الآل في الشهادة
 الثانية لأنه على التخفيف وتسن في الاخير أفاد ذلك ابن حجر في التحفة
 لقوله أي الصلاة على النبي أي لفظة الواجب (اللهم صل على محمد) قال
 الجليلي لو صلى الله على رسوله كما في الروضة أو صلى الله على النبي كما في التحقيق
 منه فضل الاتيان بالسيادة كما أفتى به المحقق الجلال المحلى ولا بد من تأخير
 الصلاة على النبي عن الشهادة كما في المجموع انتهى وقال محمد الكردى نقلا
 عن قاسم ومن عجز عن الشهادة والصلاة ترجم وجوبا فاذا عجز عن الترجمة

الثاني عشر الطمانينة فيه
 الثالث عشر الجالوس للشهادة
 الاخير وما بعده الرابع
 عشر الشهادة الاخير في قول
 التحيات المباركات الصلوات
 الطيبات لله السلام عليك
 أي النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا اله الا
 الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 الخامس عشر الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 واقفا اللهم صل على محمد

ثم يترجم الأتيان بكريده بل يشهد الله تعالى ابن جبريل النجفة مع الم
 وترجم العاجز من النطق بالعربية الدعاء المأثور عنه صلى الله عليه
 في محله من الصلاة والذكر المأثور كما يترجم عن الواجب عليه بإزالة الفظ
 لا العاجز من غير المأثور منهما فلا يجوز أن يترجم عنه حرما فيبطل بها صلاة
 ولا القادر على مأثورهما فلا يجوز له الترجمة عنه وبطلانها صلاته إذا لا
 الماحقة إذ هو السادس عشر السلام) أي الأول (وأفله) أي لث
 الواجب (السلام عليكم) بالهرف يوفو لمعكوسا فلأجل هذا
 هذه الحروف لم يحز ويحب ايقاعه مستقبل القبلية بكونه فلو تقول
 قبل اكتماله بطات أفاد ذلك الرمي (السابع عشر الترتيب) أي في الأثر
 الآتي التبة وتكبيرة الاحرام فلا ترتيب بينهما وكذا لا ترتيب بين التبة
 والقراءة أفاد ذلك الرمي (فان تعد تركه) أي الترتيب بتقديم
 قول هو السلام أو فعلى (كان سجدة قبل ركوعه) أي مثلا (بطاء
 أي الصلاة اجماعا لتلاوته (وانسها) بتركه الترتيب (فلي
 اليه) أي إلى الركن المتروك (الآن يكون) أي الساهى لم يتدكر
 الا بعد شروعه (في) ركن (منه) أي الركن المتروك في ركعة آخر
 (أو) بعد شروعه في ركن (بعده) أي بعد المثل المتروك في ركعة آخر
 أيضا (فنتم به) أي بالمثل المفعول (ركعته) ان كان آخرها كسجد
 الثانية فان كان وسطها أو أولها كقيام أو قراءة أو ركوع حب
 المفعول عن المتروك وأتى بما بعده وتدارك الباقي من صلاته (واقامه
 به) أي ما فعله ساهيا وهو بين المتروك والمثل المفعول فائدة قال ان
 والموا لا شرط لا ركوع وصورها الامام بان لا يطول الركن القص
 فتطويه قاطع لها في يادته في الصلاة ليس منها المكن ليس فيه يساكن
 الطول وحكي الخوارزمي من اصحاب ارضابطة أن يلحق الاعتناء
 بالقيام لقراءة الفاشحة والجلوس بين السجدة بين الجلوس القشود انتهى
 (فصل) في شروط وجوب إقامة الجماعة والجمعة وفي شروط
 الجماعة وفي أركان الخطبتين وشروطهما (الجماعة) في اداء مكتوبة
 لذكور الاحرار المقربين ولو يادية (الباقين) أي العقلاء المست

السادس عشر السلام واقعه
 السلام عليكم السابع عشر
 الترتيب فان تعد تركه كان
 سجدة قبل ركوعه بطات وان
 سها فليعد اليه الا ان يكون
 في مثله او بعده فنتم به
 ركعته ولقائما سها به
 (فصل) الجماعة على
 الذكور الاحرار المقربين
 الباقين

ما يرى كطيق وحشيش (غير المذورين) بشئ من الاطعمة التي هي
 ثلثة مرض ومطر وشدة رجح بليل ووجع وبرد وجوع وظلمة
 طعام (فرض كفاية) في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة
 صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة الا
 وذليلهم الشيطان فعليك بالجماعة عتفاً يأتى كل الذنب من الغنم
 سية رواء ابن حبان وغيره فيؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فيهم ان
 اعادة فرض كفاية اذ لم يقل صلى الله عليه وسلم لا يقسمون فقوله فيهم
 بن بان تقسم وما جيعا وان يقسمها اثبات فيهم ولو كانت فرض عين
 لا يقسمون وليس محل الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم فعليك
 بالجماعة اذ ذلك الشيخ عطية رأ ما قوله صلى الله عليه وسلم اقل الصلاة
 المتأقبة صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فهم الا توهموا حبوا ولقد
 مت أن أمر بالصلاة فقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي
 ال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم
 ار فلا يدل على انها فرض عين لانه وارد في قوم منافقين يخلفون عن
 مائة ولا يسلون اخلا فوله تقام أى بالسكومات المخصوصة التي هي
 من الاذان اذ اده عطية فقرب الجماعة بحيث يظهر الشعار اى علامات
 الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من الدخول
 لخروجي محمل اقامته والذى يسهل فيه الحضور لها وان قصرت
 الصلاة قبل مجازته كذا قاله عطية خلافا لابن هجر حيث قال ولا يكفي
 فيها خارج محمل الاقامة في محمل لا يجوز اقامة الجمعة فيه ويحصل
 ور الشعار بأن تقام محمل واحد في القرية الصغيرة عرفا ولو غيره مسجد
 مت وفي محال متعددة في الكبيرة ولو غيره ما جد قال بعض العلماء جد
 رية الصغيرة هو بأن يكون فيها ثلاثون رجلا قلاوطية واهل اقامة
 عة في البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يفت الفرض وان امتنعوا
 امتناعا قتلهم الامام أو نائبه قتال البغاة فلا يقاتلهم حتى يأمرهم
 نحو * فرع * للامام صفات مستهبة وصفات مشروطة فالمستهبة
 هي الفقه والقدرة والورع والسن والنسب والهجرة فيقدم

غير المذورين فرض كفاية

الاقامة وان لم يحفظ سوى الفاتحة على الاقل المقابل للفقهاء والمراد بال
 من يحفظ القرآن وصح السبكي ان المراد بالامعة قراءة أى الاجزاء
 اما ذلك الرمى به والشروط خمسة احدها وانها ان لا يكون
 ولا جنباً وراثتها ان لا يكون على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها ورا
 ان لا يترك الاحتسار والطمأنينة في الصلاة ولو غفلاً وحفظها وخامس
 لا يترك قراءة الفاتحة مع امكانها أو يقرأ بغيرها كالحفي ولو اماماً اعظم
 يصح اقتداءه شافعي به بشرط الاقتداء ان لا يتقدم المقتدي على الاما
 جهة القبلة في غير الامانة حول السكينة ان يتقدم المأموم ابتداء
 تنعقد صلواته أو في خلالها بطلت في الجسد بدلالة النفس من الخصال
 الافعال والاعتبار في التقدم لتمام بالعقب المعتمد بالارض وان تقدم
 الاصابع بشرط صحة قدوة المأموم أن ينوي الاقتداء بالامام أو الائتعا
 ولو في خلال صلاته في غير الجماعة أو اماماً أو مؤتمناً وسواء نوى مع ذل
 بالامام الحاضر ام لا ولو نوى الجماعة كفى وهي وان كانت مسالمة للامام
 والمأمومية السكتة تعين لاحدهما بالقرينة الظاهلية كالتقدم والتأخر فاف
 تابع بان وقف أو فاعله على افعال الامام بغير الزنية مع انتظار طويل بطا
 لا مع يسيره أما اذا اتفق انقضاء فعله مع انقضاء فعله فلا تبطل قطعاً
 لا يسمى متابعاً وحقيقة المتابعة المستحبة ان لا يهتني المأموم بظهوره لاركو
 حتى يرى الامام راكعاً ولا يرفع رأسه منه حتى يعتدل الامام قائماً ولا يه
 ظهره للصعود حتى يضع الامام جبهته على الارض ساجداً اما ذلك أح
 الزاهد في هدية الناصح والرمي في شرحها (و) الجماعة (في الجماعة فراء
 عين عليهم) أى الله كورا لحرار القيمين على سبيل التوطن البالغين
 المهذوبين فلا جمعة على امرأة اجاعاً ولا على خنثى لاحتمال انوثته ولا
 عبداً ومذنباً وكاتباً ومجسماً ولا على من لم يستوطن به على جمعة وهو
 لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ولا على صبي ولا على من له ذنوب كرض
 (اذا كانوا أربعين) أى ولو بالامام ولا بدوان يكونوا (مكافين) فلا جمعة
 مجنون ومغشى عليه لعدم التكليف وتلزم السكران المتعدي بسكره
 يكن مكافاً ويجب عليه قضاءها طهوراً اذا تبصروا قضاؤها جماعة وبدا

وفي الجمعة فرض عين
 عليهم اذا كانوا أربعين
 مكافين

كون اقامتها (في ابنية) أي منازل يستوطنها الهدد أو الهدد من طواغيت كانت
 در اوطنه من أو خشب من بلد أو قرية ولا بد وان تكون الابنية مجتمعة
 لفان كانت الابنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها بالاختلاف لانها ليست
 بوجع في الاجتماع والتفرق الى العرف ولا يستلزم شرط الاقامة على
 ان أو كن بل يجوز في قضاءه عدد من خطة البلد وأما الموضع الخارج
 بخطة البلد الذي يترخص منه المسافر فلا يجوز اقامته فيه وان طرأ
 لطاعة عن العمران أفاد ذلك الرمي (و) الجماعة في الجمعة فرض عين
 ما (على من نوى الإقامة عندهم) أي المذنبين (أربعة أيام
 ح) لكن لا تنعقد الجمعة به وتصح منه (و) فرض عين أيضا (على من
 انداء صيبت) أي إذا كان شخص قوي الصوت (من) وأصفي (طرف
 به) لا طرف آخر ولا وسط البلد (من بلدها) أي من محل إقامته فيه
 الجمعة والمعتبر بها واحد فأكثر من ذلك المحل بالقوة لا بالفعل مع اعتدال
 صوت واستواء المسكن وعدم السانع من هواء وشجر من لا ولا يعتبر العلو
 كان المحل على عال يسمع آهله النداء العلوه ولو فرض على مستولم يسمعوا
 لهم بخلاف عكسه أي فليزم الجمعة على من ذكر بحضوره الى بلد
 الجمعة فان سمع النداء من محلين قدم لا كثر جها فالأقرب اليه هذا إذا لم
 أهل بلده أربعين والآن منهم الجمعة في بلده ويحرم عليهم تعطيله منها
 ذلك لو كان في غيره أفاد ذلك الشرحاوي (وشروطها) أي شرط صحة
 الجمعة أربعة الأول (وقت الظهور) فيشترط التحريم ما بعده وبقا
 وثبوعها جبهها فلو ضاق عنها بان لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين
 مع القوم بالظهور ولو شكوا في خروج الوقت بعد إحرامهم أتموها الجمعة
 لأن ما منعهم من انعقادها أفاد ذلك الرمي في شرح هدية السامع وقال
 الرمي ولو خرج الوقت وهم فيها أتموها ظهروا وان سلوا ركعتين في الوقت
 ولو شكوا هل خرج الوقت أم لا لم يشروا في الجمعة وصلوا ظهروا نص
 عليه الشافعي في الام (و) الثاني (خطبتان قبلها) أي صلاة الجمعة
 (فيه) أي في الوقت أي وقت الجمعة وهو ما بعد الزوال ذلوا وقع حرفا منها
 قبله لم تصح ثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين

في ابنية وهي من قوى الإقامة
 عندهم أربعة أيام صحاح
 وعلى من بلغه نداء صيبت من
 طرف يابسه من بلدها
 وشروطها وقت الظهور
 وخطبتان قبلها فيه

حكاية الرمي (يسمعهما) أي الخطبتين (الأربعون) والمراد
 الاستماع بالقوة لا بالفعل بدليل استصحاب الاستماع ولو خطب سر
 صوته لكان كقولهم صمما أو بعد وامتته فلم يستمعوا له لم تصح
 الصحيح أفاد ذلك الرمي قال ساجان الجمل نقله عن الحلبي وخرج لو
 شخصه وأراد أن يقدم شخصا غيره ليصلي بالقوم فشرطه أن يكون
 الخطيب وان ينوي الجمعة ان كان من الأربعة والابن كان زائدا
 الأربعة فلا يشترط عليه نية الجمعة اذ يجوز صلاة الجمعة خافه
 الظاهر انتهى ويكره ذلك أعني أن يكون الخطيب غير الإمام أفتى به
 الشيخ الثوري الأودعي محمد صالح بن إبراهيم (و) الثالث (ان
 جماعة بهم) فلا تصح فرادى ولا يعتبر السلطان ولا أذنه فيها ولا تقدم
 الكاملين على احرام الناقصين خلافا للقاضي ومن تبعه حكاية الرمي
 الرابع (أن لا تقارنهما) أي الجمعة أو تسبقها جمعة (أخرى يبلدها
 وان عظمت فان قارنتها أو سبقتها جمعة لم تنعقد الا اذا كثرت الجماعة وهما
 اجتماعهم في مكان واحد فيجوز حينئذ تعددها بحسب الحاجة
 الصحيح لا مطلقا فان اكتفى بجمعة تير لم يجزئ ثالثة وهما مداوم مقابلة
 استثناء هذه الصورة (وأركان الخطبتين) خمسة الاول (حمد الله) الثاني
 عنه صلى الله عليه وسلم في خطبة الجمعة كأي مسلم حكاية الرمي (و) الثالث
 (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لان كل عبادة افتقرت الى ذكر
 افتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة
 الثالث (الوصية بالتقوى) فالاحتياط ذكر افظ الوصية مع افظ الطاعة
 كما وصيكم بتقوى الله وطاعته ولا يدور الايمان بالحمد والصلاة مع
 على طاعته والمنع من المعصية (فهما) أي في كل من الخطبتين فطما
 الرابع (آية مفهومة) ولو قصيرة فلو قرأتم نظرا فلا يجزئه (في احدا
 سكن الاولى أن تكون في الخطبة الاولى لتكون في مقابلة الدعاء
 والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فانه حينئذ يكون في كل
 أربعة أركان (و) الخامس (الدعاء للمؤمنين) أي والمؤمنات
 فالمراد بالمؤمنين الجنس ويـ في منه ما يقع عليه الاسم ولو رجمه

يسمعهما الأربعون وان
 تصلي جماعة بهم وان لا
 تقارنهما أخرى يبلدها
 وأركان الخطبتين حمد الله
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والوصية
 بالتقوى ففهما وآية مفهومة
 في احدهما الدعاء للمؤمنين

الثانية) لكونه لا يقع بحالة الختسام (وشروطهما) أي الخطبتين سبعة
 - بناء أحدها (الطهارة عن الحدثين) أي الأصغر والا كبر (وعن
 نجاسة) التي لا يعنى عنها (في البدن والمكان والمجهر) من ثوب
 به (و) ثالثها (ستر العورة) بناء على أنها بدل عن ركعتين (و) ثالثها
 القيام) أي فهم ما مع القدرة عليه لا اتباع ما كان يحجز عنه خطب قاعد أو فصل
 بها مسكنة أو أد ذلك الرمي (و) رابعها (الجلوس بينهما) لا تباع في ذلك
 الطمأنينة فيه واجبة ولو تركها الزم العود إليه مطمئناً عليه على ذلك أحمد
 وأبو الرمي (و) خامسها (الولاء بينهما) أي الخطبتين بأن لا يطول
 صل عرفاً وضبط طوله بقدر ركعتين بأخف ممكن فإن نقص عن
 ثلث يضر (و) سادسها الولاء (بينهما وبين الصلاة) وهو كاتقدم
 (و) سابعها (أن تكون) أي الخطبتان (بالعربية) * تنبيه * قال أحمد
 لأحمد ومحمد الرمي واختلف في إيجاب أمور في الخطبة منها كون الأركان
 شرط اسماءها بالعربية والمراد بذلك غير ركن القراءة أما هي فلا تكون
 لا بالعربية قطعا فلو لم يكن فهمهم من يحسن العربية فهو كالعاجز عن
 التكبير فإن مضت مدة لا مكان التعلّم ولم يتعلموا عصوا كلهم ولا جمعة
 أم ولو هم والخطبة ولم يفهموا معناها صححت ومنها نية الخطبة ونية
 قضيتها على ما قاله القاضي حسن والأصح خلافه ومنها الترتيب بين
 ركني الثلاثة بأن يكون المبدية بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية والأصح
 رد ذلك ولا يجب الترتيب بين القراءة والاعمال بينهما وبين غيرها ما
 تسمى

فصل في شروط الاقتداء (يجب على من صلى مقتدئاً في جمعة
 بربها) سبعة أمور أحدها (أن لا يتقدم) أي المأموم القائم أو القاعد
 من خطب جمع أو المستأق (على إمامه) المتصف بواحد من هؤلاء الأربع
 ولو لم يمت عشرة (في الموقف) أي في المكان الذي وقف عليه ولا تضر
 الملبس أو أكله أو شربه وتنفوت فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون
 (فيه أي صلاة) (والأحرام) فيحرم تقدم أحرامه على أحرام إمامه (بل
 قبله) (المقارنة) وتنتفع من الاعتقاد إذا كانت (في الأحرام) ولو شك فيجب أن

في الثانية وشروطها
 الطهارة عن الحدثين وعن
 النجاسة في البدن والمكان
 والمجهر وستر العورة والقيام
 والجلوس بينهما والولاء
 بينهما وبينهما وبين الصلاة
 وأن يكونا بالعربية
 * قول * يجب على كل من
 صلى مقتدئاً في جمعة أو غيرها
 أن لا يتقدم على إمامه في
 الموقف والأحرام بل تبطل
 المقارنة في الأحرام

بتأخر ابتداء محصر المأموم عن تمام محصر الامام يقينا أو ظنا أفاد
عطية (وتكره) أي المقارنة (في غيره) أي الاحرام من السلام والاف
وتعوت فضيلة الجماعة فيما قارن الامام فيه فقط فاذا قارنه في الركوع
كان كركوع الفرد بخلاف غيره كالسجود فسبع وعشر من أفاد ذلك
(الا التامين) فان المقارنة فيه مندوبة (ويحرم تقدمه) أي المأموم
الامام (بركن فعلي) تام كأن ركع ورفع والامام قائم (وتبطل) أي الصلاة
بالتقدم عليه (بركتين) أي فعليين ولو غير طوييلين ~~كركوع واحد~~
والتقدم بهما بقاس في التصوير والتمثيل بما يأتي في التأخير بهما خلا
للعراقيين فانهم مثلاً وذلك بما اذا ركع قبل الامام فلما اراد ان يركع رفع فإ
اراد ان يرفع سجده وهو تمثيل ضيف فلا يصح قياس القاف عليه لانه تقا
بركن فقط افاد ذلك عطية (وكذا التأخر) أي التخلف (عنه) أي الاما
(هما) أي بركتين فعليين ولو غير طوييلين كما مر كان ابتداء امامه هو
السجود وهو في قيام للقراءة (غير هذر) من جملة العذر الجاهل والسيار
وغيرهما (و) التأخر (بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعده من
الاعتدال والجلوس بين السجدةين لانهما قصيران (له) أي العذر (و)
ثانها (أن يعلم بانتقالات امامه) ليتمكن من متابعتها برؤية له أو بصفة
صف أو بسماع أصوته أو صوت مبلغ ثقة أي بالغ عاقل مسلم عدل رواية أو
كان غيره صل فلا يكفي الصبي والفاسق إلا أن وقع في القلب صدقه ما
ذلك عطية (و) ثالثها (أن يجتمعا) أي الامام والمأموم (في مسجد
ومنه جداره ورحبته وهي هنا ما خرج عنه لكن يحرج لانه ان لم يعلم كونه
شارعاً قبل ذلك وان جهات وقفيتا ومنارته التي بابها فيه أو في رحبه
ولا يضر بعد المسافة وهو أكثر من ثلاثمائة ذراع تقريباً وحيلولة إلا
التي في المسجد النافذة الابواب اليه أو الى سطحه وسواء اغلقت
الابواب أم لا بخلاف ما اذا سهرت افاد ذلك محمد بن زياد الوضاحي (أو من
(ثلاثمائة ذراع) أي تقريباً بذراع الأدمي فلا تضر زيادة ثلاثة أدرع فالحال
ان الاحوال سبعة فاحوال المسجد ثلاثة لانه اما ان يكون في مسجد أو الامام
في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس واحوال غيره أربعة لانه اما ان

وتكره في غيره إلا التامين
ويحرم تقدمه بركن فعلي
وتبطل بركتين وكذا التأخر
عنه بهما الغير عذر وبأكثر
من ثلاثة أركان طويلة وان
يعلم بانتقالات امامه وان
يجتمع في مسجد أو ثلاثمائة
ذراع

ن تاق فضاء أو في بناء أو الامام في الفضاء والمأموم في البناء أو بالعكس
 لهذه الاربعة حكمها واحد (و) رابعها (أن لا يحول بينهما) أي الامام
 والمأموم (حائل يمنع الاستطراق) أي المرور العادي بان لم يكن له نحو
 ستة فاحشة أو الغزول المعتاد اذا كان أحدهما في السطح بان كان له من
 طح ما يمتد للمرور اليه بخلاف نحو المتعلق منه اليه أماده محمد الكردي
 لأن القايوي وعن ابن قاسم فالحاصل ان كانا بمسجد فالشرط أن يكون
 ما يمنع الاستطراق الى الامام وان كان لا يمنع كمنه التوصل الى الامام
 بآزورار وانعطاف أي استدبار القبلة وان كانا بغيره زيد على ذلك القرب
 به وثلاثة ذراع تقريبا وان لا يلزم على وصول المأموم للامام ما ذكر
 خامسها (أن يتوافق نظم صلاتهما) أي نسقتها في الافعال الظاهرة
 وان اختلفا عددا وخرج باتفاق النظم اختلفا فيضركم مكتوبة بخلاف
 كسوف ان صلى برصكوعين وقيامين أما ان صلى كسنة الظهور فيصيح
 الاقتداء فيه أو مكتوبة بخلاف جنازة ولو بعد التسكيرة الاربعة خلافا
 لابن حجر أفاد ذلك الشيخ عطية وخرج بالافعال الاختلاف في الصفات فلا
 يضر كافتداء المفترض بالمتنفل والمؤدي بالقاضي وفي طوالة بقصيرة ومع
 العكس وخرج بالظاهرة الاختلاف في الافعال القلبية وهي النية
 لا يضر كان نوى الامام الظهور والمأموم العسر (و) سادسها (أن لا
 تخالفا) أي الامام والمأموم (في سنة تفحش المخالفة فيها) كمسجدة
 لاوة وسجود سهو وتشهد أول بخلاف مالا تفحش فيه المخالفة كجلسة
 لاستراحة وكالقنوت وكالتسبيحات والتسكيرة (و) سابعها (أن ينوي
 افتداء) أو الانتقام بالامام أو المأمومية أو الجماعة فلامأموم أربع نيات
 يشترط تعيين الامام ولا يسن بل الاولى تركه وأما الامام فله أن يقول
 ما أوجب جماعة فجماعة مشتركة بينهما والقراش كالتقدم والتأخر
 من الثبات (مع التحريم في الجمعة وقبل المتابعة) في فعل أو سلام
 (قبل (طول الانتظار في غيرها) أي الجمعة فلو ترك هذه النية
 رسل فيها وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير قصد المتابعة كان أحرم
 للمأموم ولم ينو الاقتداء بالامام وفسر الامام مناسرة بالقسرة والمأموم

وان لا يحول بينهما
 حائل يمنع الاستطراق
 وان يتوافق نظم صلاتهما
 وان لا يتخالفا في سنة
 تفحش المخالفة فيها وان
 ينوي الاقتداء مع التحريم في
 الجمعة وقبل المتابعة وطول
 الانتظار في غيرها

يفتظره لاجل المتابعة بطاعت صلاته (ويجب على الامام نية الامامة / الجماعة (في الجمعة) لاشتراط الجماعة فيها في الركعة (والمعادة) وهي المكتوبة المؤداة أو النافذة التي تنسب فيها الجماعة الجماعة فيها كالطهارة فيجب أن تقع كلها جماعة من أوها إلى آخر حتى لو تأخر سلام المأموم عن سلام الامام بحيث عدم قطعاً عنه بطلان صلاته وحتى لو كان المعيد اماماً فتباطأ المأموم في احرامه بطلت صلاته وان كان يكفي الاقتداء بالراكع لان ذلك أول صلاته (وتسن) أي الامامة (في غيرهما) ليحوز فضيلة الجماعة وتصح نية الامام للامام تحريمه وان لم يكن اماماً في الحال لانه سيصير اماماً ويسن له ذلك اذا رجا يقتدى به أهله للنعاطية واذا نوى الامام في غير الجمعة الامامة في أثناء الصلاة حاز الفضيلة من حينئذ بخلاف المأموم فيكره له ذلك ولا ثواب له بعد ان كان مستقلاً صار تابعاً أفاد ذلك الشيخ عطية

فصل في تجهيز الجنازة (غسل الميت) أو بدله وهو التيمم (وتسكينه) بعد غسله (والصلاة عليه) بعد غسله أيضاً وحمله (ودفنه) أي في قبر (فرض كفاية) بالاجماع والفرق بين فرض العين وفرض الكفاية ان الخطأ في فرض العين يتعلق بكل أحد بعينه كما صلوا الخمس وأما فرض الكفاية فهو الذي يتناول بعضاً غير معين كالجهاد وسه كفاية لا يفعل البعض كاف في تحصيل المقصود اذا عرفت هذا فحق تحت موت المسلم استحب المبادرة الى تجهيزه أفاد ذلك الحنفية قال صلى الله عليه وسلم اذا مات أحدكم فلا تحبوه وأسرعوا به الى قبره رواه الطبراني وغيره وقال صلى الله عليه وسلم من مات بكرة فلا يقبلن الا في قبره ومن مات عتة فلا يقبلن الا في قبره رواه الطبراني ذكر ذلك عبد الوهاب بن أحمد في المثير (اذا كان) أي الميت (مساماً) كبيراً أو طفلاً اذا (ولد حياً) بارع حياته بنحو صياح أو ظهرت مكان اختلج أو تحرك بعد ان فصله قال صلى الله عليه وسلم اطعمه صلى عليه هذا اذا نزل قبل تمام ستة أشهر ولاحظتم النازل بعد ذلك فكذلك الكبير مطلقاً (ووجب لهي تسكين) في بيت الله فان لم يكن فعلياً حيث لا مال له ولم يكن له من تلزمه نفقته وفاء بدمته كما يجب

يجب على الامام نية الامامة
في الجمعة والمعادة وتسب في
غيرهما
فصل في غسل الميت
تسكينه والصلاة عليه
يدفنه فرض كفاية اذا كان
مساماً ولد حياً ووجب لهي
تسكين

وكسوته (ودفن) لئلا يرى (و) وجب (استقط) وهو الذي
 نطقن أمه قبل تمام سنة أشهر (ميت) وهو الذي لم يظهر فيه
 حياة ولكن ظهر خافه بان تخطط سواء بلغ أربعة أشهر أم لا
 وكفن ودفن ولا يصلى عليه ما) أي تحرم الصلاة على الذي والسقط
 (ومن مات في قتال الكفار) أو لم يبق فيه حياة مستقرة (بسببه
 بنيابه المتلطخة بالدم وغيرها السكن المتلطخة بالدم أولى ولذلك قال
 ف (في ثيابه) أي التي اعتدلبسها ولو من حرير بعد ترهاته عقب
 رعوها اليه عند التمكن (فان لم تسكه) فان لم تسر كل بدنه (زيد
) الى أن يتم وجوبا ويحجب طاب ترهاته من الورقة على الوجه أماده
 خر (ودفن) كغيره من الاموات (و) ~~السكن~~ (لا يغسل) ولو
 او حائضا ونفساء (ولا يصلى عليه) أي يحرم غسله والصلاة عليه
 راء في ذلك البالغ والصبي والحرة والعبد والرجل والمرأة لاروى البخاري
 ن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى
 ند ولم يصل عليهم حكاه ذلك الحاصي (وأقل الغسل ازالة النجاسة) قبل
 له وهذا ما ينبغي على ما صححه الرازي وعلى ما فرق بعضهم بين الحي والميت
 هذا آخر عهد الميت فاحتيط له بإحجاب أكل أحوال الطهارة
 فالحى والميت أنه لا يشترط تقدم ازالة النجاسة عنه كما أشار الى
 الرملى (وتعميم) أي استيعاب (جميع بشرة وشعره) كما في غسل
 ي (وان كنف مرة) ان أمكن بها ولو جنباً أو حائضاً أو نفساء
 لانهايت التكرير الى حصول تعميمه (بالماء المطهر) لانه غسل
 ب فاشترط الماء المطلق (وأقل الكفن ساتر جميع البدن) ان كفن
 غير ماله بان كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف
 تجهيز الموتى أو من اغنياء المسلمين فيستقضى رأس المحرم ووجه المحرمة
 أقله (ثلاث افائف) ذكرها كان الميت أو انثى ولا تكون الا لمن
 ركة زائدة على دينه ولم يوصر بتركها) والحاصل ان وجوب ستر
 رة لمحض حق الله تعالى وبقيته البدن اثباتية حقه تعالى على هذا
 د وصى باسقاطه لم تنفذ وصيته بخلاف التوب الثاني واشتال فانه محض

ودفن واستقط ميت غسل
 وكفن ودفن ولا يصلى
 عليه ما ومن مات في قتال
 الكفار بسببه كفن في ثيابه
 فان لم تسكه زيد عليها ودفن
 ولا يغسل ولا يصلى عليه
 وأقل الغسل ازالة النجاسة
 وتعميم جميع بشرة وشعره
 وان كنف مرة بالماء المطهر
 وأقل الكفن ساتر جميع
 البدن وثلاث افائف لمن ترك
 تركه زائدة على دينه ولم يوص
 بتركها

حق الميت فحجب فعلموا من تركه فلم يرضى باسمه قاطعاً ولم يمتنع
 غريم مستغرقاً لتركه أفاد ذلك الرمي (وأقل الصلاة عليه) أي
 المسلم غير شهيد المعركة (أن ينوي فعل الصلاة عليه والقرض)
 وإن لم يقل كفاية (ويعين) من حاضر أو غائب بحيث يميزه
 كقوله هذا والحاضر أو من يصلي عليه الإمام أو الذي في الخراب أو
 أمام الإمام فلا بد من ذلك أفاد ذلك المصيرى ولا يحتاج إلى تمييز
 الحاضر باسمه ولا إلى معرفته ووقت النية في هذه الصلاة هو
 الأركان (ويقول الله أكبر) أربع مرات بتكبيرة الاحكام كما
 نظم كلامه لانه الآخر من فعله صلى الله عليه وسلم أفاد ذلك الرمي وهذا
 الأركان (وهو قائم) فلا يميز العتود (أن قدر) على القيام
 فرض كأنه من أي ولو كان مريضاً أو مع وجور جال وإن وقعت
 فلا رهاية لصورة الفرض ولأن القيام هو القوم لصورتها في عبادة
 صورتها بالسكينة أفاد ذلك ابن حجر وهذا ثالث الأركان (ثم يقرأ الفاتحة
 فبداها فالوقوف بقدرها ويجري ذلك في الدعاء للميت كما نقله الكردى
 ابن قاسم ولا تعين في التكبيرة الأولى وانما هي فيها الأفضل بل في سورة
 الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة كذا نقله
 الكردى عن ابن قاسم ويستفاد من ذلك جواز جمع ركعتين في تسكعة
 وخلو الأولى عن ذكر وعدم الترتيب بين الفاتحة وغيرها كما أفاد ذلك
 أما غير الفاتحة من الصلاة في التكبيرة الثانية والدعاء في الثالثة فله
 لا يجوز خلوجها عنه كما أفاد ذلك ابن حجر وهذا رابع الأركان (ثم يقول
 أكبر ثم يقول اللهم صل على محمد) وهو الواجب من الصلاة على النبي
 الله عليه وسلم ويسن قراءة سورة الحمد لله رب العالمين قبل الصلاة على
 والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعدها تقر يسأل الإجابة وهذا خامس الأركان
 (ثم يقول الله أكبر اللهم اغفر له وارحمه) ويذكر الضمير إن كان
 ذكر أو يؤثنه إن كان أنثى وهذا سادس الأركان (ثم يقول الله أكبر
 عليكم) وهذا سابع الأركان ويسن تطويل الدعاء بعد الرابعة وسن
 ما بين التكبيرات وما يفعله أكثر الناس من الإسراع بالسلام عنهم ما خلا

وأقل الصلاة عليه أن ينوي
 فعل الصلاة عليه والقرض
 ويعين ويقر الله أكبر وهو
 قائم أن قدر ثم يقرأ الفاتحة
 ثم يقول الله أكبر ثم يقول
 اللهم صل على محمد ثم
 يقول الله أكبر اللهم اغفر له
 وارحمه ثم يقول الله أكبر
 السلام عليكم

السننة كاتبه على ذلك الرمي وعما ين فيها اللهم لا تقهر منا أجره ولا تفتنا
بعده أي بالعاصي واغفر لنا وله أي ما علمته من ذنوبنا وازاد السلف اللهم
ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهذا وان
كان حسنا لكن لم يذكره الشافعي رضي الله عنه كذا قاله الرمي وحسنة
الدنيا الصلوة والعبادة أو العافية أو المال أو المرأة الجميلة أو المال وحسنة
الآخرة الجنة أجماعا فأد ذلك الرمي (ولا بد فيها) أي الصلاة على الميت
(من شروط الصلاة) أي الخمس وغيرها كطهور وسنن للصلوة وغيرهما
(وترك المبطلات) لأنها صلاة شرعية (وأقل المدفن) أي القبر (حفرة تكتم)
بعد ردمها (رائحته) أي ظهورها منه فتؤذي الحي (وتحرسه من
السباع) أي من ينشأها فتأكل كل الميت فتختل حرمة (ويحسن أن
يعمق قدر قامة وبسطة) أي بأن يقوم فيه ويسط يده مرتفعة (ويوسع)
أي يزاد في طوله وعرضه والمراد التوسيع بقدر ما يسع الميت ومن ينزله ويحيته
أفاد ذلك عطية (ويجب توجيهه) أي الميت (إلى القبلة) تنزيلا له
منزلة المصلين ولو وجه لغيرها نبش ما لم يتغير وكذلك وجهها مستلقيا ولو
متوجه إلى وجهه وأخيه أفاد ذلك عطية وينب أن يستند وجهه إلى جدار
القبر وتظهره بلبنة ونحوها حتى لا ينكب ويستلقي ويرفع رأسه بلبنة
ونحوها ويفضي بفضه الأيمن مكشوف إلى السماء وإلى التراب ويجعل ربط
أكفانه بعد وضعه في قبره لأنه يكره أن يكون معه فيه شيء معقود كما
نبه على ذلك ابن حجر وكره فرش أو مخدة أو صندوق لم يفتح اليسه ولا تنفذ
وصيته بشيء من هذه الثلاثة أفاده ابن حجر

ولا بد فيها من شروط الصلاة
وترك المبطلات وأقل المدفن
حفرة تكتم رائحته وتحرسه
من السباع ويحسن أن يعمق
قدر قامة وبسطة ويوسع ويحجب
توجيهه إلى القبلة
فصل في وجوب الزكاة في
الابل والبقر والغنم والتمر
والزبيب والزروع المقنات
حالة الاختيار والذهب
والفضة والمعدن

فصل في الزكاة (وجوب الزكاة في الابل) عرابا وبخاني وهي ابل
التمر (والبقر) عرابا وجواميس (والغنم) ضأنا ومعزا (والتمر والزبيب)
أذهبا من الاقوات المدخرة (والزروع المقنات حالة الاختيار) أي وقت
الحسب ولو نادرا (والذهب) وإن لم يكن مضروبا كثيرا وقراضة (والفضة)
وإن لم تضرب (والمعدن) بفتح الميم وكسر الهمزة اسم لما أسكنه الله في طباق
الأرض هي بذلك معدونه أي سكونه فيها وهو ما استخراج من ذهب
فضة وإن لم يتصل فيه ويضم بعضه إلى بعض إن اشترك محل وتباسع محل أو

قطعه بمذر والا فلا ضم لما ملكه بجهة أخرى ويرى الشافعي فقط أماد
 ذلك الرمي (والركن) وهو دفين الجاهلية وضربهم دليل دقهم (منهما)
 أي الذهب والفضة (وأموال التجارة) وهي تقليب المال بالمساومة
 لغرض الربح بنية تجارة عند كل تصرف (والفطرة) وهي البدن (وأول
 نصاب الأبل خمس) أول النصاب (من البقر ثلاثون) أول النصاب (من
 الغنم أربعون فلازكاة) (لأنه ليس فيها دون خمس من الأبل زكاة
 وما روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا
 ولما نقل الشافعي أن أهل العلم لا يختلفون في نصاب الغنم (ولابد) في
 وجوب الزكاة (من الحول) وهو سنة كاملة فلا تجب قبل تمامه ولو بطرفة
 (بعد ذلك) أي النصاب (ولابد) أيضا (من السوم) يقع السين المهملة
 وهو الرعي (في كل أمباح) فلازكاة في المعلوفة كل الحول أو أكثره ثم إن
 علفت قدر ما تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا فإن علفت قدرا
 يسيرا غيره فمحل لم يؤثر في السوم (ولابد من) (أن لا تكون) أي السائمة
 (عاملة) أي في حرث الأرض ونضح الماء فلازكاة فيها الحائلا بها بثياب
 البدن وامتعة الدار (فيجب في كل خمس من الأبل) إلى خمس وعشرين
 (شاة) ضأن ذوسنة أو ماعز ذوسنتين ولو ذكرا ويجزئ عنها سبعة الزكاة
 (وفي أربعين من الغنم) إلى مائة واحد عشرين (شاة جذع ضأن) وهو
 ماله سنة (أو ثني معز) وهو ماله ستان وله أن يخرج عن ضأن معز أو عكسه
 أن تساوي بقيمة لا تحساد الجنس وكذا سائر أنواع الغنم لا يجزئ نوع عن نوع
 إلا برعاية القيمة وما بين النصابين يسمى ونصا أماد ذلك ابن حجر (وفي كل
 ثلاثين من البقر) إلى أربعين (تبيع) ذوسنة كاملة وفي كل أربعين
 بقرة إلى ستين مسنة ذات سنتين كاملتين وهكذا فسواخرج بدل التبيع
 تبعة فقد زاد خبر أولواخرج بدل المسنة تبعة يجزئ على الصحيح وسمى التبيع
 بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى وقبل لأن قرنه يتبع أذنه أي يساويه في سميت
 المسنة بالتسكال أسنامها وقال الأزهرى لطلوع سنهما أماد ذلك الحصني (ثم
 إن زادت ماشيته على ذلك) أي المذكور (ففي ذلك الرائد) تفصيل ما وصل

إلى ركز منهما وأموال التجارة
 والفطرة وأول نصاب الأبل
 خمس ومن البقر ثلاثون
 ومن الغنم أربعون فلازكاة
 في ذلك ولا بد من الحول بعد
 ذلك ولا بد من السوم في كل
 أمباح وإن لا تكون عاملة
 فيجب في كل خمس الأبل شاة
 وفي أربعين من الغنم شاة
 جذع ضأن أو ثني معز
 وفي كل ثلاثين من البقر تبيع
 ثم إن زادت ماشيته على ذلك
 ففي ذلك الرائد

الى فريضة ثابتة أم لا فان لم يصل الزائد المأفلز كأكفة فيه وان وصل اليها
وجبت الزكاة (ويجب عليه أن يتعلم ما أوجبه الله تعالى عليه فيما) أي
الماشية (وأما التمر والزبيب والزروع فأول نصاب خمسة أوسق وهي)
بالوزن ألف وستمائة رطل ببغدادى ورطل ببغداد مائة درهم وثمانية
وخمسون درهما وأربعة أعصاب درهم لان الوسق ستون صاعا والصاع
أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى فبعضه ذلك بالكيل (ثلاث مائة
صاع بصاعه عليه الصلاة والسلام ويضم زرع العام) أي أنواع
زرع العام (بعضه الى بعض) في اكمل النصاب ان اقتصد الجنس ووقع
الحصاد في عام واحد اثني عشر شهرا عربية وان لم يقع الزرع ان في سنة اذ
الحصاد هو المقصود (ولا يكمل جنس بجنس) أي لا يضم في اكمل
النصاب خبر وسات أو شهر وسات بخمسة ان لان تركيب السات من شبه البر
لوانه عومة ومثله الشهيطة بقايقه في كونه جنسا رأسه وأما البر
والعاس فهما نوعان لا جنسان يكمل نصاب أحدهما بالآخر (وتجب
الزكاة) وجوب الاستقرار (بيد والصلاح) أي صلاح بعضه وان قل
وهو في التمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة والتلون (واشتداد الحلب) في
ملكه فحينئذ تجب الزكاة لانهم ما قد سارا قوتين وقبلوهما ككان
الخصر اوقات فلازكاة في نصاب أخذه من مباح ولو بدو اصلاح في ملكه شتر
زكاة هو أي المشتري لا بائعه فان بدى مدة الخيار لزمت من كالمالك له
وان لم يستمر ولو بدى في ملكه شتر كافرته لا شتر بدى وعيب لم تجب زكاة على
أحدهم أفاد ذلك ابن جبر وأما وجوب اداء الزكاة فيما لم يمكن من الاداء
ويحصل التمكن بحضور مال ومستحق قبض الزكاة ويحدول جماف في
التمر ونفقة من بن وثق لا يؤكل منه قالوا غيرهما في حب (ويجب فيها)
أي التمر والزبيب والزروع (العشر ان لم تنق بمؤنة) كما اذا سقيت بماء
السماء أو السج (ونصفه ان سقيت بها) أي بالمؤنة كما اذا سقيت بماء
مشتري أو مغبوب أو بدولاب وهو ما يديره الحيوان أو الآدميون أو نضح
وهو ثقل الماء من محله الى الزرع بمحيطان بان يحمل الماء على ظهره سواء
كانت الارض خراجية أم لا الا الارض الموقوفة على غيرهم فلا

ويجب عليه ان يتم
ما أوجبه الله تعالى عليه
فيما أو ما التمر والزبيب
والزروع فأول نصاب خمسة
أوسق وهي ثلاثمائة صاع
بصاعه عليه الصلاة والسلام
ويضم زرع العام بعضه الى
بعض ولا يكمل جنس بجنس
وتجب الزكاة بيد والصلاح
واشتداد الحلب ويجب فيها
العشر ان لم تنق بمؤنة
ونصفه ان سقيت بها

زكاة في زرعها وثمارها لعدم المال المتعين (وما زاد على النصاب) خمس
أوسق (أخرج منه) أي الزائد (بقسطه) ولو سيرالانه لا وقص في غير
الماشية (ولا زكاة في مادون النصاب) لخبر الشخصين ليس فيما دون
خمس أوسق صدقة (الا ان يتطوع) قال الله تعالى ومن تطوع خيرا فان
الله شاكر عليم أي من فعل غير المفترض عليه من زكاة وصلة وطواف
وغيرها من أنواع الطاعات فان الله مجاز بعلمه عليم بنيته والشكر من الله
تعالى ان يعطي فوق ما يستحق يشكر اليسير ويعطي الكثير اذ ذلك
البغوي (وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا) خالصه بوزن مكة تحديد
والمثقال اثنان وسبعون حبة من الشير وهو أربعة وعشرون قيراطا قال
الحصني والمثقال لم يختلف قدره في الجاهلية ولا في الاسلام وهذا التقدير
على سبيل التحديد حتى لو نقص حبة أو بعض حبة فلا زكاة وان راج رواج
النصاب التام أو زاد على النصاب لجودة نوعه ولو نقص في بعض الموازين وتم
في بعضها فالصحيح انه لازكاة فيه ونطاق به جماعة ولا زكاة في المغشوش من
الذهب حتى يبلغ الخالص منه عشرون مثقالا وحديثه فحب ويخرج من
الخالص فلو أخرج من المغشوش فاشترط أن يبلغ الخالص منه قدر
الواجب انتهى (والفضة) نصابها (مائتا درهم) خالصه بوزن مكة تحديد
أيضا والدرهم خمسون حبة من الشير وخمسا حبة وهو سبعة عشر قيراطا
الا خمس قيراط في زيد عليها ثلاثة اسباعها كان مثقالا قال الحصني والدرهم
ستمائة واثني عشر درهم سبعة مثاقيل من ذهب وادعى ابن المنذر ان
الاجماع منعقد على ان نصاب الفضة مائتا درهم وعلى ان نصاب الذهب
عشرون مثقالا اذا بلغت قيمتها مائتي درهم ولا زكاة في المغشوش من
الفضة حتى يبلغ الخالص منها مائتي درهم وحديثه فحب ويخرج من
الخالص فلو أخرج خمسة مغشوشة عن مائتي درهم خالصه لم يجزئه ولو ملك
مائتي درهم مغشوشة فلا زكاة فاذا بلغت قدرها يكون الخالص قدر نصاب
وجبت واذا أخرج منها فحب أو يكون المحرج فيه من الخالص قدر ربع
العشر انتهى (ويجب فيهما) أي الذهب والفضة (ربع عشر) لقوله
صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين دينار شي وفي عشرين نصف

وما زاد على النصاب أخرج
منه بقسطه ولا زكاة فيها
دون النصاب الا ان يتطوع
وأما الذهب فنصابه عشرون
مثقالا والفضة مائتا درهم
ويجب فيهما ربع العشر

دينار ونحوه صلى الله عليه وسلم وفي الزكاة ربع العشر ولا زكاة في حلي مباح
لأنه معدل استعمال مباح (وما زاد) على النصاب (فصاحبه) ولو قل بخلاف
الرائد على النصاب في المواشي حيث كانت الأوقاص مائة وألف الفرس في ضرر
المشاركة في المواشي وهذا لا مشاركة أفاد ذلك الحصني (ولا بد منهما) أي
الذهب والفضة (من الحول الأما) أي ذهباً وفضة (حاصل) أي
أحدهما (من معدن أو ركز) فلا يشترط في ذلك الحول أنه هو في نفسه
كما أشار إلى ذلك بقوله (فيخرجها) أي الزكاة (حالا) وبعد التفتيش من
التراب في معدن (و) يجب (في الركاز الخمس) رواه الشيخان وفارق وجوب
ربع العشر في المعدن لعدم المؤنة أو حقها أفاد ذلك ابن حجر (وأما زكاة
التجارة فنصابها نصاب ما اشترت) أي التجارة (به من النقدين) سواء
كان من مال التجارة نصيباً أم لا فإن بلغ بهم اختيار المال في تقويمه بأيهما
شاء صلى الله عليه وسلم فمقابل النقد به ومقابل العرض بنصاب نقد البلد
و يفهم الرجوع إلى الأصل أن لم ينضروا الزكاة تتعلق بالمال تتعلق شرعية
فلا يميز بين أحد النقدين عن الآخر وإن تبرع بالأعلى ويعلم منه عدم اجزاء
الفلوس بالأولى على أنها عروض أفاد ذلك الرملي في شرح هدية الناصح (ولا
يعتبر) أي النصاب (الآخر الحول) على الصحيح لأن الوجوب يتعلق
بالقيمة لا بالعين وتقدم العرض في كل لحظة بشق ويوجب إلى مداومة
الأسواق ومراقبة ذلك فاعتبر في وقت الوجوب وهو آخر الحول وقبل يعتبر
بجميعه وقبل بطريقه فعلى الصحيح أن كان مال التجارة اشتراه بدراهم أو دنانير
وكان النقد نصيباً يقوم به في آخر الحول فإن بلغت قيمته نصيباً زكاه والا فلا
ولو كان رأس المال نقداً ولكمته دون النصاب قوم بالنقد أيضاً على الصحيح
أفاد ذلك الحصني (ويجب فيها) أي التجارة (ربع عشر القيمة) أما
أنها ربع العشر فكما في النقدين وأما أنه من القيمة فلا نعم المنضبطة أفاد
ذلك ابن حجر ولان عمر رضي الله عنه قال لمن يبيع الأدم ثوبه وأقر كانه
رواه الشافعي رضي الله عنه (ومل) الشخصين (الخليطين) أي
الشريكين بالشروع أو المجاورين مجاورة المال الواحد (أو) الأشخاص
(الخلطاء كمال) الشخص (المفرد في النصاب والمخرج) لقوله صلى الله

وما زاد فمصابه ولا بد منهما
من الحول إلا ما حصل من
معدن أو ركاز فيخرجها
حالا وفي الركاز الخمس وأما
زكاة التجارة فنصابها
نصاب ما اشترت به من
النقدين ولا يعتبر إلا آخر
الحول ويجب فيها ربع عشر
القيمة ومال الخليطين أو
الخلطاء كمال المفرد في
النصاب والمخرج

عليه وسلم ولا يجمع بينه مفرق ولا يفسق بين مجتمع خشية الصدقة أى
خشية قتلها أو كثرتها (إذا كانت شروط الخلطة) بأن تقدم مراح وسرح
ومرعى وغنل وشرب وحالب وموضع حلب وبان كان الشخصان من أهل
الزكاة وبان مضى الحول من وقت خلطهما ما إذا كان المال حواشي وبان
كان الماشيتان نصابا كاملا أو أقل من نصاب ولا حد هما نصاب هذا إلى
المواشى والمال الماشيتان فيشترط أن لا يتميزا بالظهور والكاروه والافلاح
والعمال والمقنع والمقسط والمهر والجربى والبذير وأما في النفقة وعروض
التجارة فيشترط أن لا يتميزا بالكان والحارس والميزان والوزان والانتقاد
والنادى والحمال فإذا كان لكل منهما كيس فيه نفقولى صنفه وفى واحد
أو كان لكل منهما امتعة تجارية فى مخزن واحد ولم يتميزا حدهما عن الآخر
بشيء مما سبق ثبتت الخلطة (وزكاة الفطر) أى فطر شهر رمضان (تجب)
اجتماعا ولا اعتبارا بمن شذ فى ذلك ووجودها (بأدراك جزء من رمضان
وجزء من شوال) وحيتثذ فيخرج من مات بعد الفسروب وكان عنده فيه
حياة مستقرة كاتبه عليه الأذرى دون من ولد بعده فأدراك الرملى (على
كل مسلم عليه) أى من نفس كل مسلم (وعلى من) أى من أشخاص وجبت
(عليه) أى على مسلم (نفقتهم) وجوب عين بزوجية أو ملك أو قرابة فقوله
على كل مسلم متعلقة وله بتجب والمراد بكل مسلم المخرجون وقوله عليه وعلى
من عليه نفقتهم يار للمخرج عنه فعلى الأول والثانى بمعنى عن (إذا
كافوا) أى من وجبت عليه نفقتهم (مسلمين) بخلاف القريب الكافر
الذى تجب نفقته والعبد الكافر والامة الكافرة والزوجة تجب نفقتهم
دون فطرتهم (على كل واحد صاع) أى معاير بالصاع الذى كان يخرج
به فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن لم يجد وجب عليه أن يخرج
قدرا يتيقن أنه لا ينقص عنه وقال جماعة من العلماء أنه قدر أربع حنثات
بكفى رجل معتدل الكفاين أفاد ذلك الحنفى ويكون الصاع (من غائب
قوت البلد) أى بلد المخرج من نفسه وعن تلزمه مؤنته إذا كان حاضرا
معه والأقاليم بقوت بلد المؤدى عنه ثم يتبعها ما عنه المؤدى تحمل بحواله
لا ضمان والمراد بقوت البلد جميع السنة لا وقت الوجوب فقط أفاد ذلك

إذا كانت شروط الخلطة
وزكاة الفطر تجب
بأدراك جزء من رمضان
وجزء من شوال على كل مسلم
عليه وعلى من عليه نفقتهم
إذا كانوا مسلمين على كل
واحد صاع من غالب قوت البلد

الرهى واعلم ان شرط المخرج أن لا يكون مـ وسأولا معيها كالنبي لحقه ماء
أو دابة الأرض ونحو ذلك كالمعنى المتغير اللون والرائحة وكذا المدود وان
يكون حيا فلا تجزئ القيمة بالانحلاف وكذا لا يجزئ الدقيق ولا السويق
ولا الخبز لان الحب يصلح اما لا يصلح له هذه الثلاثة أفاد ذلك الحنفى وتجب
زكاة الفطر على الكافر من عمومه المسلم كزوجه بان أسلمت وتختلف
وتجزئ عنها بلانية تعدلها من المؤدى عنه والمأوى من المؤدى هنا فقلب فيه
هذا الحاجة هذا في كافر أصلي أما المرتد فان أسلم لزمته عن نفسه وعمومه والا
فلا على المعتمد وكذا ممن مرتد فلا تجب عنه الا ان يسلم أفاد ذلك بن جبري
فتح الجواد وانما تجب زكاة الفطر على من يملك ذلك الصاع (اذا فاضلت
عن دينه) فانه يجمع وجوبه ولو لم يوجلا وان رضى صاحبه بالتأخير كان
الحاجة الى نفقة الأقرب يجمع وجوبها هذا ما اعتمد به بن جبر وقيل لا يعتبر
الفضل عن الدين والآدمي لانه لا يمنع ايجاب النفقة والفطرة التابعة لها
كذلك هذا ما اعتمد به الاخرى (ركسونه) وكسوة عمومه (ومسكنه) بفتح
الكاف وكسرهما (وقوت من عليه نفقتهم) آدميا كاب أو غيره بنسبه على
ذلك الحنفى (يوم العيد وليلته) لان القوت في هذا الزمن ضروري
فاستبرأ الفضل عنه قال ابن حجر وحكمة ايجاب الصاع ان الفقير لا يجد من
يستعمله بالاجرة يوم العيد وثلاثة أيام بعده ودقيق الصاع مع ما يجهن به
يقص من ثمانية ارطال وهي تمكفيه تلك الايام الاربعة انتهى (وتجب
النية في جميع أنواع الزكاة بعد الافراز) قال الرملى في النهاية ولو عزل
مقدار الزكاة فزوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم
لهما الاقتران باعطاء كل مستحق ولان القصيد من الزكاة سد حاجة
مستحق ولو زوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأه أيضا وان لم تقارن النية
أخذها انتهى قال صاحب انشاء السر المصون في شرح معارج الراغبين لابن
قامصى عجلاون الامح ان محل نية الزكاة القلب كافي غيرها وقيل يكفي اللسان
لشبه الزكاة بالمعاوضات ولا بد من كونها جارية أو مفضدة باصل فلو علقها
على موت موثقه من ماله فبان كذلك لم يجزه وكذا الوجزها وهو لا يعلم موته
بخلاف ما قال هذه زكاة مالي الغائب حيث يجزئه ان كان باقيا والفرق ان

اذا فاضلت عن دينه
وكسوته ومسكنه وقوت
من عليه نفقتهم يوم العيد
وليلته وتجب النية في جميع
أنواع الزكاة بعد الافراز

الأصل بقاء المال في هذه وقضاء الحياة وعدم الارث في التي قباه او نظيره
 ان يقول في آخر شهر رمضان أو يوم غدا من شهر رمضان ان كان منه فيصح
 ولو قال في أوله أو يوم فسد ان كان من شهر رمضان لم يصح انتهى (ويجب
 صرفها) أي الزكاة (إلى من وجد من الفقراء) جمع فقير وهو من لا مال له ولا
 كسب يقع موقة من كفايته كمن يحتاج إلى عشرة ولا يجد الا نحو درهمين
 ولا يمنع الفقر مسكنه وخدمه وملبسه للجمال وان تعدد أفاد ذلك الرمي في
 شرح هدية الناصح (والساكنين) جمع مسكين وهو من له مال أو كسب حلال
 لا تقبض موقة من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج إلى عشرة ولا يجد الا سبعة
 أو ثمانية وسواء كان ماله نصيبا أم لا والمراد بالسكافية كفاية العسر والغالب
 وبالفقر والمسكين كامل الحرية ليجزى المبهض كالحكاية الباقية عن النص
 أفاد ذلك الرمي (والعالمين عليها) جمع عامل وهو الذي يبعثه الامام
 لاختد الزكاة فيعطى ولو غنيا لانها أجرة وعلم من تسميته عدم استحقاقها
 لو فرقه المسالك أو دفعها للامام وتولاها الامام بنفسه فيسقط سهمه ولو لم
 يأخذها الامام (والمؤاكلة قلوبهم) وهو من أسلم ونيته ضيقة في أهل
 الاسلام أوله شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره أو كارتباطه من وراءه
 من المسكين أو ما نهي الزكاة مكل هؤلاء الاربعة يعطى من الزكاة
 (وفي الرقاب) وهم المسكينون غير المزكى كتابة موصية في دفع أهم لا عانتهم
 على الحرية ان لم يكن معهم ما يفي بالنجوم ولو قبل حلول النجوم وان لم يأذن
 السيد أفاد ذلك الرمي (والغارمين) جمع غارم وهو من استدان في غير
 موصية فيعطى ما يقضي به دينه حيث احتاج إلى وفائه مع حلوله فلا يعطى
 المؤجل ويفارق جواز إعطاء المكاتب قبل حلول النجوم بان الشارع منتظر
 إلى ملك الرقاب من الرق فان استدان في موصية ثم تاب أعطى والا فلا ولا بد
 لإعطاء المكاتب والغارم عند عدم ثبوت مداهما من اختيار عدلين
 الا الغارم لا صلاح الفساد بين القوم شهرته غنية عن البيضة أفاد ذلك
 الرمي (وفي سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في التي فيعطون
 ولو مع ضاهم ويعطى الغزاة قدر حاجته (وابن السبيل) وهو من
 انشأ سفره مباحا من يده أو من يد كان معه ما بها فيعطى قدر حاجته

ويجب صرفها إلى من وجد
 من الفقراء والمسكين
 والعاملين عليها والمؤاكلة
 قلوبهم وفي الرقاب والغارمين
 وفي سبيل الله وابن السبيل

ولا ينفق من المعطى من الزكاة بنصف درهم افاد ذلك الرمى وقال الحصنى
ويشترط ان لا يكون معه ما يحتاج اليه فيعطى من لا مال له اصلا وكذا من له
مال في غير البلاد المتقل منه انتهى * تنبيه * ويمتنع الاقتصار على اقل
من ثلاثة من كل صنف لان الله تعالى ذكرهم بالفظ الجمع واقوله ثلاثة
وشروط الاجزاء كونهم يملكون المال وان كانوا غريبا او حيث وجدوا فيه امتنع
نقلها ولا يجوز ان ينفق ذلك الرمى * تنبيه ثان * قال احمد الزاهد وعبد الرمى
وحكم زكاة الفطر في الصرف للاصناف كزكاة المال بان يجمع جماعة
فطرهم وتصرف لهم واختار جماعة من المتأخرين صرفها الى ثلاثة من
الفقراء او المساكين ولو مع وجود بقية الاصناف وعليه العمل في الاقسام
وكل الامصار لم يفرق في الصاع على جميعهم وقد لا يتعدى من يجمع فطرته
معههم والاول هو المذهب اى ان مصرفها مصرف زكاة المال انتهى
(ولا يجوز ولا يجوز صرفها) اى الزكاة (الفسيرهم) اى المذكورين
من الاصناف الثمانية كمن يتسبب ابنى هاشم وبني المطلب ولو عادى لغير
انما هذه الصدقات اوساخ الناس وانما لا تحمل لخدمة ولا لآل محمد ابا ذلك
الرمى * فرع * قال ابن ضرير في فتاويه ان كان الغريب المقيم في بلاد
الزكاة والمختارون هم اموال جرد في البلاد حال وجوب الزكاة فلهم حكم أهلها
فيجوز الدفع اليهم وان حدثوا في البلاد بعد وجوب الزكاة وقبل القسمة
لم يجز الدفع اليهم بل يختص بالموجودين المحصورين حالة الوجوب وليس
هذا الحكم خاصا بالغرباء بل المسافرون من أهل البلاد اذا قدموا اليها
فحكمهم كذلك ويفرق بين وجودهم في البلاد حالة الوجوب وحدوثهم بعده
فيها هذا كله اذا كان المستحقون من أهل البلاد محصورين بما اذا كانوا
غير محصورين فيجوز الدفع الى الغرباء المقيمين بالبلاد والمختارين بها مطلقا
من غير تقييد وان كان الدفع الى المستوطنين أفضل مخرج بذلك في زيادة
الروضة نقلا عن الاصحاب والله أعلم انتهى

﴿فصل﴾ في الصيام وما يذكر منه (يجب صوم شهر رمضان) بالكتاب
والسنة والاجماع وهو معلوم من الدين بالضرورة (على كل مسلم كاف) فلا
يجب على الكافر الا على ولا على مجنون مالم ينفذ به نيل عنه بشراب وغيره

ولا يجوز ولا يجوز صرفها
انهم هم
فصل في وجوب صومه
رمضان على كل مسلم كاف

فيجب ويلزمه فضاؤه بعد افاقتة ولا يجب على سببي الا انه يؤثره اسبب
 ان اطاقه ويضرب على تركه لعشر كالصلاة فان بلغ في اثنا يوم وكان صائما
 لزمه اتمامه بلا قضاء الا ذلك الرمي (ولا يصح) أي الصوم (من حائض
 ونفساء) لان خروج الدم مضمحل للبدن والصوم مضمحل له أيضا فلا امرت
 بالصوم لاجتماع علم مضمحلان والشارع ناظر لحفظ الصحة اعادة الرمي على
 (ويجب عليهم ما القضاء) بعد انقطاعه وقبل الغسل وهو ما مر به بعد افا
 ذلك الرمي لانه صلى الله عليه وسلم امر عائشة رضي الله عنها بقضاء الصوم
 (ويجوز الفطر لسافر سفر قصر) بأن يكون طويلا وقاريا العمران ونحوه
 قبل الفجر على ما أفاده الرمي وذلك بانص والاجماع دون سقر قصر وسفر
 موصية وكل ما لا يبلغ القصر أفاد ذلك ابن حجر (وان لم يشق عليه الصوم)
 فلا يصح مقبها ثم سافر فلا يفطر لانه عبادة اجتمع فيها السفر والحضر
 فغلبنا الحضر وقال المنزلي يجوز له الفطر نيا ساعلى من أصبح صائما فرض نعم
 لو أصبح المسافر صائما فله الفطر لان السبب المبرر من موجود وقبل
 لا يجوز ولو أقام المسافر حرم الفطر على الصحيح لزال سبب الاباحة ومثل
 المسافر في الحكم المريض أفاد ذلك كله الحنفى (ولمريض وحامل ومريض
 يشق) أي الصوم (عليهم مشقة لا تحتل) أي طاعة عند الزيادة أو مشقة
 تبسج التيمم عند ابن حجر والرمي كان خشى من الصوم بطأ به (الفطر)
 ويلزم كل مترخص بالفطرية الترخص لانه يزالفطر المباح عن غير رغبة
 على ذلك ابن حجر في فتح الجواد (ويجب عليهم القضاء) أي عند زوال
 اعدائهم (ويجب التيمم والتعيين في النية) فاما التيمم فهو ايقاع
 النية بين آخر الغروب وأول طلوع الفجر فان قارنت احدهما أو شئت
 عندها في المقارنة لم يكف بخلاف ما لو شئت فمابعد النية أو شئت فمابعد
 نوى ليلا وتذكر قبل الغروب وأما التعيين فهو أن يعين المذموم من مرض
 كرمضان أو نذرا أو كفارة ومن نفل له سبب كصوم سنة أو قضاء بقية أمر
 الامام أو موت كصوم الاثنين فلو نوى الصوم عن فرضه من غير تعيين
 أو عن فرض وقته لم يكف كأي الصلاة أفاد ذلك كله ابن حجر (سكّل يوم)
 لان كل يوم عبادة مستقلة فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف الغير

ولا يصح من حائض ونفساء
 ويجب عليهم ما القضاء
 ويجوز الفطر لسافر سفر
 قصر وان لم يشق عليه الصوم
 وامريض وحامل ومريضة
 يشق عليهم مشقة لا تحتل
 الفطر ويجب عليهم القضاء
 ويجب التيمم والتعيين
 في النية لكل يوم

اليوم الاول (و) يجب (الامساك عن) المفطرات شرعا من (الجماع)
 بادخال حشفة أو ذرها من فاقدها وجا ولو دبراً من آدمي أو غيره (و)
 من (الاستبراء) يداً أو غيرها (و) من (الاستقاءة) أي تعمد
 القى في فطر ذلك مع العلم والاختيار وان نية من انه لم يرجع منه شيء الى
 الجوف كان تقايماً تنكراً لان الاستقاءة مفطرة لغيرها لا لعود شيء (و)
 الامساك (من الردة) ولو لحظة فلو طرأت في أثناء الصوم بطل للخروج
 من أهلية العبادة (و) الامساك (من دخول عين) لا أثر كرائحة
 مشوم وان ذلت تلك العين كسمامة ونحوها ولو من غير ما كول (جوفاً)
 أي في معنى جوف وان لم يكن فيه قوة تغير الغذاء والدواء (الاريقه
 الخالص) ابتلعه (الطاهر من معدته) وهو جميع القم ولو بعد جمعه
 ولو بنحوه طهي كإسرا التمر زمنه بخلاف المختلط بطاهر آخر ككرطوبه
 سواك وسبغ خيط يقتله وبخلاف المتنجس من دم لثته وان ابيض ريقه
 أفاد ذلك ابن حجر (و) يجب ويشترط (أن لا يجن) أي الصائم (ولو)
 كان الجنون (لحظة) يجب ويشترط (أن لا يقم عليه) وألا يسكر
 سواء بهدأ أم لا (كل اليوم) ولو طرأ الاغماء على الصائم نظر فاستغفر
 جميع النهار فلا يصح صومه والا ان أفاق لحظة من النهار صح (ولا يصح
 صوم العيدين) أي عيد الفطر والاضحى بالاجماع ويهرم عليه ذلك وهو
 اثم لان نفس العبادة من المعصية وفي الصحيح نهي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى و فرق بين أن يصومهما
 تطوعاً أو من راجب أو من نذر فلو نذر صومهما لم ينعقد نذره حتى يقل
 الامام من القفال ان ادوات المنهي عنها لا بد أن أتى فيها بما لا يصوم
 حكى ذلك الحصني (وأيام التشريق) وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهذا
 هو الجديداً الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صيامها رواه أبو
 داود وفي صحيح مسلم انها أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى وفي القديم انه
 يجوز للمعتق العادم للهدى أن يصوم أيام التشريق أفاد ذلك الحصني
 (و) كذا النصف الاخير من شعبان (لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 اتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان رواه الترمذي (ويوم الثلث)

والامساك عن الجماع
 والاستبراء والاستقاءة ومن
 الردة ومن دخول عين جوفاً
 الاريقه الخالص الطاهر
 من معدته وان لا يجن ولو
 لحظة وان لا يقم عليه كل
 اليوم ولا يصح صوم العيدين
 وأيام التشريق وكذا النصف
 الاخير من شعبان ويوم
 الثلث

وهو يوم الثلاثاء من شعبان اذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يروه لم من
 رآه ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها عدد من صبيان أو صبيد أو فدية أو نساء
 أو كفار أقول هم ابن ياسر رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد صام
 أباً القاسم رحمه الله الترمذي وابن حبان والحاكم أما إذا لم يتحدثوا برؤية
 ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها واحد من ذكركم فليس اليوم يوم الشك بل
 هو من شعبان وإن أطبق الغم فيحرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه
 يوم شك قال الحصني ولو صام يوم الشك لم يصح في الأصح قياساً على صوم يوم
 العيد يجامع التحريم وقيل يصح لأنه قابل للصوم في الجملة بخلاف يوم العيد
 ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح في الأصح انتهى (الأن يسهل) أي المذكور
 من النصف الأخير من شعبان ويوم الشك (بما قبله) أي بأن يصوم
 خامس عشره وتاليه ويستمر فلو أفطر بعده يوماً ولو عذر كسفر أو مرض
 أو حيض امتنع الصوم بعده وذلك لأن الوصول ينتفي قصد التعمري لرمضان
 (أو) يصومه (لقضاء) ولو تلفد بأن شرع في نفل أو أفسده أفاده
 الزبدي (أو نذر) بأن نذر صوم يوم فوافق يوم الشك أما لو نذر صوم
 يوم الشك ابتداء فله لا ينعقد لأنه معصية كذا في العبدن والقشر يق أفاده
 الشرقاوي أد فحصل صومه للقضاء أو التذرية لا كراهة مسارعة إلى براءة
 الذمة ولأن له سبباً فيجاز كتنظيره من الصلوات في الأوقات المكروهة وليس
 من الأسباب الاحتياط لرمضان بخلاف أفاده الحصني (أو ورد) وهو
 ما يعتاد صومه نطقاً سواء كان يسرد الصوم بان اعتاد صوم الدهر أم بصوم
 يوماً معيناً كالاثنين والخميس أم بصوم يوماً ينظر يوماً فوافق صومه ذلك
 اليوم فله صيامه وثبتت عادة المذكور بجملة وجهه ذلك قوله عليه الصلاة
 والسلام لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجلاً كان يصوم يوماً
 فليصمه رواه الشيخان وقوله عليه السلام لا تقدموا هو بفتح أوله وثانيه
 وثالثه والحدال مشددة لأنه مضارع أصله تنفذه واو لا يمكن حذف منه
 إحدى التاءين هكذا ما أفاده محمد الكردى والحصني وقال عطية قوله
 لا تقدموا بفتح التاء أصله بناء من أوفض التاء وكسر الدال وقوله إلا رجلاً
 بدل من الواو وانتهى (ومن أفسد صوم يوم) واحد بأن يستمر أهلاً

الأن يسهل بما قبله أو لقضاء
 ونذر أو ورد ومن أفسد
 صوم يوم

للصوم بقية اليوم (من رمضان ولا رخصة له في فطره) بان اثم سبب
 الصوم (بجماع) تام ولو لو اطار اتيان بهيمة أو ميت وان لم ينزل (فعلية
 الاثم) أي جزاؤه وهو التعزير (والقضاء فورا) أي بهدأ مكانه (وكفارة
 ظهار) متكررة بتكرار الفساد وان لم يكفر من السابق أي هذه الكفارة
 مرتبة ككفارة ظهار فهي عتق رقبة مؤمنة سليمة فان عجز حال الاداء وان
 قدر حال الوجوب فصوم شهرين متتابعين فانه لم يستطع الصوم أو تتابعه ولو
 لشدة غلظة أي حاجة إلى الوطئ فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا كالأمداء
 مما يكون فطرة فاذا عجز عن ذلك كله استقرت الكفارة مرتبة في ذمته
 فاذا قدر بعد ذلك على خصله فعلها لانها سبب منه بخلاف الفطرة فانها
 تسقط بالهزئ منها وقت وجوبها لانها لا سبب منه كما أفاده ابن حجر
فصل في النسك (يجب ان الحج والعمرة) وحب عين بقوله تعالى
 واتموا الحج والعمرة لله ويحب يرانه صلى الله عليه وسلم قال للسائل حج من
 أيك واعتمرهما جميع من الحفاظ منهم الحاكاه الرمي (في العمرة)
 وان طال (مرة) واحدة وقد تجب الزيادة لعارض كئذ وقضاء وكذا
 بالشروع في نفل (على المسلم الحر المكاف المستطيع بما يوصله ويرده إلى
 وطنه فاضلا عن دينه ومسكنه وكسوته اللائقين به ومؤنته من عليه مؤنته
 مدة ذهابه وإيابه) أي واقامته بمكة والمدينة فلا يجبان على كافر ولو
 مرتد قبل الاستطاعة اما بعد هاهنا فلا يسهطان عنه فان أسلم معسر استقر
 في ذمته بذلك الاستطاعة أو موسرا ويات قبل التمسك فله ان يهتد من تركته
 ولا يجبان أيضا على رقيق لان منافعه مستحقة لسيده ولا على مجنون وصبي
 لعدم تكليفهما وخرج بقيد العين وجوب الكفاية فانه على الأمة كل سنة
 أفاد ذلك الرمي (واركان الحج) خمسة أوها (الاحرام) وهونيسة
 الدخول في النسك للاجماع ويطاق أيضا على الدخول في حرمة أمور بنية
 النسك وهذا مرادهم بقواهم بنفقة الاحرام بالنسبة والاول هو المراد
 بقواهم الاحرام ركن أفاد ذلك ابن حجر بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
 بالنيات ولا يشترط نية الفرضية وهي ذلك النية احراما لانه يمنع من
 المحرمات ويجب ان يكون الاحرام من الميقات وهو زمان ومكان فزمان

من رمضان ولا رخصة له في
 فطره بجماع فعلية الاثم
 والقضاء فورا وكفارة ظهار
فصل في يجب الحج والعمرة
 في العمر مرة على المسلم
 الحر المكاف المستطيع
 بما يوصله ويرده إلى وطنه
 فاضلا عن دينه ومسكنه
 وكسوته اللائقين به ومؤنته
 من عليه مؤنته مدة ذهابه
 وإيابه واركان الحج الاحرام

الاحرام بالحج من ابتداء شوال الى صبيح يوم النحر واما زمان الاحرام
 بالعمرة فجميع السنة الا من بقي عليه شيء من اهمال الحج فلا تنفع عمرته
 ومكان الاحرام بجميع المنى بمكة غربا بمكة لاسائر الحرم ومكان الاحرام بالعمرة
 لمن بالحرم الحلال يخرج من الحرم الى الحلال والجمعة اولى ثم التمتع ثم
 الحديبية (و) ثانيها (الوقوف بعرفة) أي الحضور بجزء من أرض عرفات
 وإن كان ما را في طلب آبق ونحوه لانه عليه الصلاة والسلام أمر مناديا
 ينادي بالحج عرفة ومعنى الحج عرفة أي معظم أركانه عرفة ويشترط كون
 الحضور بهما بين زوال يوم تاسع ذي الحجة وقبيل فجر يوم النحر وإن يكون
 بعدنية الدخول والنسك بالقلب وشروط أجزاء الوقوف أن يكون الواقف
 أهلا للعبادة ولو دخل عرفات قبيل وقت الوقوف ونام حتى خرج الوقت
 أجزاءه على الصحيح لبقاء التكليف عليه بخلاف المجنون أماد ذلك الحصني
 (و) ثالثها (الطواف بالبيت) المسمى بالأفاضة وبالركن وبالزيارة وبالصدر
 بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق فيجب كونه بعد الاحرام والوقوف وهو
 أفضل الأركان حتى من الوقوف أفاده ابن حجر وإن يكون بعد انقضاء
 ليلة النحر وشروط صحته ولو نه لاسيما العورة كما في الصلاة وطهارة الحدث
 والنجس في البدن والتوب والمكان الا أنه يفيهما تيمم به السلوى من ذرق
 الطيور بالمطاف حيث لا رطوبة ولم يمتد المشي على ذلك ولم يحد عنه معدلا
 وقياسه العقود منه في الثياب أيضا حالة الطواف ولا بد في صحته أيضا من أن
 يسد بأبجر الاسود وأن يجعل البيت عن يساره وهم يندب استقبال الحجر
 عند ابتداءه قائلا باسم الله والله أكبر اللهم اجمعنا بالثبوت وتعدا بكتابتك
 ووفاء يهددك واتباعا لسنة نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقبله أن
 أمكنه تقبيله ويستقبله الى انتهائه ثم يجهر بالبيت عن يساره ويمشي فاذا
 وصل الى الحجر وأمكنه تقبيله قبله ورجلاه قارنان ثم يهوي الى حالته الاولى
 ويلتفت عن يساره ثم يمشي فاقبله ويمشي قبل هويده الى حالته الاولى كما
 يفعله كثير من العوام لم تضع طوقه اطوافه في جزء من هواء البيت وإن
 يطوف سبعا داخل المسجد ولو بعد ما من البيت غير أن قربه منه أفضل أماد
 ذلك الرمي في شرح هدية الناصح ويشترط لجهته أيضا عدم صرفه كطلب

والوقوف بعرفة والطواف
 بالبيت

غيره فان صرفه انقطع ويشترط ايضا نية ان لم يشمله نسك وفي طواف
الوداع خلاف راجحات والذي يتجه اعقاده انه ان وقع عقب النسك لم
يجب له نية لانه حينئذ من توابع النسك فكالتسليم الثانية من الصلاة
وحينئذ لا ينافي كونه ليس من المناسك عند الشيخين وان لم يقع عقبه
وجبت النية لانه مستعمل في ذلك ابن حجر في فتح البوار (و) رابعها (السهى
بين الصفا والمروة) لانه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في المسعى وقال
يا أيها الناس اسعوا فان السهى قد كتب عليكم وهو شرط من شروط الاصل ان
يقع بعد طواف صحى ركن اذا وقف بعرفة أو قدم مالم يقف بعرفة لا غير
لا تحصره فيما بعد احدهما الثاني ان يبدأ في المرة الاولى من الصفا وفي
الثانية من المروة وهكذا الثالث ان يحاوي زعموره جميع المسعى قال الرملى
ويشترط الصاق المسعى عقبه والراكب حافرا دابته باصل كل من الصفا
والمروة الرابع ان يسعى سبعين مرة ولو متفرقة فنهايه من كل لا تخفى
المسعى مرة وبأخذ الثالث في العدد بالاقل كالطواف الخامس كونه
في بطن الوادى السادس عدم الصارف عنه كما فعله جهلة الهوام من
المسابقة السابع ان لا يكون منكوسا ولا معترضا هكذا في الشرقاوى
خلافا لابن حجر حيث قال ويجزئ كونه منكوسا أو كان يمشى القهقري على
الوجه لان القدم قد قطع المسافة على أى وجهه فرض ويسن فيه الطهارة
والستر والمشي وتحجرى المسعى والاولا فيه وبينه وبين الطواف انتهى
(و) خامسها (الحاق أو التقصير) وكونه ركنها والمعتد في ثاب عليه
وقيل هو استباحة محظور لا ثواب عليه افاده ابن حجر ويجب ان يكون من
شعر الرأس فلا يجزئ شعر غيره ويشترط كونه بعد الوقوف وبعد ان تصاف
لبنة النحر قال الرملى وانه ثلاث شعرات متفأ أو متصا أو احراقا ومن لا شعر
برأسه يندب له امرار الموصى على رأسه ولو كان برأسه فلا يمكن بسببها
التعرض للشعر عرصه الى الامكان ولا يقضى والحلق للذكرا افضل من
التقصير ولا انتهى بالعكس فهاهية الحج أى حقيقة مركبة من هذه الخمسة
ففى ائتمل واحد منها لم يصح حجه ولا يجزئ كونه بدم انتهى (وهى) أى الخمسة
الاركان (الا الوقوف اركان للعمرة) لانه صلى الله عليه وسلم فعلها ابدا

والسهى بين الصفا والمروة
والحاق أو التقصير وهى الا
الوقوف اركان للعمرة

أفاده الرملی (واحدة الاركان) الخمسة (فروض وشروط) سطف
تفسير (لا بد من مراعاتها) وهي معلومة مما قدمناه في الشرح (وحرم على
من أحرم) بالتسليم (طبيب) أي استعمله ذكر اركان أو اثني ولو اشتم في
بدن أو ما يوس أو طعام وشراب (ودهن رأس وطحية) ولو اتشى بدهن وإن
لم يكن مطيبا ولو اتشى بمخلوق ولا يكره غسل رأسه بنحو خطمي ولا استحمال
بما لا زينة فيه ولا طيب فإن كان فيه زينة كره أفاد ذلك الرملی (وإزالة طفر)
من يده أو رجله (وشعر) من رأس أو غيره بمحاق أو غيره وتجب الذب
في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطراف ولا سواء كان حامدا أم ناسيا هالما أم جاهلا
فلا فدية هنا على مجنون ومغشى عايه وصبي غير عيزا زال ذلك وفي الشعرة
أو الطفر مد وفي الاثنين مدان وإحدى ذب أو ثلث أو وسع أو حرا وجراحة ن
بحاق ويغدي أفاد ذلك الرملی (وجامع) سواء كان محرما بجماع أو هرة
أو قران وسواء كان في قبل أم دبر في آدمي أم بهيمة بمائل أم لا وتفسد به
هرة مفردة وجع ولو قارنا قبل فحمله الأول وتجب به فدية على ذكر لا أنثى
وأما بعد فحمله الأول فشا أفاد ذلك الرملی (ومعدماته) أي الجماع كقبلة
ونظر رأس بشهوة ويجب جاسوى النظر الفدية أفاد ذلك الرملی وقال
عطية ويجب الدم في المعدمات وإن لم ينزل إلا في القبلة بمحاشن والنظر
بشهوة فلا يجب الدم وإن أنزل (رقة نسكاح) فيحرم على المحرم أن
يزوج أو يزوجه سواء كان ذلك بالولاية أو بالوكالة وكل نسكاح كالولي فيه
محرما أو الزوج أو الزوجة فهو باطل وشبهوا الرجعة في الأحرام على الأصح
لكن تسكره ويجوز أن يكون المحرم شاهدا في نسكاح الحلالين على الأصح
وتسكره خطبة المرأة في الأحرام ولا تحرم أفاد ذلك النووي في الإيضاح
(واصطباد صيد ما كول برى) أو متولد أي مصيد من ما كول وغيره
على محرم ولو خارج الحرم وعلى داخله ولو حلالا (و) يحرم أيضا (على رجل
ستر رأسه) ولو بعضه بما يهدس أنزاعها كقلنسوة وطبق ثيابي إلا أن يحتاج
لذلك نحو حرا وبردا أو دابة فيجوز مع الفدية أفاد ذلك الرملی (وإيس
محيط) بخياطة أو غيرها كتميص وخف وحريطة للبدية وسراويل وتبان
على الوجه المعتاد لبسه فيه ما لم يحتج له ولا يجوز وبغدي ولو لم يهدس ما ستر به

واحدة الاركان فروض
وشروط لا بد من مراعاتها
وحرم على من أحرم طبيب
ودهن رأس وطحية وإزالة
طفر وشعر وجامع ومعدماته
وصيد ما كول برى وعلى رجل
ستر رأسه وإيس محيط

ليس السر او بل بلا فدية ولا يلزمه قطعها وان أمكن وله ليس خفي لم يستر
 كعبه حيث فقد نه لا وله ليس قيقاب ومدا من معروف وان وجد غيرهما
 أو ذلك الرمي (وعلمها) أي ويحرم على المرأة ولو أمة (ستر وجهها)
 ولو قبل بالاحاجة فيجوز مع الفدية ولها أن تسدل على وجهها أو باحتجابها
 بخشبة ونحوها فان سقط على وجهها بغير اختيارها ورؤيته حلالا فلا فدية
 (وقفاز) أي ليس به وهو شيء يعمل بالكف وهو خاص بالمرأة بمعنى انه يجوز
 له لبس غيره من أنواع المحيط والا فالرجل يحرم عليه لبسه وخرج بذلك
 ما يعمل للرجل فيجوز له لبس الخفين في الرجلين وأن أشبههما القفازين
 والحاصل انه لا يحرم عليها الا القفازان وستر بعض وجهها بما يمد سائرا
 هو رفا ولو غير محيط كطين وحشيش لاستتره بما ولو مسكسرا أو ذلك
 الشراوى (فن فعل شيئا من هذه المحرمات فعليه الاثم والكفارة) أي
 الفدية لا عقد النكاح فلا يجب عليه الفدية لعدم حصول المقصود منه وهو
 الانقضاء بخلاف باقي المحرمات لانه استمتع بها وهو محرم عليه أو ذلك
 الحصني وقال النووي في الايضاح ويجب على المحرم التحفظ من هذه
 المحرمات الا في واضع العذر التي فيها علمها أو ربما ارتكب بعض العامة
 شيئا من هذه المحرمات وقال أقتدى متوهما انه بالاتزام الفدية يتخلص من
 وبال المعصية وذلك خطأ أصري وجعل في حقه فانه يحرم عليه الفعل وإذا خالف
 أثم ووجبت الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على الفعل المحرم
 وجهه هذه القائل كماله من يقول أنا أشرب الخمر وأزني والحديث طهرني
 ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد أخرج وجهه من أن يكون مبرورا انتهى
 (ويزيد الجماع) على ذلك (بالافساد) اذا كان قبل التحلل لا بينهما
 وقال النووي في الايضاح هذا اذا جامع عامدا عالما بالتحريم فان كان ناسيا
 أو جاهلا بالتحريم أو جردت المرأة ~~مكرهة~~ لم يفسد الحج على الأصح
 والفدية أيضا على الأصح (ووجوب القضاء) أي الاعادة ثانية لما
 أفسد ولو تطوعا من قن وصبي فلا حرم بالقضاء عشر مرات وأفاد الجميع
 لزمه قضاء واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشر ما ذلك ابن حجر
 (فورا) فان كان القاسد مرة فأعادتها فورا طاهر أو بما فتصو في سنة

وعلمها ستر وجهها وقفاز
 فن فعل شيئا من هذه
 المحرمات فعليه الاثم
 والكفارة وي زيد الجماع
 بالافساد ووجوب القضاء
 فورا

الافساد بان يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر المضي فيتعال ثم يزول الحصر
والوقت باق فان لم يحصر أعاد من عام قابل أفاد ذلك شيخ الاسلام في فتح
الوهاب (واتمام الفاسد) بأن يأتي بجميع معتبراته ويجتنب جميع
منهياته والالزমে دم لكل من هذا الاقتاع جمع من أكابر الصحابة رضي الله عنهم
بذلك ولا يخالف لهم أمما أفسد بردة ولا يجب اتقائه واد أسلم ووالا لها
أحبطته بالكلية ولذلك لم تجب فيها كفارة أفاد ذلك ابن حجر في فتح الجواد
وذلك لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وفيه التسلي من العبادات لا يتم
فاسده للخروج منه بالفساد أفاد ذلك شيخ الاسلام (ويجب) في الحج
والعمرة (ان يحرم من الميقات) ولو من آخره وأوله أذل ويحرم على
مريد النسك مجاوزة ميقاته بلا احرام فان فعل لزمه العود ليحرم منه الا ان
يكون معذور الضيق وقت أو خوف طريق أو انقطاع رقة لزوم وعليه دم
الاساءة ولو أحرم مريد النسك بعد مجاوزة ميقاته ثم عاد قبل تلبسه بنسك
فلا دم عليه أو بعده لزمه وغير مريد النسك اذا تجاوزه ثم أراد خيافته
موضع ولا يكلف العود أفاد ذلك الرملي (و) يجب (في الحج ميقات
مزدلفة) وواجبه لحظة في النصف الثاني من الليل فان دفعه قبله لزمه العود
فان لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم (ومنى) وواجبه معظم كل ليلة من ليالي
التشریق الثلاثة بان يزيد على النصف ولو لحظة فان تركه لزمه دم وذلك ما لم
يفرق قبل غروب الشمس في اليوم الثاني والا سقط مبيت الليلة الثالثة
(ورمى جرة العقبة يوم النحر) ووقته من نصف ليلة النحر ويخرج وقت
الاختيار بخراب شمس يومه ويندب أخذ سبع حصيات له من المزدلفة
ليلا (ورمى الجمرات الثلاث أيام التشریق) كل يوم ووقته من الزوال
ويخرج وقت الاختيار بغير غروب الشمس و يبقى وقت الاداء الى آخر أيام
التشریق وعدد الرمي لكل يوم من أيام التشریق الثلاث أحد وعشرون
حصاة لكل جرة سبع ويشترط أن يبدأ بالجمرة الكبرى وهي التي على
مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة التي هي أسفل منى وأن يرمي
حصاة حصاة ولو رمى واحدة سبعا الجزاء وأن يكون المرمى جمر أو أن
يهي رميا فلو وضع الحجر من غير رمي لم يكف وان تقع في المرمى وهو مجتمع

واتمام الفاسد ويجب ان
يحرم من الميقات وفي الحج
ميقات مزدلفة ومنى ورمي
جمرة العقبة يوم النحر ورمي
الجمرات الثلاث أيام
التشریق

الحصاة من الشاخص ونقصه فلو رمى الى الهواء فوقع فيه أو شلت
في وقوعه فيه لم يكف ولو تدرج عنه بعد حصوله فيه كفى وإذا رمى اليوم
الثاني ونفر قبل غروب شمس جاز وسقط عنه بيت الله الثالث ورمى
يومها أفاد ذلك الرمي بفرع شروط خمسة الأولى أن يعرف في
اليوم الثاني من أيام التشريق الثاني أن يكون بعد الزوال الثالث أن يكون
بعد رمي يوم النحر واليومين بعده الرابع أن يكون في ديار الليلتين قبله يعني
الخامس أن ينوي النحر ووقتها بعد غروب جرة العتمة ويدر جوجه
الى حرمي (وطواف الوداع) لمن اراد الخروج من مكة ولو لدون مسافة
قصير فان تركه ولو لم يستبأ الزم عدم يستثنى الخارج للتعيم للعمرة
أو الخارج للتروية لعرفاته لا طواف عليه لكن يستحب أفاد ذلك الرمي
فهذه الخمسة واجبات الحج ويجبر الواحد منها بدم قال الشافعي وعد
هذا الطواف من واجبات الحج مبني على أنه من المناسك والمعتمد
أنه ليس منها بل يجب على من اراد هراق مكة سواء كان حاضرا أم
غيره ما هذا ان اراد فراقه المكان على مسافة قصر سواء قصد الإقامة
فيه أم لا فان اراد فراقه المكان دون ذلك انظر ان قصد الإقامة فيه لزمه
طواف الوداع والا كان خرج للعمرة فلا تنهي (ويحرم صيد الحرمين)
أي حرم مكة والمدينة أي تعرضه ولو بوضييد بشرى وعارية ووديعة
وأجارة وغصب وكذا أدلة عليه ولو لحلال (ونباته ما على محرم) بالحج
أو بالعمرة (وحلال) والوج وهو وأدب الطائفة بالحرمين في حرمة
التعرض لصيده ونباته قال صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة واني
حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها رواه الشيخان وزاد مسلم
ولا يصاد صيدها وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قال لا يختل
خلها ولا ينفر صيدها قوله لا يختل خلها أي لا يقطع حشيشها الرطب
والنخل وقال صلى الله عليه وسلم الا ارض صيد وجوه ضاهه أي شجره حرام
محرام رواه أبو داود والترمذي والبيهقي الارض ذات الحجارة السود
(وتريد مكة) على المدينة والوج (بوجوب القدية) هيادوم ما لانها
ليس احبان لأنسان فان اتلف صيده ضاعته في النعمة بدنة وفي نقر الوحش

وطواف الوداع ويجزم
صيد الحرمين ونباته ما على
محرم وحلال وتريد مكة
بوجوب القدية

وحماره بقرة وفي الغزال مئز وهي اشي المعز التي تم لها سنة والاربع
عشاق وهي اشي المعز ما لم تبلغ سنة والاربوع حفرة وهي اشي المعز اذا
بلغت اربعة اشهر وفصلت من امها والحمام شاة وما لا نقل له يحكم بمثله
عدلان وفيما لا مثل له القيمة وان قطع نبالا رطبا أو قاعه ضمنه في الشجرة
الكبيرة بقرة والصغيرة شاة ويجعل أخذ الثبات اضعاف اودواه اماه ذلك
الرملي

فصل في وجوب مراعاة الحلال والحرام في المعاملات والانكحة
(يجب على كل مسلم مكاف) أي بالغ عاقل (ان لا يدخل في شيء) من
المعاملات (حتى يعلم ما احل الله تعالى منه وما حرم) قال الرملي ومن
يسع أو يشتري ويتجرب يتعين عليه معرفة احكام التجارات وكذا ما يحتاج
اليه صاحب كل حرفة يتعين تعلمه والمراد الاحكام الطاهرة الغسالة دون
الفروع النادرة والمسائل الدقيقة انتهى (لان الله سبحانه) تبارك
وتعالى (تعبدنا) أي كافنا وامرنا (بأشياء فلا بد) علينا (من مراعاة
ما تعبدنا به) ولا بد من تحصيل العلم لار طلب العلم فريضة على كل مسلم
وانما هو طلب المحتاج اليه اما ذلك الغرالي (وقد احل البيع) أي
التجارة (وحرم الربا) كما قال الله تعالى في كتاب العزيز واحل الله البيع
وحرم الربا قال سليمان الجمل يعني واحل الله لكم الارباح في التجارة
بالبيع والشراء وحرم الربا الذي هو ريادة في المال لاجل تاحير الاجل
ودكر بعض العلماء الفرق بين البيع والربا بفصل ادا باع ثوبا يساوي
عشرة بعشرين فقد حصل ذات الثوب مقابل العشرين فلما حصل
التراضي على هذا التقابل صار كل واحد منهما مائة لالا تخفى النهاية
عندهما فلم يكن أحدهما من صاحبه شيئا بغير عوض اما ادا باع عشرة دراهم
بعشرين فقد أخذ العشرة الزائدة بغير عوض ولا بد من ان يقال
ان العوض هو الامهال في مدة الاجل لان الامهال ليس مالا حتى يبيع
عوضا من العشرة الزائدة فقد ظهر الفرق بين الصورتين انتهى (وقد قيد
الشرع) أي صاحب الشرع وهو الله سبحانه وتعالى (هذه البيع)
المراد (بالا تعريض) أي الذي «وفي الآية الشريفة (فيود) جماع

فصل في يجب على كل مسلم
مكاف أن لا يدخل في شيء حتى
يعلم ما احل الله تعالى منه
وما حرم لان الله سبحانه
تعبدنا بأشياء فلا بد من
مراعاة ما تعبدنا به وقد احل
البيع وحرم الربا وقد
بين الشرع هذا البيع بالآلة
التعريفية فيود

الفساد يزيل الحرام كهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التفرق بين
 الامة ورادها الذي لم يبر ولمن زنا او كان مجنوناً قبل افاقة فيبطل البيع
 المصوب بذلك التفرق اجساماً وان رضيت لام او ابقت او كانت مجنونة
 وفاقاً للال الباقين في صورة اباقي الام وخلافه لا درهي في صورة جنونهما
 لرعاية حق الولد ادهود الآفة وفاقاً لمجنونة متقبلاً كل وقت افا ذلك ان
 هجر وكهره يبيع الطعام لكاهم كما ادا علم او لم يراه باكله هجر
 رمضان لا بد ذلك اعانة على المعصية (وشروط واركان لا بد من مراعاتها)
 فلا يصح البيع حيث لم يكن ضمنياً الا بالايجاب من البائع او من يقوم
 مقامه ولو هزلاً وهو ما يدل على التملك بالتمن دلالة ظاهرة كبره ذلك
 ومليكك ووجهه تملكك والقبول من المشتري او من يقوم مقامه ولو هزلاً
 أيضاً وهو ما يدل على التملك بالتمن دلالة ظاهرة كاشترت وتملكت
 ورضيت وخرج بمالك يكتن ضمناً لبيع القمى كافتق عبدك عنى على
 ألف مثلاً فلا يشترط فيه ايحاب وقبول بل يكفي فيه الاتماس والجواب
 وكما قال له بعتك ثم اعاقته عنك وشروط الايحاب والقبول أن لا يطول
 فصل بينهما عرفاً وأن لا يتخللها كلمة اجنبية ولو عن لا يطالب بواجبه ما
 طال بما يشهر بالاعراض أو يتخلل بينهما ما ذلك لم ينقض البيع سواء تفرقا
 عن المجلس ام لا وأن لا يتغير الايحاب قبل القبول وان يقبل وقت
 الايحاب وأن لا يكون معلقاً الا في شحوان كان مديكى فقد بعتك وفي بعتك
 ان شئت وأن لا يكون مؤثراً وان ييسق كل منهما على الاهلية الى تمام
 العقد وأن يتكلم الشخص سواء كان قابلاً او موجبا بحيث يسمع منه
 قربة وان لم يسمعه صاحبه ويكون علم ذلك باعلام أو بحمل ربح اليه وشروط
 المتبايعين البالغ والعقل وعدم الرق وعدم الحجر عليه به وعدم الاكراه
 بغير حق فلا ينقض البيع من صبي ولو عجز باذن وابه في اختياريه لسقوط
 بيعه ولا من مجنون ومغنى عليه نعم ينقضه من سكران عاص بسكره
 وان لم يكن مكافواً من رقيق غيره اذوله ولو مدبراً لمعاقبته بصدقة
 وام وقد اما المكاتب فينقضه منه ولا من مجبور بفساد سقوط عبارته
 ولا يشترط تحقق الرشد فينقضه من مجنون الحلال ولا ينقضه من مكروه

وشروط واركان لا بد من
 مراعاتها

بفـ يـ رـ حـ قـ مـ اـ لـ مـ يـ نـ وـ هـ فـ يـ بـ عـ وـ لـ وـ قـ اـ لـ بـ عـ لـ يـ وـ aـ lـ aـ qـ tـ lـ tـ lـ tـ مـ cـ لـ aـ nـ eـ اـ ذـ نـ وـ زـ يـ aـ dـ eـ أـ مـ a
 aـ lـ kـ rـ eـ يـ حـ qـ كـ aـ nـ تـ وـ جـ sـ eـ عـ aـ lـ iـ eـ بـ iـ eـ cـ مـ aـ lـ eـ لـ وـ fـ aـ dـ iـ eـ أـ وـ tـ rـ aـ eـ iـ nـ لـ zـ mـ eـ بـ eـ qـ uـ dـ sـ lـ m
 fـ aـ kـ rـ eـ sـ eـ aـ lـ hـ aـ kـ mـ عـ aـ iـ eـ sـ eـ فـ iـ eـ cـ yـ eـ sـ eـ وـ tـ rـ aـ uـ eـ وـ lـ aـ bـ dـ aـ eـ tـ aـ eـ aـ lـ eـ qـ dـ mـ nـ كـ oـ b
 aـ lـ eـ aـ qـ dـ sـ eـ iـ rـ aـ fـ lـ aـ yـ eـ cـ مـ nـ اـ eـ cـ hـ iـ فـ iـ mـ aـ iـ eـ tـ rـ oqـ bـ عـ lـ yـ aـ lـ yـ aـ lـ yـ eـ sـ eـ sـ lـ aـ mـ aـ nـ كـ aـ n
 aـ lـ iـ bـ iـ eـ cـ rـ fـ iـ qـ aـ mـ sـ lـ aـ aـ وـ mـ rـ nـ dـ aـ أـ oـ mـ eـ fـ fـ aـ أـ oـ tـ eـ mـ aـ أـ oـ mـ fـ iـ eـ sـ eـ aـ nـ aـ rـ aـ lـ aـ fـ aـ yـ
 aـ xـ bـ iـ aـ rـ aـ lـ sـ aـ lـ hـ iـ nـ وـ mـ eـ sـ oـ mـ aـ nـ كـ aـ nـ aـ lـ iـ bـ iـ eـ cـ sـ eـ sـ lـ aـ hـ aـ أـ oـ nـ xـ iـ lـ aـ fـ lـ aـ yـ eـ cـ sـ eـ iـ rـ aـ
 jـ eـ r— b— i— a— m— a— و— h— l— a— l— a— nـ كـ aـ nـ aـ lـ iـ bـ iـ eـ cـ sـ e— i— d— a— أ— f— a— d— z— l— a— kـ kـ l— eـ aـ lـ t— h— e— s— a— l— r— m— l— y
 fـ iـ t— r— e— c— h— e— d— i— e— a— l— t— a— v— e— c— و— t— r— u— pـ a— lـ i— b— i— e— cـ e— l— yـ مـ a— q— a— l— e— أ— h— d— a— l— z— a— h— d— x— m— s— أ— h— d— h— a
 aـ nـ يـ كـ oـ nـ طـ a— h— r— a— e— i— n— eـ أ— o— m— t— j— e— s— a— b— n— j— a— s— e— l— a— t— t— e— n— cـ a— l— yـ e— s— eـ cـ a— m— kـ a— nـ طـ e— h— i— r— e— f— l— a
 y— e— cـ y— e— cـ m— a— l— a— y— e— s— e— nـ طـ e— h— i— r— e— كـ t— z— l— و— d— e— h— nـ و— m— a— e— q— l— i— lـ a— ذ— ط— h— e— r— e— y— e— l— o— n— g— e— f— a— t— i— n
 a— j— a— l— e— l— a— z— a— l— e— كـ a— l— h— e— r— e— طـ e— h— e— r— bـ a— l— t— t— h— l— و— l— a— y— e— cـ y— e— cـ m— a— t— t— e— n— cـ a— l— y— e— s— e— r— o— y— e
 m— e— cـ a— m— k— a— nـ طـ e— h— i— r— e— n— e— mـ y— e— cـ y— e— cـ a— l— r— u— sـ a— l— s— e— d— e— b— a— l— n— j— a— s— e— t— e— و— a— nـ l— m— y— e— s— e— nـ
 طـ e— h— i— r— e— h— a— a— l— a— b— a— z— a— l— e— m— a— o— v— e— lـ a— l— i— s— e— a— l— s— e— m— a— d— a— l— p— a— h— e— r— m— e— h— a— l— a— n— e— m— s— e— s— t— h— e— n— a
 و— l— a— z— u— r— o— r— e— و— y— e— h— o— f— b— i— d— l— a— t— y— e— cـ a— l— y— e— s— e— a— l— a— n— i— e— b— a— l— a— nـ و— a— l— j— e— r— a— l— m— e— j— o— nـ b— a— l— z— b— l— a— d— l— a— y— e— cـ n
 طـ e— h— i— r— e— a— l— a— m— s— e— d— m— a— l— b— i— n— a— و— a— y— e— s— a— l— a— l— i— m— a— e— l— y— b— a— t— n— eـ و— a— l— a— j— m— a— cـ a— l— e— q— l— y— e— s— e— l— y
 a— e— t— e— و— k— a— t— n— e— m— a— e— t— f— r— o— h— e— l— l— z— u— r— o— r— e— أ— f— a— d— z— l— a— kـ a— l— y— e— s— e— l— y و— a— t— n— e— h— a— k— o— u— e— t— e— f— e— h— a— b— e
 و— l— o— m— a— l— a— f— l— a— y— e— cـ y— e— cـ m— a— l— a— m— n— e— f— e— c— e— f— i— m— k— i— b— a— t— d— n— t— a— e— و— d— h— r— a— b— l— a— t— o— f— k— l
 a— l— a— e— l— a— q— f— i— e— cـ y— e— cـ m— e— l— n— e— f— e— c— e— a— m— t— e— s— a— v— a— sـ a— l— d— mـ و— a— l— a— d— o— d— a— l— t— r— f— i— e— cـ y— e— cـ m— e— l— n— e— f— e— c— e
 m— a— i— t— e— w— l— d— e— m— e— s— e— و— l— a— y— e— cـ y— e— cـ s— e— b— i— e— cـ y— e— cـ s— e— b— i— e— cـ y— e— cـ s— e— b— i— d— و— l— a— t— e— q— t— a— l— e— l— i— e— s— e— k— l— a— s— e— d
 و— a— l— z— i— b— l— a— y— e— cـ a— l— a— m— a— r— a— l— z— m— nـ a— l— d— i— l— a— n— e— cـ f— i— e— b— i— e— b— i— d— a— l— f— a— l— e— b— d— a— l— z— m— nـ f— i— e— cـ y— e— c
 y— e— cـ a— s— l— a— h— i— t— e— l— a— e— t— a— q— e— و— y— e— cـ a— b— nـ b— n— y— a— d— m— s— e— c— h— y— و— y— e— cـ y— e— cـ m— a— i— n— t— e— n— e— cـ y— e— cـ y— e— c
 k— t— a— o— s— أ— o— b— e— m— o— t— e— k— z— r— z— o— r— و— h— o— و— a— nـ h— l— a— k— l— e— l— s— k— nـ a— l— t— q— i— b— l— e—
 لـ a— n— e— y— z— a— d— f— i— t— h— e— s— e— l— e— m— o— t— e— و— y— e— cـ a— y— s— a— y— e— cـ m— a— i— n— t— e— n— e— c— y— e— c— k— f— e— r— d— أ— o— b— e— i— d— e
 k— e— t— e— r— o— h— e— r— e— أ— f— a— d— z— l— a— kـ a— l— y— e— s— e— l— y و— a— t— n— e— h— a— k— o— u— e— m— e— d— o— r— a— e— l— y t— s— l— i— mـ a— l— b— a— t— e
 a— l— i— b— i— e— cـ r— e— f— e— a— l— m— s— t— r— e— e— l— t— s— l— i— mـ e— k— a— f— i— e— f— l— a— y— e— cـ y— e— cـ s— e— c— a— l— و— a— b— q— و— m— e— s— o— b
 a— l— a— mـ قـ a— d— r— e— l— y t— t— h— a— b— e— b— l— a— m— o— t— e— و— l— a— y— e— cـ y— e— cـ s— e— m— a— l— f— i— m— a— e— l— a— l— y b— r— k— e— s— f— i— r— a
 y— e— cـ n ر— o— y— e— s— e— f— i— m— a— و— a— x— e— d— e— s— e— b— a— s— e— w— l— e— و— l— a— y— e— cـ y— e— cـ ط— a— t— r— f— i— a— l— h— o— a— e— w— a— l— o— u— h— a— m

وان اعتيد هود منهم يصح البيع على خارج الكورة ان كان أمه في الخلقة
وسبقت له رؤية معتبرة أو ذلك الرمي و رابعها كونه مملوكا لا قد فلا
يصح بيع ماله بملكه الا باذن مالكه بوكالة او ولاية فاب باع مشركا بغير اذن
شريكه صح في ملكه فقط ولو باع مال مورثه طائفا بحياته في ان موته أو على
ظن أنه فصول في بيان ما ذوات في ذلك صح وخامسها كونه معلوما عند العاقدين
قدرا وجنسا وصفة لا من كل وجه الا في السلم فلا بد فيه مع معرفته ما بها
من معرفة عدلين غيره ما وا افرق أن التسليم في البيع يقطع الخصومة
ولا كذلك السلم فانها غير مأمونة عنده فشرط ما ذكرنا من جميع اليها
عند منازعتها واستثنى من الطلاق العلم بصور كبيع حمام البرجين عند
الاختلاط وماء شرب دابة وهذه الشروط الخمسة ترجع الى اثنين
ان يكون مملوكا منتفعا به اذ الطهارة علمت من قبض الملك والقدرة على
التسليم والعلم بالبيع شرطان في العاقد لاني المنة ودعليه أفاد ذلك الشمس
الرمي والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيدخل ما لو اشترى زجاجة بثمن
كثير يظن اجوهره قولا لا خييار لذلك لتقصيره به له بقضيه منه من غير
بحث ولانه صلى الله عليه وسلم لم يثبت الخييار لمن يغيب بل ارشده الى
اشترائه أما ذلك ابن حجر (فعلى من اراد البيع والشراء أن يتعلم ذلك)
أي المذكور من القيود والشروط والاركان (والا) يتعلم ذلك (أ) كل
الربا شاه ام ابى) روى أن عمر رضي الله عنه كان يطوف السوق ويضرب
بعض التجار بالدرية ويقول لا يبيع في سوقنا الا من يفتقه (والا) كل الربا
شاه أم أبى حكى ذلك الغزالي (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماجر
الصدق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء) وقال صلى الله عليه
وسلم من الذنوب ذنوب لا يكفرها الا الله في طلب المعيشة وقال صلى الله
عليه وسلم من طلب الدنيا حلالا تعافا عن المسئلة وسعيها على عياله
وهذه طاعة على جاره لقي الله ووجهه كالمزينة البدر وقال عليه السلام عليكم
بالتيجارة فان فيها تسعة اعشار الرزق ذكركم ذلك الغزالي في الاحياء
(وما قال) أي الحشر مع الصديقين والشهداء (الا لاجل ما يلقاه من
مجاهدة نفسه) الامارة بالعصية (وهو) وهو ميلان النفس الى ما تستلذبه

فعلى من اراد البيع
والشراء أن يتعلم ذلك
والا كل الربا شاه أم أبى
وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الماجر الصدق
يحشر يوم القيامة مع
الصديقين والشهداء
ذلك الا لاجل ما يلقاه من
مجاهدة نفسه وهو

من الشهوات من غير داعية الشرع (وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا) يكن كذلك (فلا يخفى ما توعد الله من تعدي الحدود) أي مجاوزتها (ثم ان بقية العقود من الاجارة والقراض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساقة وغيرها) من بقية المعاملات كاهبة والصالح والحوالة والضممان والشفعة والوصية (كذلك) أي كالبيع والشراء (لا بد من مراعاة شروطها واركانها) فان كان الاجارة اربعة عاقد وصيغة واجرة ومنفعة وشروط محتما علم العاقدان بالمدة والاجرة وان لا يشترط بها عقد آخر كقول آخر ترك دارى سنة على ان تبيعني كذا أو ترضى كذا وان يتصل الشرع في استيفاء المنفعة بالعقد في اجارة الدين الا في اجارة مدة تلي مدة اجارة سابقة قبل انقضاءها لما لا تنفعها والا في كراء النواب وهو ان يوجد اثنان واحدا ابركها بعض الطريق يقر بركها الماوجر البعض الآخر على التناوب أو يوجرها اثنين ليركب كل منهما مدة معلومة على التناوب ثم يفسدان والا في كراء حيوان بعد مدته على ان يتفع به المكنى الايام دون الليالي والا في اجارة الارض التي لاها الماء قبل ان تحسار والا في اجارة نفسه ايجع من غيره اجارة دين قبل وقته * واركان القراض خمسة عاقد وصيغة ورأس مال وعمل وربح وشروطه ان يكون بالدرهم والدنانير الخصاله وان يكون الربح مشتركا بينهما بحسب الشرط * واركان الرهن اربعة عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وشروط في المرهون كونه عينا يصح بيعها ولو كان مشاعا وفي المرهون به كونه دينيا ولو منه عمة متعلقة بالذمة كما اذا ازم انسان ذمة آخر حمله الى مكة في أول ثم ركض ارسله الاجرة وخاف من هربه فطأ يسميه رهنا فانه يصح * وان كان الوكالة اربعة وكل وكيل وموكل فيه وصيغة اسكن لا يشترط القبول لظا او يشترط في الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه ملك او ولاية وفي الوكيل صحة اشرته التصرف لنفسه وفي الموكل فيه اذ ملك الموكل حالة التوكيل الولاية عليه وان يكون قابلا للتباعد فخرج العبادات والحد ودود دخل تفرقة الزمة والكفارة وبيع الاتحيا وفي الصيغة اللفظ من أحد الجانبين وان عمل من الآخر واركان الوديعة

وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا فلا يخفى ما توعد الله من تعدي الحدود ثم ان بقية العقود من الاجارة والقراض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة والمساقة وغيرها كذلك لا بد من مراعاة شروطها واركانها

أربعة مودع ووديع ووداعة وصيغة وشروط في المودع والوديع ما صر في مودع
 ووكيل فلا يودع محرم صيد ولا كافرا نحو معصية أو عيب مسلم وشروط
 في العير المودعة كونها محترمة ولو نجسة ككتاب ينفع ولو نجسة رواها لم تقم
 بالانطلاق بخلاف غير المحترمة ككتاب لا ينفع وآلة لهو وشروط في الصيغة
 اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو اللفظ منهما ما لا يكفي
 غير ذلك * وأركان العارية أربعة معبر ومستعير ومعار وصيغة وكفي
 اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر وشروط في المعير أن يكون
 بالغاء عاقل حر رشيدا وفي المستعير تعيين وإطلاق تصرف وفي المعار
 انتفاع مباح مع بقائه ولا يضمن ما تلف من ذات المعار أو صفته باستعمال
 ما دون فيه فلو أعار شخص صاوثا باللبس لم يضمن ما انسحق منه أو اغتق وان
 ذهب جميعه وموت الدابة ~~كأن~~ الخاق الثوب وتقرح ظهرها وعرجها
 باستعمال ما دون فيه وكسره سيفها عاره ليقابل به كأنه حقا * وأركان
 الشركة خمسة عاقدان ومعتود عليه وعمل أي ذكره وصيغة وشروط في
 المساقدين اهلية توكيل وتوكل وفي المعتود عليه كونه متلبا نقدا أو
 غيره خايط بعضه ببعض قبل عقد بحيث لا يميز أو كونه مشاعا ولو لم تقوما
 وفي العمل مصلحة بحال وتقدر بالنظر للأعرف وفي الصيغة لفظ يشعر باذن
 في شجارة أو أركان المساقاة ستة عاقدان وعمل وشروط وصيغة ومورد وشروط
 في المورد كونه نخلا أو غنما مريثا معينا يبدل عامل مغروسا لم يبدل صلاح
 ثمرة وفي العمل أن لا يشترط على العامل ما ليس عليه وأن يقدر بزمان معلوم
 يثمر فيه الشجر غالبا كسنة أو أكثر كالأجارة أماد ذلك شخص الإسلام
 (وعقد النكاح يحتاج إلى مزيد احتياط) وهو الأخذ بما وثق الوجوه
 (وتثبت) وهو الأخذ بما هو أجمع لاصول الأحكام وأبعد عن شوائب
 التباويلات لا نه يحتاط للنكاح ولا يحتاط لغيره (حذرا مما يترتب) أي
 يتضرع (على فقد ذلك) أي المذكور من الشروط والأركان وهو فساد
 النكاح المؤدى للزنا الموثب بوجود ولد الزنا والتوارث الفاسد وقطع الولاية
 وغير ذلك * فأركان النكاح خمسة صيغة وزوجة وزوج ولي وشاهدان
 فالصيغة هي إيجاب من الولي وقبول من الزوج ويشترط في الزوج

وعقد النكاح يحتاج إلى
 مزيد احتياط وتثبت حذرا
 مما يترتب على فقد ذلك

ثلاثة شروط الحل والتعيين والخلو من تسكاج وعدة وفي الزوج خمسة
 شروط الحل والتعيين والاختيار والعلم بحل المرأة وأن يعرف
 أهوا ونسبها أو عينها وفي الولي اختيار وبقدر مانع وهو كغيره فحق وصبا وفي
 وجبتون مطبق وفي الشاهدين أن يكونا أهلبين للشهادة وإن يسعها العقد أهله
 ذلك المداين

فصل في الميثاق من اليمين (يحرم الربا) هو من أكبر الكبائر
 بعد الزنا والزنا بعد القتل والقتل بعد الشرك بالله فأكبر الكبائر الشرك
 ثم القتل ثم الزنا لأن فيه الحسد ثم الربا أفاد ذلك عطية ثم أبدل من الربا قوله
 (فعله وأكاه وأخذته وكتابه وشهادته وحيلته) وهو الخلق في تدبيره أي
 إذا اختل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله كل الربا وموكله وكاتبه
 وشاهده مرواه مسلم فقوله آكل الربا بالمد أي آخذ وقوله وموكله أي عطية
 وقوله وكاتبه أي كاتب الوثيقة وقوله وشاهده أي حاضره وإن لم يستشهد
 والا ولأن أشد إثم من الأخيرين لأن الواقع منهما مجرد الإقرار على المعصية
 بخلاف الأولين أفاد ذلك الشرحاوي (وهو) أي الربا (بيع أحد النعدين) أي
 الذهب والفضة (بالأخر نسبة) أي لأجل وان فمروا أن حل في الجنس
 ويسمى هذا ربا النساء وكلما يكون هذا في محنة في الجنس يكون في محنة في
 الجنس كما يعلم مما سبق يأتي مثال ذلك بعثت هذا الذهب برطل فضة وجعل
 بدرجة مثلا كما أفاد ذلك عطية والدرجة أربع دقائق (أو) ببيع ذلك (بغير
 تقابض) أي بتأخير قبض العوضين أو قبض أحدهما وبه في هذا ربا اليد وكما
 يكون هذا في محنة في الجنس يكون في محنة في الجنس كإشارته إلى ذلك بقوله (أو)
 ببيع ذلك (بجنسه) كذهب بذهب (كذلك) أي بالنسبة أو بغير تقابض (أو)
 ببيع ذلك بجنسه (متفاضلا) أي مع زيادة أحد العوضين على الآخر ويسمى
 هذا ربا الفضل أي الزيادة ولا يكون إلا في محنة في الجنس كدينار بدينارين
 أما اختلاف الجنس فلا يضر فيه التفاضل ومن ربا الفضل ربا القرض وهو
 كل قرض جرة على القرض فهو ربا كأن شرط عليه أن يرد في قرض دينار
 دينارين أفاد ذلك الشيخ عطية ومن ربا القرض الفاروق المهر وفقهه
 حرام بأطلة الأبحلة بأن يقول مثلا وضعت الأرض عندك على هذه

فصل في بيع الربا
 وأكله وأخذته
 وشهادته وحيلته وهو يبيع
 أحد النعدين بالأخر نسبة
 أو بغير تقابض أو بجنسه
 كذلك أو متفاضلا

الدرهم واجتنب منعه ما يكذا كما أفاده الشراوى أو بان ما يحبه من نفعه
 الأرض خارج العقد كما أفاده الباجورى (و) بيع (المطعومات بعضها
 ببعض كذلك) أى بالنسيئة أو بغير تقاض أو بالتفاضل والحاصل أنه
 أن يبيع بربو يحنه كذهب بذهب و بربو شرط في خمسة بيعة ثلاثة أمور
 محلول وتقاض قبل التفريق وطوائف محاسن العقد ومماثلة عند العقد يقينا
 وإن يبيع بربو بغير حن وواحدة في الربا كذهب بخمسة شرط الحلول
 والتقاض قبل التفريق دون المماثلة فإن لم يتحدها إلى ما كان يبيع طعام
 بنقد أو ثوب مثلا لم يشترط شئ من الثلاثة وتوعدة الربا في التقيد كونه نقداً أو في
 المطعوم العام أفاد ذلك شيخ الإسلام (ويحرم بيع مالم يقبضه) سواء كان
 عقارا أو غيره إذ فيه البائع أم لا سواء أعطى المشتري الثمن أم لا ووجه
 ذلك ما رواه حكيم بن حزام بالزاي المنقوطة قال قلت يا رسول الله إنى ابتاع
 أى اشتري هذه البيوع فما يحل لى وما يحرم على قال يا ابن أخى لا تبع من شئ
 حتى يقبضه وعلته ضعف المالك بدليل أن البيع يتفسخ بتلف المبيع أو
 اجتماع ضمانين على شئ واحد في زمن واحد إذ لو صح بيعه لسكان مضمونا
 على المشتري أيضا للمشتري الثاني قبل قبضه فيكون مضمونا لله وليس له فلما
 امتنع بيعه قبل قبضه ولو ابتاعه الأول حيث باعه له بغير جنس الثمن
 أو زيادة أو نقص أو تفاوت صفقة فإن باعه له بعين الثمن أو بمثلها ان تلف
 أو كان في المدة مع وكان اقالة بافظ البيع وكلا يجوز بيع المبيع قبل قبضه
 لا يجوز غيره من المعاوزات كعمله صدقا أو أجرة أو رأ من مال مسلم أو صلح
 وكذا لا يجوز هبته واجارته ورهنه ولا قرضه ولا التصديق به ولا مكانته ولا
 التولية ولا الأثر الك فيه نعم يصح اعتاقه على الأصح لقوة العتق وكذا
 الاستيلاء وما وقفه فصال المتولى إن شرطنا فيه القبول فهو كالبيع
 والا فهو كالعتق أفاد ذلك الطحاوى (و) يحرم بيع (اللحم)
 أى والشحم والالبنة والسكر وشحوها حتى جملة لم يذبح بشرط أن يؤكل
 محالبا كجملة سميط لانه حينئذ يربو (بالحيوان) أى مطلقا ولو سمكا أو
 جرادا أو من غير جنسه أو غيره أشكل كجملة روعه بد أفاد ذلك ابن حجر ويجوز
 بيع حيوان سميط وإن أخذ ولو من جنسه أو مؤجلا وإن كان بضرع أحدهما

والمطعومات بعضها ببعض
 كذلك ويحرم بيع مالم يقبض
 واللحم بالحيوان

ابن آدم وجهه ودالجنس الربوي من الجانبين اذ لا ربا في الحيوان وخرج
 ماله كان الابن فيه ما واتحد بجنسها وكانا كواين كشاة ابون بماله فانه
 لا يصح ويجوز بيع ابن بحيوان ولو ما كولا ان لم يكن في ضرعه ابن بقصد
 بالحلب لكونه من جنس ذلك الابن وذلك بان لم يكن في ضرعه ابن او كان
 لسكن من ذير جنس ذلك الابن كبيع ابن بقربشاة لابن في ضرعه اوفيه ابن
 فان كان من جنسه كبيع ابن بقربشاة في ضرعه ابن لم يجز للربا اذ ذلك شية
 الاسلام والشرقاوي (و) يحرم بيع (الدين بالدين) للغير عن بيع
 السكائي بالسكائي أي النسبة بالنسبة قال أبو عبيد صوريته ان يسلم الرجل
 الدراهم في طعام الى أجل فاذا حل الاجل يقول المدين ليس عدي طعام
 وليكن يعني اياه الى أجل فهذه نسبة انقلبت الى نسبة فلو قبض الطعام ثم
 باعه منه او من غيره لم يكن كالشاة بكائي أفاد ذلك أحمد الفيرسي في المصباح
 (و) يحرم أيضا (بيع الفضولي) وهو من ايس مالكا ولا وليا ولا وكلا
 ولا مأذون له فلا يصح بيعه وان أجاز له المالك وكذا ساثر تصرفاته وفي القديم
 وحكي من الجديد أيضا انها وقوفة على رضا المالك ان أجازها نفذت والا
 فلا فاذ ذلك الشرقاوي (و) يحرم أيضا بيع (المال برة) قبل العقد حذرا
 من الغرر أي الخطر لما روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم غي عن بيع الغرر
 أي البيع المشتمل على الغرر في المبيع قال الخصمي وفي نسخة بيع ذلك
 قولان أحدهما انه يصح وبه قال الاثمة الثلاثة وطائفة من أئمةنا منهم
 البغوي والرويان والجديد الاظهر انه لا يصح لانه غرر انهمي (و) بيع غير
 المسكف (و) البيع (عليه) أي غير المسكف بشرط العا ديانعا
 أو مشتريا طلاق تصرف أي نفوذه (و) يحرم بيع (مال سبعة فيه)
 ولا يصح بيعه ولا شراؤه فاخذ المال في مقابلته من باب أكل اموال الناس
 بالباطل وقد غي الله تعالى عنه فن ذلك بيع العقارب والحيات والتمل
 ونحو ذلك ولا نظر الى منافعه المهدودة من خواصها ولا يجوز بيع
 الغراب ونحوه ولا نظر الى الريش لاجل التبل لانه ينجس بالانفصال وكذا
 لا يجوز بيع السموم ولا نظر الى دسه في طعام السكفار واما ما يفسد به بعض
 الملوك في دس طعام المسلمين فهذا من الافعال الخبيثة قال الله تعالى ومن

والدين بالدين وبيع الفضوا
 والم برة وبيع غير المسكف
 وعليه وما لا منفعة فيه

قتل، ومما تمتعوا به جزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له
 هذا عظيم ما أفاد ذلك الحصني (أولا قدرة له على تسليمه) سواء كان
 الهزج حيا كبيع مع الضال والابق أو شرعا كبيع الثمن المرهون بغير
 إذن المرفق إذا كان المرهون مقبوضا فإنه ممنوع من تسليمه شرعا إذ لو جاز
 ذلك لبطلت فائدة الرهن أفاد ذلك الحصني (أوبلا صيغة) وإنما شرطت
 لأن البيع مشروط بالرضا لقوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض
 رواه ابن حبان والرضا خفي فاعتبر بما يدل عليه من اللفظ فلا يصح بيع
 بمعاطاة ويرد كل وجوب بما أخذ بهما أو بدله أن تلف وقال الشيخ عظمية
 والبيع بها حرام من المخائر فيكفرها الوضوء والاستغفار ونحوهما ولا
 مطالبة عليه في الآخرة بالمبيع والتمن لوجود الرضا بل عليه اتمام الاقدام
 فقط فإذا لم يكفر عوقب عليه فيما (و) يحرم أيضا (بيع ما لا يدخل تحت
 الملك كالحر) قال به زهم ولا شافه رحمه الله تعالى قوله أن الحر يباع في
 الذي لزمه حكاذك الشرقاوى (والارض الموات) أى الخسربة وهى
 التي لم تنعم رقط أى لم يتيقن عمارتها في الاسلام من مسلم أو ذمى وليس
 من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا
 فيما تملك ولا علق الا فيما تملك ولا يبيع الا فيما تملك رواه الترمذى (و)
 يحرم أيضا (بيع المجهول) فلا يصح بيع أحد ثوبين مثلهما ولا يبيع
 بأحدهما وان تساوت قيمتهما ولا يملأ عذ البيت برا أو برة ذى الحصاة
 ذهبيا والحل ان ملأ البيت وزنة الحصاة مجهولا وان أوبأف دراهم
 ودنانير للجهل بعين المبيع في الاولى وبين الثمن في الثانية وبقي قدره في
 الباقي أفاد ذلك الشرقاوى (والنجس كالسكر) ولو معلقا ويجوز نقل
 اليد عن النجس بالدرهم وطريقه أن يقول المستحق له اسقطت حقي من
 هذا بكذا فيقول الآخري قلت أفاد ذلك الباجورى (وكل مسكر) أى
 نجس كخمر ولو محترمة قال ابن حجر في فتح المبين ان الله اذا حرم شيئا حرم مثله
 (و) يحرم بيع كل (محرم كالطنبور) قال عظمية هو بضم الطاء كافى
 المختار أى وكان زمار بكسر الميم فلا يشتري لانه زمار أو سفارة واذ رأى
 ذلك وجب عليه كسره انتهى وذلك لانه لا نفع بذلك نفعا مقصودا في الشرع

أولا قدرة له على تسليمه أو
 بلا صيغة وبيع ما لا يدخل
 تحت الملك كالحر والارض
 الموات وبيع المجهول
 والنجس كالسكر وكل
 مسكر ومجبرم كالطنبور

وقال ابن حجر ولو كان ذلك من ذهب فيكون بذل المال في مقابلته مائة وانما
 مبيع اناء الا قد لا يحصل استعماله لحاجة بخلاف آلات الملاهي انتهى
 أي فلا نظر الى انتظار رضاه لانها ليست الا بقصد منه اخير العصبية
 كانه على ذلك شيخ الاسلام (وبحرم بيع الثمن الحلال الطاهر على من
 تعلم انه يريد ان يبيع به) كبيع نحو عنب لمن يتخذه خمرا ولو اسكن
 وشاح لمن يقتل به نفسه أو غيره قتلا محرما ونحو من يتخذه من ابر وشبكة
 لمن يصطاد بها في الحرم ومملوك امرء من عرف بالقبور فيه وأمة من
 يتخذها لغناء محرم وثوب الحر للباس رجل بالضرورة وحصل تحريم بيع
 ذلك ان ذكر اذا تحقق أو ظن انه يفعل ذلك فان شئت فيه أو توهمه فالببيع
 مكروه وهذا لا يقتضي البطلان الا اذا باع السلاح لحربي وانما حرم هذا
 البيع لانه يتسبب في الحرام فكل تصرف يؤدي الى معصية حرام كما افاد
 ذلك الشرقاوى (و) يحرم (بيع الاشياء المسكرة) سواء كانت نجسة
 أو طاهرة كالخمروالبخ والافيون والحشيشة المسكرة السقي يا كاهما
 الخرافيش (و) يحرم (بيع المعيب باظهار عيبه) أي سواء كان
 المعيب ظاهرا أو باطنا والمراد بالباطن ما يسهى الاطلاع عليه والظاهر
 خلافه بأن لا يكون داخل الباطن ومن الظاهر نفي لحسم المأكولة ولو حية
 كما هو ظاهر لسهولة الاطلاع عليه ولوم الحياة أفاد ذلك الرمي في النهاية
 فظاهر عيب المبيع واجب فان اخفاه كان ظاهرا غاشيا والغش حرام وكان
 تاركه للتصريح في المعاملة والتصريح واجب ويدل على تحريم الغش ما روى انه
 صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فأعجبه فادخل يده فرائى بالافقال
 ما هذا قال أصابته السماء فقال فملا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس
 من غشنا فلا يس منا ويدل على وجوب التصريح باظهار العيوب ما روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما يابى بيع جريرا على الاسلام ذهب ليصرف فغضب
 ثوبه واشترط عليه التصريح لكل مسلم فكان جريرا اذا قام الى الساعة يبيعها
 بقرعيوبها ثم خبر وقال ان شئت فخذ وان شئت فاترك فقبيل له انك اذا
 فعلت مثل هذا لم ينفذ لك بيع فقال انا يا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على التصريح لكل مسلم ذكر ذلك الغزالي (ولا تصح تسعة تركه ميت ولا

وبحرم بيع الثمن الحلال
 الطاهر على من تعلم انه يريد
 ان يبيع به وبيع الاشياء
 المسكرة وبيع المعيب بلا
 اظهار عيبه ولا تصح تسعة
 تركه ميت ولا

يسع شئ منها لم توف) أى تقص (ديونه) التى لزمته (ووصاياه) أى
وما لحق بها كعق علق بالموت وتبيع عتجز فى مرض الموت فتنفذ ذلك من
ثلث الباقي بعد الدين (و) مالم (تخرج أجرة حجة وعمره ان كانا)
واجبين (عليه الا أن يساعثنى) أى من التركة (لقضاء هذه الاشياء)
وانما قدمت هذه الاشياء على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها
أودين وتقدم المصلحة الميت كما فى الحياة (فالتركة كرهون بذلك) أى
المذكور من الاشياء اتعلق الحقوق بذلك التركة (كرفيق جنى)
الكاف لانه يظهر ان ارش الجنانية يتعلق برقبته ولو بعد الوفاة على دية قوله
(ولو بأخذ داني) وهو سدس درهم غاية لقوله ولا تصح تسعة تركه ميت
فالصواب أن يكون هذا بعد المضي ثم فسر قوله كرفيق جنى بقوله (لا يصح
بيعه) أى الرقيق (حتى يؤدي ما برقته) مما لزم عليه (أو) الا أن
يباع ثنى (بأذن الغريم) أى صاحب الدين (في بيعه) أى ذلك الشئ
قال هب الله الشنورى فى شرحه على الرحبية واعلم انه يتعلق بتركة
الميت خمسة حق مرتبة أولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة
والجنانية والرهن فيقدم على مؤن التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف
فان كان الميت فاقد المال فقهره على من عليه نفقة فى حال الحياة فان تعذر
ففى بيت المال فان تعذر على أغنياء المسلمين وهذا فى غير الزوجة وأما
الزوجة التى تجب نفقتها فتؤن تجهيزها على الزوج الموصى ولو كانت غنية
والثالث الدين المرسل فى الذمة فهى مؤخره من مؤن التجهيز والرابع
الوصية بالثلث فادونه لاجبى والخامس الارث انتهى (ويحرم) السوم
على سوم غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه
الشيخان وهو خبر يعنى النهى والمفنى فيه الايداء وهو (أن يفتر رغبة
المشتري) بأن يقول لورد المبيع حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو مثله
بأقل منه (أو البائع) بأن يقول لئلا تزد المبيع لا شتر به مثلك بأكثر (بعد
استقرار الثمن) بالتراضى به صريحاً ولا بد أيضاً بعد التراضى به من المواعد
على إيقاع العقد به وقت كذا المواتع عليه ثم افتراق من غير مواعد لم يحرم
السوم حينئذ وخرج باستقرار الثمن مالم كان المبيع بطاف به على من يريد

يسع شئ منها لم توف ديونه
وصاياه وتخرج أجرة حجة
وعمره ان كانا عليه الا ان
يسع شئ لقضاء هذه الاشياء
فالتركة كرهون بذلك كرفيق
جنى ولو بأخذ داني لا يصح
بيعه حتى يؤدي ما برقته أو يأذن
الغريم فى بيعه ويحرم أن
يفتر رغبة المشتري أو
البائع بعد استقرار الثمن

فيه فلا يحرم ذلك (ليبيع عليه) أي المقتري (عليه) أي المشتري في الصورة الأولى
 (أو يشتري) أي المقتري (منه) أي البائع في الثانية (و) التفتير (بعد
 العقد في مدة الخيار) أي خيار الجاس أو الشرط (أشد) حرمة وايداه
 وذلك كأن يأمر المشتري بالنسخ لبيعه بمثل المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا
 منه بمثل ثمنه أو أقل أو يأمر البائع بالنسخ يشترطه بأكثر من ثمنه وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض حتى يبتاع أو يذر
 وحتى للتقليد و يبتاع بمعنى يشتري أي حتى يتم الشراء والا فهو قد وقع
 والشراء على الشراء قياس على ذلك أفاد ذلك الشرقاوي (و) يحرم مع علم
 التحريم احتكارة قوت وهو (أن يشتري الطعام) من ترو زديب وكل مجزئ
 في الفطرة وكذا قوت الهائم (وقت الغلاء والحاجة) عرفا (اجبسه)
 أي امسك ما اشتراه من الطعام (ويبيعه بأغلا) أي بأكثر مما اشتراه
 حاجة أهل محله أو غيرهم إليه وإن لم يشتره بقصد ذلك لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يحتكر إلا خاطئ أي أثم نعم إن خيف في السنة الثانية جائحة نصيب
 الزرع فله أمساك قوت السنة الثانية أيضا ليبيع الفضل إما احتكار
 طعام غيره قوت واحتكارة قوت لم يشترط كغلة ضيعته أو اشتراؤه وقت الرخص
 أو وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه لا بأكثر أو يبيعه بأكثر وهو جاهل
 بالهسي فلا يحرم والا ولي يبيع ما فضل عن كفاية عمومته سنة أفاد ذلك ابن حجر
 في فتح الجواد (و) يحرم الخبز وهو (أن يزيد في ساعته) أكثر من
 ثمنها وليس قصده أن يشتريه بل (ليغريه) فيوقعه في شرائها ولو
 كان التغرير بزيادة ليساوي الثمن انقيصة والمعنى في تحريمه الايداء
 ولا خيارا للمشتري ولو كان الخبز موافقة من مالك السلعة ومن يزيد فيها
 لتفريطه بعدم مراجعته لاهل الخبرة وتأمله ومثل ذلك في الحرمة مدح
 السلعة بالكذب ايرغب فيها أفاد ذلك شيخ الاسلام في الفتح والتحرير والشيخ
 الشرقاوي (و) يحرم (أن يفرق بين الجارية) أي الأمة وأن رخصت
 (وولدها قبل التمين) وهو هنا بحيث يفهم الخطاب ويرد الجواب وإن لم يبالغ
 سبع سنين بخلاف ما في الصلاة ومثل الولد الصغير البالغ المجنون فلا يجوز
 أن يفرق بينهما وبين أمه قبل الافاقة سواء كان التغريق يبيع أو باقة له بعد

ليبيع عليه أو يشتريه منه
 وبعد العقد في مدة الخيار
 أشد وأن يشتري الطعام
 وقت الغلاء والحاجة اجبسه
 ويبيعه بأغلا وأن يزيد في
 سلعة ليغريه وأن يفرق
 بين الجارية وولدها قبل
 التمين

يبعهما الا انما يسع في المعنى أو بردي عيب بان وجد باحدهما عيب أو بسفر
 هرقا لا تخوف رخ لأنه لا يسع سفر في الهرف وهذا لا يختص بالامة
 وفرعها بل يجري في الحرة وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين
 والده وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة أى في الموقف أو عند
 القيام من القبر أو في الجنة ويحوز التقريب بينهم ما يوقف وعق ووصية
 كان أوصى بالفروع وبقي الاصل لا ورثة فتسبح ان مات الموصى بعد ان تميز
 والاتبين بطلانها افا ذلك الشيخ مطية مع شيخ الاسلام في النسخ وقال
 الشراوى وكذا بين الدابة وولدها حتى يستغنى عن الابان بجمه انتهى (و)
 يحرم (أن يغش) يضم الغيب فل عبد الوهاب في المنع السنية وقد روى مسلم
 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمر في السوق على صبرة طعام
 فادخل يده فيها فنالت بالانقال ما ههنا يا صاحب الطعام فقال يا رسول
 الله اصابته السماء قال افلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال
 صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا انتهى وقال الغزالي والغش حرام في
 البيوع والصنائع جميعا ولا ينبغي ان يتهاون الصانع بعمله على وجه لو عمله
 غيره ما ارتضا له نفسه بل ينبغي أن يحسن الصنعة ثم يبين عيبها ان كان فيها
 عيب فبذلك يتخلص انتهى (أويحون) كأن يخلف وعده (في الكبيل
 والوزن والذرع والعد) قال الغزالي فينبغي ان يكيل كما يكتمل قال الله تعالى
 ويل للطففين الذين اذا اكنا الواعى الى الناس يستوفون واذا كالوهم
 أو وزنوهم يخسرون ولا يختص من ههنا الابان يرجح اذا اعطى وينقص اذا
 اخذ اذا اعدل الحق في لا يتصور فليس تظاهر بظهور الزيادة والنقصان فان
 من استقصى حقه بكماله يوشك ان يتعداه ثم قال والتشديد في أمر الميزان
 عظيم والخلاص منه يحصل بحجة ونصف حجة وفي قراءة عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه لا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن باللسان ولا تخسروا الميزان
 أى لسان الميزان فان النقصان والرجحان يظهر بعينه انتهى (أو يكذب) بان
 لا يصدق في سعر ذلك الوقت وقد قال صلى الله عليه وسلم البيعان اذا صدقا
 ونجا بورك اوما في بيعهما واذا كتما وكذبا زفت بركة بيعهما ذكر
 ذلك الغزالي (و) يحرم (ان يبيع) الشخص (القطن أو غيره من

وان يغش أو يحنون في الكبيل
 والوزن والذرع والعد أو
 يكذب وان يبيع القطن
 أو غيره من

البضائع) جميع بضاعة بكسر الباء وهي مانعة للتجارة (ويقترض) أى
 يعطى ذلك الشخص القرض (المشتري) معه (قوته) أى الزائد من البيع
 (دراهم) مفعول ثار يقترض وأما بالنظر للشرح فهو بدل من القرض
 (وزيد) أى ذلك الشخص المقرض أى يجعل الزيادة (في ثمن تلك البضاعة
 لاجل) ذلك (القرض) يحرم أيضا (أن يقترض) أى الشخص
 (الحائث) أى النساج (أو غيره من الأجراء) جمع أجير (ويستخدمة)
 أى يجعل المقرض الحائث خدامه (بأقل من أجره المثل لاجل ذلك
 القرض ويسمونه ذلك) أى المذكور من المعاملة (الربطة) لأن
 القرض في هذه الصورة يربط من أخذه فلا يشتري بذلك بضاعة فقير
 المقرض ولا يخدم غيره (أو يقترض) الشخص (الحائثين إلى رقت
 الحصاد ثم يبيعون) أى الحراثون (عليه) أى المقرض (طعامهم
 بأوضع) بلواو ثم الصاد المجمة أى بالنقص (من السعر) بكسر السين أى
 القيمة (قايلا و يسمونه ذلك) أى المعاملة (المقضي) لأن الذين
 يقضي بذلك الطعام قال شيخ الإسلام في الفتن وسدا قراض بشرط جرنفعا
 للمقرض كد زيادة في القدر أو الصفة وكجل القرض صحيح كزمن نهب
 والمقترض على ما قول فضالة بن عبيد رضى الله عنه كل قرض جرم ففعة فهو
 ربا والمضى فيه أن موضوع القرض الأرفاق أى الانفاق والاعانة فاد اشترط
 فيه لنفسه حقا خرج عن موضعه فتح حقه فلورد أزيد فدرا أو ففعة بلا شرط
 فحسن لقوله صلى الله عليه وسلم إن خيركم أحسنكم قضاء رواه مسلم
 ولا يكره للمقرض أخذ ذلك انتهى (وكذا جملته) أى بعض صور (من
 معاملات أهل هذا الزمن) الذى هو فيه العصيان وخربحت فيه الأشياء
 عن موضوعها (واكثرها) أى المعاملات (خارجة عن قانون الشرع) أى
 أصله (فعلى مريد رضا الله سبحانه) تبارك وتعالى بكسر الراء (وسلامة
 دينه ودينه) من شوائب الفساد والحرام (أن يتعلم ما يحل وما يحرم من
 عالم) بالشريعة الظاهرة والباطنة (ورع) وهو من يجنب الشهوات
 خوفا من الوقوع في المحرمات قال الرملى ومرادهم بالورع المحمود لخرج
 غيره فقد رأى هم رجلا يعرفون بيبة ففته وقال إن من الورع ما يفتنه الله

البضائع ويقترض المشتري
 قوته دراهم ويزيد في ثمن
 تلك البضاعة لاجل القرض
 وأن يقترض الحائث أو غيره
 من الأجراء ويستخدمة بأقل
 من أجره المثل لاجل ذلك
 القرض ويسمونه ذلك
 الربطة أو يقترض الحراثين
 إلى وقت الحصاد ثم يبيعون
 دايه طعامهم بأضع من
 السعر قايلا ويسمونه ذلك
 المقضي وكذا جملته من
 معاملات أهل هذا الزمن
 وأكثرها خارجة عن قانون
 الشرع فعلى مريد رضا الله
 سبحانه وسلامة دينه ودينه
 أن يتعلم ما يحل ويحرم من
 عالم ورع

انتهى (نامح) وهو من يخاف العمل من شوائب الفساد (شقيق على دينه) وهو من يصرف الهمة الى ازالة المكروه عن الناس (فان طلب الحلال فريضة على كل مسلم) قال الغزالي وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الحلال فريضة على كل مسلم وقال صلى الله عليه وسلم من ساء على عياله من حل فهو كالمجاهد في سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالا في عفاف كان في درجة الشهداء وقال صلى الله عليه وسلم من اصاب مالا من ما ثم فوصل به رحما أو تصدق به أو انفق في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قذفه في النار وقال صلى الله عليه وسلم كل لحم نبست من حرام فالتارأولى به انتهى

فصل في النفقات وما يذكرهها (يجب على المورس) عاا أو كسب أفضل من مؤنته ومؤنة زوجته وخادمها وخادمه وام ولده في يومه وليلته (نفقة أصوله المعسرين) ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين واختلافه ان كان بشرط عصمة وحرية (وان قدروا) أي الأصول (على الكسب) أي ولو كان كسبهم واسعا جدا قال الحصني * فرع لو كانت الام تقدر على التكساح لسكنة الطلاب فلا تسقط من الابن نفقة ما فلو تزوجت سقطت الوثرت لم يلزم الولد نفقة ما قاله الماوردي والله أعلم انتهى (و) يجب أيضا على من ذكر (نفقة فروعها اذا اعسروا أو عجزوا عن الكسب لصغرا أو زمانة) أي اوجنون أو مرض أو غا اشتراط الجزع عن الكسب في الفروع دون الأصول لان الفروع مأمور بمصاحبة الاصل بالمعروف في قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس منها تكليف الكسب مع كبر السن ولعظم حرمة الاصل قال الحصني * فرع * لو كان للابن مال غائب لم يأنفق عليه من نفقة فريضة وقفا فان قدم ماله رجع عليه بما أنفق وان لم يأذن له الحاكم اذا قصد الرجوع وان هلك المال لم يرجع بما أنفق عليه من غير التاف قاله الماوردي والله أعلم * فرع ثان * نفقة القريب لا تنفد بل هي بقدر الكفاية وتختلف بالكسب والصغر والزفاعة والرغبة انتهى (ويجب على الزوج نفقة الزوجة) بالتمكين التام فيجب بنجر كل يوم على معسر في فجرة وعلى من بهرق ولو

نامح شقيق على دينه فان طلب الحلال فريضة على

كل مسلم

فصل في يجب على المورس

نفقة أصوله المعسرين وان

قدروا على الكسب ونفقة

فروعها اذا اعسروا أو عجزوا

عن الكسب لصغرا أو زمانة

ويجب على الزوج نفقة

الزوجة

موسر السكونه مكانيا أوه عضام طعام ولا فرق فيه بين كون الزوجة
 ذمية أو أمة أو مربية أو رفقة في النسب أو القدر وعلى متوسط مد
 ونصف وعلى موسر مدان من غالب قوت المحلل للزوجة ولا تنقطع نفقة
 الزوجة بمضي الزمان ولا اتفاق بل تصير يسا في ذمة الزوج لا سيما ما وضعت
 في مقابلة التمسكين بخلاف نفقة القريب فامان نقط دلت لا سيما ما وضعت
 (و) يجب أيضا على الزوج (مهرها) أي الزوجة مائة مائة رطل و
 حرم لو قومه في حبض أو دبر ولو بدون انتشار لا يستيف مقابله وهو الوطئ
 بخلاف استدخال المني فانه لا يتقرر بذلك ويتقرر أيضا موت لا حددهما
 قبل الوطئ ولو يقتل في نكاح صحيح لا انتهاء العقد به والمهر عطية من الله
 تعالى لا في مقابلة شيء لأن الزوجة تستمتع به كما يستمتع بها بل أكثر إذ
 استمتاعها بقضاء شهوتها وبتردد الذكرك في فرجها وبسرمان المني فيها
 واستمتاعه بالاولى فقط فالله لا في مقابلة شيء وأما قولهم لاستيفاء مقابله
 فهو أمر بحسب الظاهر (و) يجب أيضا (عليه) أي الزوج (لها)
 أي للزوجة (متعة) وهي مال في مقابلة الوحشة كما قاله شيخنا أحمد
 الخراوي والوحشة هي الانقطاع وبعد القابض المحنة (انطلقها)
 قال الله تعالى وللطهات متاع بالمعروف قال الحصني والفرقة ضربان فرقة
 تحصل بالموت فلا يوجب متعة بالاجماع قال النووي وفرقة تحصل في الحياة
 كالطلاق فان كان قبل الدخول نظر ان لم يشطرا له - رفقاها المتعة وان
 تشطرا فلا متعة لها على المشهور وان كان بعد الدخول فلها المتعة على
 الاظهر والخاخ كالطلاق على الصحيح واعلم ان المتعة يستوى فيها المسلم
 والذي راحل والعبد والحر والامة وهي في كسب العبد ولسيد الامة
 كالحر ويستحب في المتعة أن لا ينقص عن ثلاثين درهما وأما الواجب فان
 تراضيا بشئ عدل وان ارها قدرها القاضي باحتماؤه على الصحيح ويعذر
 حاله ما على الصحيح ويجوز أن تزداد المتعة على نصف مهرها على الصحيح وفي
 قول يشترط أن لا تزيد على النصف من صداقه أو قول آخر يشترط أن
 ينقص عن النصف والله أعلم انتهى (و) يجب (على مالك العبد)
 والبس ثم نفقتهم وألا يكنهم من العمل ملا يطيقونه لقوله صلى الله

ومهرها وعليه لها متعة ان
 طلقها وعلى مالك العبد
 والها ثم نفقتهم وان لا يكفهم
 من العمل ملا يطيقونه

عليه وسلم لأهلوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق رواه
 مسلم في ملك عبد أو أمة لزمه نفقته قوتها وادما وكسوة وسائر المؤن سواء
 كان ذنبا أو مدبرا أو أم ولد أو سواء كان صغيرا أو كبيرا أو سواء كان
 زهنا أو أحمى أو سليما أو سواء كان صريها أو مستاجرا أو أنقاه أو موصى
 بنفقة أبا أو ماعارا أو كسوبا أو مستحق القتل بجرأة أو ردة أو نحوهما
 إذا تسقط كفايته بذلك لا بقتله بتجويعه تعذيبه منع منه لأن السيد يكاف
 كسبه وتصرفه طرقة مؤنته بقدر الكفاية ويعتبر في لك رغبته وزهاده
 ولا يكاف من العمل ما لا يطيق على الدوام وإذا استعمله ليل الأراحه نهارا
 وبالعكس ويرحمه في الصيف وقت القيولة نعم لو كافه الإعمال الشاقة
 في بعض الأيام جاز وعلى المملوك ذكره كان أو أمتى بذل اليهود وترك
 الشكس والله أعلم وكما يجب عليه مؤنة عبده أو أمة كذلك يجب عليه نفقة
 دابته سواء الصغيرة والكبيرة والمتنفع بها أو غيرها لجزها وإن كان لا بد أن
 تسكون محترمة وسواء في ذلك العلف والسقي نعم يقوم مقام ذلك أن يتخلها
 لترعى بنفسها إن كانت ممن ترعى وتسكت في ذلك لخصب الأرض ونحوه ولم
 يكن مانع من تلج رغبته ولا بد من إرادتها إلى الماء ولا يحمل إرسالها كما
 يقع عليه كثير من الجهال وكلا يجوز أن يكلف العبد فوق طاقته لا يجوز ذلك
 للمباشم فلا يجوز أن يرسله أو يرسله ما لا تطيقه على الدوام بخلاف ما
 كلفها الإعمال الشاقة في بعض الأيام ويجوز في الصحيحين أنه عليه الصلاة
 والسلام قال عدت امرأة في مرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار
 فلا هي أطعمتها وسقيتها أذهي حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش
 الأرض والخشاش الحشرات أما ذلك الحصن والرمي والشرقاوى (و)
 يجب أن (لا يضرهم بغير حق) بأن يضرب العبد والام بالثم بغير ذنب أو
 يضربهم في الوجه فإن ضرب الوجه حرام مطلقا سواء لاذى أو لغيره قال
 صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه رواه البخاري وغيره
 (ويجب على الزوجة طاعته) أى الروج (في نفسها) في الوطئ والاستمتاع
 (الاستلحاق) كالوطئ في حال الحيض والنفس وفي الدبر لا تجب الطاعة
 في ذلك بل يحرّم عليها تمسكها من نفسها فيه لأنه حينئذ إعانة على المعصية

ولا يضرهم بغير حق ويجب
 على الزوجة طاعته في نفسها
 إلا ما لا يحل

فلا يسمى منعه الا نشوزا وكذا المصحح لغيره كعبالة ولو كانت بالسببة
 او ساقطة بحيث لا تحتسب له الزوجة وكرضي بها بغيره الوطئ * ومع
 ليس من النشوز الشتم وبذا ذة اللسان لكان تأثم بايذائه ونسحق التأديب
 فيؤدبها الزوج بنفسه ولا يرفع الامر الى القاضي لان في رفعها اليه مشقة
 وهار او تنكيد الملاقاة فيما بعد وتوحيش القلوب ولو كانت من الجماع
 ومنعت من بقية الاستمتاع فيحكم بنشوزها وتسقط نفقتها حتى الحصى
 ذلك من تصحح النوى (و) يجب (أ) لا تصوم أي تطوعا ورجوعها حاضرا
 فانه حرام الا بانه قوله صلى الله عليه وسلم لا يجعل لامرأة ان تصوم وزوجها
 شاهدا لا بانه رواه الشبخان ويستثنى من ذلك عرفة وعاشوراء لانهما
 نادرا في السنة مرة كما أفاد ذلك المدايني (و) يجب ان (لا تخرج من
 بيته) أي التي سكنها الزوج (الا بانه) فان الخروج من بيته بعد
 نشوز الا بعد ركخوف من انه دام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم ينفخ الزوج
 عن خروجها والزيارة لاهلها وقيامهم في غيبته عن البلد فلا يبر ذلك
 نشوزا بخلاف ما اذا كان الزوج في البلد

(فصل في الصفات المحمودة والمذمومة) (من الواجبات القلبية الايمان
 بالله) أي بوحديانيته وبصفاته الثبوتية والسلبية قال على المذيري في التحفة
 الوفية * فائدة * اركان الايمان اربعة ان يعلم ان الله تعالى واحد لا ثاني له عالم
 لا جهل معه قادر لا يحجزه ما دل لا جبر معه انتهى (وجاء عن الله) من
 الاصر والنهي (والايمان برسول الله) بأن يقر بأن سيدنا محمدا
 رسول الله ونبيه (وجاء عن رسول الله) من الاحكام قال الله تعالى وما
 آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومعنى فخذوه فقامتموا الاصره
 (والصدق) بأن يقول القلب رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
 (والاخلاص) في العمل وهو تصفية القلب من الرياء قال الفضيل بن
 عياض ترك العمل لاجل الناس رياء والعمل لاجلهم شرك والاخلاص
 ان يوافقك الله منهم ما حكاه الرمي (واليقين والاخلاص وهو العمل لله
 وحده) المناسب ان هذا تفسير للاخلاص واما المناسب لتفسير اليقين
 فهو كما فسره الشمس الرمي بقوله بأن يعتقد بغيره دين الاسلام اعتقادا

وان لا تصوم ولا تخرج من
 بيته الا بانه
 (فصل في الواجبات
 القلبية الايمان بالله وجها
 جاء عن الله والايمان برسول
 الله وجها جاء عن رسول الله
 والتصدق في والية بين
 والاخلاص وهو العمل لله
 وحده

جاز ما خالي من الشكوك مع النطق بالشهادتين وقال عقب ذلك وهذه
 حقيقة المؤمن المحكوم بإيمانه ونجاته من الخلود في النار انتهى (والندم
 على المعاصي) بار يتحزن عليها ويغنى أن ما وقعت منه لم تقع (والتوكل
 على الله) قال الرملي وحقيقته ترك الاعتماد على ما سوى الله تعالى
 (والمراقبة لله) وهي استدامة علم العبد بالاطلاع الرب عليه في جميع أحواله
 (والرضا عن الله) وهو سرور القلب بما قضى الله تعالى ولو كان مرا
 (وحسن الظن بالله) قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى من علم أي ذو
 قدرة على مغفرة الذنوب غفرت له ولا أبالي ما لم يشرك بي شيئا رواه الطبراني
 وغيره كذا في البدر المنير وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال حسن الظن من حسن العبادة رواه الترمذي وعن أنس
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى
 يا ابن آدم أنت مادموتني ورحمتي غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن
 آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك على ما كان
 منك كذا في جلاء القلوب وقال الغنصني والرجاء حسن الظن بالله في قبول
 طاعة وقت لها أو مغفرة سيئة تبتهلها انتهى (و حسن الظن) بخلق
 الله) وهو ترك سوء الظن بالغير لا قرينة تقتضيه اذهو الحامل على اللبس
 وهو إشارة المستهزئ بإسائه بما يفهمه ما د ذلك الرملي وطريقه عدم
 الاصغاء للسامعي أي الواثي والتمام كما قاله صاحب جلاء القلوب وقال
 سفيان الثوري الظن ظنان احدهما اثم وهو ان يظن ويتكلم به والآخر
 ليس باثم وهو ان يظن ولا يتكلم حكاية البغوي (وتعظيم شعائر الله) أي
 أعلام دينه والمراد بالشعائر المواضع التي يقيم فيها الدين أفاد ذلك سليمان
 الجمل (والشكر على نعم الله) وهو ذكر النعمة وذكورها طمعا كما
 أفاده سليمان الجمل وقال الرملي وهو الثناء على المتعم في مهابلة انعامه
 ويكون باللسان والجوارح والقاب فشكر اللسان التحدث بالثناء على
 الله تعالى وشكر الجوارح استمهالها في طاعة الله تعالى واجتناب
 معاصيه انتهى (والصبر على أداء ما أوجب الله) وهو حبس النفس على
 مشقة أدائه (والصبر عما حرم الله تعالى) وهو حبس النفس على مشقة

والندم على المعاصي والتوكل
 على الله والمراقبة لله والرضا
 عن الله وحسن الظن بالله
 وخلق الله وتعظيم شعائر الله
 والشكر على نعم الله والصبر
 على أداء ما أوجب الله
 والصبر عما حرم الله تعالى

اجتهاده قال ساجد ان الجمل والبعير على ترك المعاصي طاعة انتهى (و)
 الصبر (على ما ابتلاه الله) من المصائب وهو حبس النفس عن الجزع
 وقال صاحب التهريرات وهو ترك الشكوى من المالبوس لغير الله انتهى
 لقوله تعالى واصبر على ما اصابك ان ذلك من عزم الامور وهزم الامور
 محكمها وتقمها ويكفي في فضل الصبر خبر الامير عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 قال ما اهل طي احد شيئا هو خير اوسع من الصبر حكاية الشمس الرمي
 (والثقة) أي الاعتقاد (بالرزق) وهو ما ساء الله الى الحيوان فانتفع به
 بالافعل فشم المأكول ويبره عما انتفع به افادته به السلام والمراد بذلك
 الوثوق بالله ورجاء الرزق منه لان رؤية الرزق من الكسب حقيقة كقوله
 كما افاده الصبي قال صلى الله عليه وسلم ان الرزق اطلب العبد كما يطلبه
 اجله رواه البيهقي وغيره (واتهم النفس) فان قالت لا تتعهم هذه الشهوة
 اسكني تتوجه الى الطاعة فارغ القلب أو قالت لا ارفق على نفسي في العبادة
 لتدوم عايتها أو أكثر من العبادة لتفوز بالرجاء العلي أو نحو ذلك فاتهمها
 بان الله بها الى الخيانة لان مرادها بذلك الخديعة والكر (وعدم الرضا عنها)
 أي النقص بارتكابها وتقصاها وهو رأس العبادة واول مراتب
 العبادة وتدقيق الخروج عن النفس هو النعمة العظمى لانها اعظم
 حجاب بين الشخص وبين الله وقد سئل بعض الاشياخ عن الاسلام فقال
 ذبح النفوس بسيف المخالفة ههنا من اضافة المشبه به للشبه أي مخالفة
 النفوس المشبهة تلك المخالفة بالسيف الصارم لان السيف آلة للجهادة
 الكفار والمخالفة آلة للجهادة النفس وقال سهراب بن عبد الله ما عبد الله
 بشئ مثل مخالفة النفس والهوى أفاد ذلك الباجوي (وبغض الشيطان)
 بان لا يطيع أمره ونهي (وبغض الدنيا) تبع الله تعالى فان الله تعالى لم ينظر
 اليها منذ خلقها الشدة بغضها لها والمراد بالدنيا ما زاد على الحاجة الشرعية
 (وبغض أهل المعاصي) بان يسكرهم في فعلهم المعاصي ولا يرضى بذلك
 (ومحبة الله) ومعناها استدامة طاعته واجتناب مخالفة افاد ذلك الرمي
 (وكلامه) بان لا يسكر شيئا مما فيه ومن علامة محبته كثرة تلاوته اذ من
 احب شيئا أكثر من ذكره (ورسوله) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن

وعلى ما ابتلاه الله به والثقة
 بالرزق وانهم النفس وعدم
 رضا عنها وبغض الشيطان
 وبغض الدنيا وبغض أهل
 المعاصي ومحبة الله ومحبة
 رسوله

احدكم حتى يكون الله ورسوله احب اليه مما سواه وما من علامة محبته
صلى الله عليه وسلم لم لاقتدائه واستعمال سنته وانما قاله واقباله
وامتناله او امره واجتناب نواهيه والتأديب بأدابه في نفسه ويسره
ومنشطه ومكرهه افاد ذلك الرمي (والصحابة) لقوله صلى الله عليه وسلم
الله في أممي لا يتخذونهم غرضا فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم
فببغضي ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن
آذى الله يوشك ان يأخذه ومعنى ايداء الله فعل ما يباذى منه ادلا يجوز عليه
التأذي تعالى الله عن ذلك افاد ذلك الرمي (والآل) وهم اهل بيته صلى الله
عليه وسلم وذو قرابته وقدرى من ابى هريرة انه قال جاءت بنت أبي لهب
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس يقولون انت بئت
حطب النار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مغضب فقال ما بال
أقوام يؤذونني في قرابتي ومن آذاني فقد آذى الله و (الانصار) وهم الاوس
والخزرج افاده عطية لقوله صلى الله عليه وسلم آية الايمان حب الانصار
وآية التفاق بغض الانصار ذكره الرمي (والصالحين) جمع صالح وهو
القاثم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده ومحبتهم وهي المبل اليهم لا تكون
الا بالسلوك على طريقهم التي هي سبيل الله تعالى ادع الى سبيل ربك كذا
في مفتاح فلاح المبتدين (وقال سيدنا عبد الله بن علوي الحداد رضي الله عنه
ونفعنا به في كتابه النوائع الدينية) والدعوة النمامة (مامعناه) قيل
سمى ذلك حدادا مع انه لم يكن حدادا لانه جاء اليه رجل بدوى يريد ان يهمل
سكينة معه اى يحدها فلما دخل عنده وسأله عن الحداد فاخذ رضي الله
عنه منه السكينة وجعل يقام اذ يده ثم اعطاه اياها فآثها على الوجه الذي
اراده فسمى عنده ذلك بالحداد وقيل سمي حدادا لكونه يحدد القلوب من
شدة ذكره بالجلالة فصا رحادا في الولاية والاصرام لقوله مامعناه
ما ذكره موصوفة في محمل نصب مقول القول افسال وهو مقول به عند
الجمهور وروفته ولما طاق عند ابن الحجاب وقوله مامعناه بدأ وحبره جملة
ما به وهو قوله (وهذه اوصاف يجب ان يتحلى اي يتزين بها) اي
بالاوصاف (و يتصف بها كل مؤمن رهي) أي الاوصاف (قوله) اي مقوله

والصالحين وقال سيدنا عبد
الله بن علوي الحداد رضي
الله عنه ونفعنا به في كتابه
النوائع الدينية مامعناه
وهذه اوصاف يجب ان
يتحلى بها ويتصف بها كل
مؤمن وهي قوله

رضى الله عنه (قبل هذا) الكلام (يقابل) أى بكلام يسير (ان
 يكون خاشعا) أى متواضعا لله بقلبه وجوارحه (متواضعا) بأن لا يرى
 انفسه فضلا على احد بل يراها مذنبه مجرمة فاجرة مقصرة وبه ترف بالخطايا
 والآثام قال عبد الوهاب الشعرانى فى تنبيه المغترين وكان مسرورا من الزبير
 رضى الله عنهما يقول عليكم بالتواضع فانه نعمة عظيمة ولا يحسدكم احد
 هاها انتهى (خائفا) من مذهب الله تعالى وقال العلماء ان يفتى ان يكون
 الخوف اكثر فى حال الصحة ليكون انجر من المعاصى وفى حال المرض ينبغي
 ان يكون الرجاء لرحمة الله تعالى اكثر حتى يحسن ظنه بالله عند الموت كذا
 فى جلاء القلوب (وجلا) بكسر الجيم أى خائفا من وقوعه فى المهلكات
 (مشقفا) أى صار فاللهمة الى ازالة المسكروه عن الناس (من) اجل
 (خشية الله تعالى زاهد فى الدنيا) فالزهد ترك الحلال قال الرملى وقال
 صاحب التمرينات الزهد هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك
 راحة الدنيا طلب الراحة الآخرة وقيل هو ان يحلوق بك بما خلت منه يدك
 انتهى (قانه باليسير منها) أى من الدنيا قال صاحب التمرينات
 القناعة فى اللغة الرضا بالقسمه وفى اصطلاح اهل الحقيقة هى السكون
 عند عدم المسالوات انتهى وقال الرملى القناعة هى المصيرة بهما الطيبة
 الطيبة فى آية النحل (متفقا للفاضل) أى الزائد (من حاجته) يومه
 وليلته (عما فى يده) أى سواء كانت الحاجة لنفسه او لمونه وللفاضل
 عن كسونه ووفاء دينه ان صبر على الاضاعة والا كرهه فاذا ذلك شيخ الاسلام
 قال عبد الوهاب بن احمد فى البدو المنبر انفق ما فى الجيب باقى ما فى القيب
 وقال صلى الله عليه وسلم اذا وسع الله فاعوسه وارواه البخارى وقال الفشتى
 نقله عن العلماء يستحب ان ليس ثوبا جديدا ان يتصدق بالثوب العتيق
 (ناصعا لرب الله تعالى) أى داعيا لهم الى ما فيه الصلاح وناهيا عما فيه
 الفساد اما ورد لا يكمل ايمان المرء حتى يحب لاخيه ما يعيب نفسه ولان
 التصحوة فرض ~~فأية~~ فاية وانها لازمة على قدر الطاقة اذا علم الناصح ان
 المنهوس يقبل نفسه ويطيع امره وفى كلام ابن حجر لا يشترط للمصلحة بوله
 حكاه شيخنا يوسف فى فتح القادر المريد (متفقا عليهم) مما يضرهم ويحاربها

قبل هذا بقليل ان يكون
 خاشعا متواضعا خائفا وجلا
 مشقفا من خشية الله تعالى
 زاهدا فى الدنيا قانها باليسير
 منها متفقا للفاضل من
 حاجته عما فى يده ناصعا لرب الله
 الله تعالى متفقا عليهم

عليهم بالاحسان اليهم قال عبد الوهاب الشعراني وكان عبد الله بن عمر رضي
الله عنه ما يقول يراى عن النار اذا كان جارها طلق الوجه حلوا لسان
وقد كان ابو مسلم الخولاني من المباليغيين في التهاق بالرحمة حتى انه ربما
كان يصرى بالقوم فلا يسمعونهم ويقول اخاف ان يستقروني فلا يردوا على
... هياثوا بسبي وكان ابو عبد الله الانطاكي رحمه الله تعالى يقول
... من الناس الوقوع في عرضك بكسر العين اى نفسك اذا را اولك فلا
يجمعهم رحمة لهم الا في اوقات الصلاة وكان ابو عبد الله المعافى يقول من
لم ينظر للعصاة بعين الرحمة فقد خرج من طريق الحق وقد ... كان معروف
السكر يخرجهم الله اذا راى ما يدهاله بالمغفرة ورجاله الرحمة وكان الحسن
البصري يقول من علامات الابدال كثرة الشفقة والرحمة لهامة المسامين
وكان معروف السكرخي يقول من قال كل يوم اللهم ارحم امة محمد اللهم
اصح امة محمد اللهم فرج من امة محمد كتيبة الله من الابدال (رحماتهم)
قال عبد الوهاب الشعراني وكان مطرف بن عبد الله يقول من لم يهتد عنه
للعصاة فليدع لهم بالتوبة والمغفرة فان من اخلاق الملائكة انهم يستغفرون
لمن في الارض وقد كان شقيق البليغي يقول من لم يرحم الرجل السوء فهو
اسوء حالته ومن ذكر عنده رجل صالح فلم يجد له كره حلاوة وهو رجل
سوء وكان مبهون بن مهران اذا سمع يقوم ظلموا في بعض انظار الارض
يمرض لاجلهم حتى يصير يعاد كما يعاد المريض فاذا قيل له قد فرج الله عنهم
يزول مرضه لوقته انتهى (آمر ابا المعروف) الشامل للايمان وقول الحق
ومكارم الاخلاق وصلة الرحم (ناهيا عن المنكر) بحسب قدرته مع
الامن على نفسه او ماله فعل ذلك اذاته باليد او وسطه باللسان حيث يحجز
عن الاول واضعفه بالقلب حيث يحجزهم ما وذلك اذا كان المنكر محجوما
عائيه او اعتقد الفاعل تحريمه افاد ذلك الرولى (مسارعا في الخيرات)
اى مبادرا وسابقا الى ادايتها (ملازمة للعبادات) اى مداوما على طاعة
الملازمة عامها انتهى بالاستقامة (دال على الخير) اى مرشدا
وكشفه عليه قال عائبة السلام من دل على خيره مثل اجر فاعله ورواه مسلم
عن ابن مسعود قال ايضا الدال على الخير كفاعله آخرجه البرار وغيره

سهر حياهم آمر ابا المعروف
ناهيا عن المنكر مسارعا
في الخيرات ملازمة للعبادات
دال على الخير

(داعيا الى الهدى) أى الرشاد (ذاصمت) وهو السكون هما الايتين من
 شكل لا يتعلق بذكره مصطفاة الزمى (وتؤدة) بضم التاء وقع
 الهمزة بوزن رطبة أى تثبت وترفع من غير عجلة (ووقار) بفتح الواو أى
 خضوع وذل (وسكينة) أى طمأنينة قال عبد الوهاب الشعراني ومن
 كلام أمير المؤمنين عليه السلام رضى الله عنه ينتهى طول العبد الى الله
 ومشرير سنة وينتهى مقبله في ثمان وعشرين سنة وما بعد ذلك
 الى آخر عمره ما هو شجارب انتهى فعلم ان كل من كان قليل العقل
 لا يصلح ان يكون داعيا الى الله تعالى لان الذى يفعله استكثار من الهدى
 يصلحه وكان ابن عباس رضى الله عنه ما يقول من صار ينادى بما يقول
 قبل النطق فهو اقل الناس انتهى ما حكاه الشعراني (حسن الاخلاق)
 سماعه من الغضب فله الرمى وهو جمع خلاق بضم الخاء المجهمة أى طبع
 لقوله صلى الله عليه وسلم وخالق الناس بحقائق حسن وكان أمير المؤمنين
 همر بن الخطاب يقول ان الرجل اىكون فيه تسعة اخلاق حسنة وواحدة
 سيئة فيغلب ذلك الواحد التسعة فانه واعتراة اللسان وقد سئل الحسن
 البصرى مرة عن حسن الخلق المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 وخالق الناس بحقائق حسن فقال هو السخاء والعفو والاحتمال وقد
 سئل أمير المؤمنين عليه السلام رضى الله عنه عن ذلك أيضا فقال هو موافقة الناس
 في كل شئ ما عدا المعاصى ذكر ذلك عبد الوهاب الشعراني في تبيين المغتربين
 (واسع الصدر) بأن يكون حليما لا غليظا (ابن الجانب) وفي الحديث
 الذى فيه الامرية الصوفية وليتروا في بداخلهم وفى القرآن
 العظيم ولو كنتم فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك اذا علمت ذلك
 فاعلم ان من جملة الذين اذا دخلت على جماعة يذكرون الله تعالى ان تذكر
 معهم كهيتهم في الصورة بطريقه الشرح وكذلك توافقهم في ذكرهم
 التى اقنوه حين دخولوا في الطريق من نفي أو اثبات ولا تقول ان هذه
 السكينة ليست طريقة شيخنا كما يجمع في ذلك كثير من الناس فيقولون
 الاجماع وقوعهم في الجفاء وعظ الطبع فاعلم ذلك واعلم ان هذا
 الشعراني (مخفوض الجانب) أى ملين الجانب بالتواضع والتذلل

داعيا الى الهدى ذاصمت
 وتؤدة ووقار وسكينة حسن
 الاخلاق واسع الصدر ابن
 الجانب مخفوض الجانب

(للؤمنين) رواه اقبالهم (لا متكبرا) أي على من دونه قال القرطبي في كل من يرى نفسه كبيرا من أحد من خاق الله فهو متكبر (ولا تجبرا) أي عاتيا ومستكبرا (ولا طامعا في الناس) قال الشافعي من الوافر
 وإياها الطامع والامتنع فيكم امنية يلبت منه
 (ولا حريصا على الدنيا) أي راغبا فيها مجتمدا (ولا مؤثرا لها) أي مقدما لها على الآخرة قال عبد الوهاب الشافعي ومن أحل في القوم رضى الله عنهم قد يمهم إهمال الآخرة دائما على إهمال الدنيا فيقدم أحدهم ورده بدلالة أصبح على سائر مهماته كما يقدم التهجيد في الليلة الباردة على نومه تحت اللص انتهى (ولا جاعا للمال) قال عبد الوهاب الشافعي وقد كان إبراهيم بن أدهم رحمه الله تعالى يقول لا يكمل مقام الفقير إلا برفض الدنيا وعدم تقديم نفسه فيها على إخوانه إلا أن يكون أحوج منهم وكان عيسى عليه الصلاة والسلام يقول لا يكون الرجل صالحا حتى يتساوى منه الذهب والتراب انتهى وقار صلى الله عليه وسلم من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين رواه البيهقي حكاية عبد الوهاب بن أحمد في البدر المنير (ولا مانعا له) أي المال (من حقه) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكتوب على باب الجنة امت حرام على الجنيل ومانع الزكاة والديوث والديوث هو الذي يرفض بالعبيع على أهله ذكر ذلك أبو الليث في الجواهر وقال صلى الله عليه وسلم إن الله جواد يحب الجواد رواه الترمذي وقال العوفي فريب من الله وقريب من الناس ويعيد من النار والجنيل بعيد من الله ويعيد من الناس ويعيد من الجنة والجنيل منع الواجب واستصعاب العطية وقيل من أعطى البعض فهو رضى ومن أعطى الأكثر فهو جواد ومن آثر غيره فهو مؤثر ومن لم يبدل شيئا فهو بخيل ذكر ذلك في شرح الكوكب الوفا (ولا غلا) أي قاسيا سبب الخلق خشن الكلام (ولا جافيا لهم) أي للؤمنين والجفاء نقيض الصلة كما في القاموس قال صلى الله عليه وسلم زغبنا ترددها رواه البراء (ولا غليظا) والغلاظة في القلب ضد الرقة والقول الخشن أو العنف (ولا عاريا) أي طامعا في القول في ضاله ومفسر الامثال ولا يكون

للؤمنين لا متكبرا ولا متجبرا
 ولا طامعا في الناس
 ولا حريصا على الدنيا
 ولا مؤثرا لها على الآخرة
 ولا جاعا للمال ولا مانعا من حقه ولا غلاظا ولا عاريا

المراءى الا اعتراضا بخلاف الجدل فانه يكون ايذاء واعتراضا (ولا يجادل)
 واصل الجدل الخاصة بما يشغل من ظهور الحق وشروح الصواب ثم
 استعمل على مقابلة الادلة اظهروا راجعها وهما وهما وان كان الوقوف على
 الحق والافندوم كما افاده القوي في المصاح قال صلى الله عليه وسلم
 ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه الا اوتوا الجدل رواه احمد وغيره أي اذا
 أراد الله ان يسللهم فلا يبد من اعطاهم الجدل بالمعقول ذلك
 في البدر المنير (ولا يخاصها) أي في القلب بأن يقبل الموضع واللائل لا يوجد
 مفصودا (ولا قاسيا) أي في القلب بأن يقبل الموضع واللائل لا يوجد
 على قسوة القلوب كثيرة قال تعالى فويل للقاسية قلوبهم وقال صلى الله
 عليه وسلم اغمايرهم الله من عباده الرحماء رواه أبو داود وغيره (ولا ي
 الاخلاق) قال في تنبيه المفتين وكان أبو حارم رحمه الله يقول ان من سوء
 الخلق في الرجل أن يدخل على أهله وهم في سرور فيخصكون فيه فترقون
 خوفائهم ومن سوء خلقه أيضا هروب الهرة منه وسوءه إذا كلبه الحناط
 خوفائهم وكان سفيان الثوري رحمه الله يقول من خطب اسرا فزهره ويعلم
 من نفسه سوء الخلق فليعلمه بذلك ولا فقهه انتهى (ولا ضيق الصدر)
 قال علي رضي الله عنه من كثر همومه سقم بدنه ومن قل درهم مات قلبه
 (ولا مداهنة) قال صاحب التمهيد في صفات المداهنة هي أن ترى منكرا
 وتقدر على دفعه ولم تدفعه حفظا لحائب مرتكبه أي يكوه صدقك
 أو حبيبك أو جانب غيره أو قسمة بمالاة في الدين انتهى وقال صاحب
 القاموس والمداهنة اظهار خلاف ما ظهر من كمال الادهان انتهى
 (ولا مخادعة) والمخادعة ارادة السكرو من حيث لا يعلم (ولا غاشا) والغش
 هو عدم الاخلاص في النصيحة او اظهار خلاف ما ظهر (ولا مقدما
 للاغنياء على الفقراء) قال عبد الوهاب الشعراني وقد كان عبد الله
 ابن عباس رضي الله عنهما يقول أتباع الانبياء في كل زمان الفقراء
 والمساكين دون الاغنياء والمتكبرين وكان عبد الله ابن المبارك يقول
 التعزير على الاغنياء تواضع فاه لم يا اخي ذلك واياك ومجاليست الاغنياء
 وابناء الدنيا الا لضرورة شرعية يسوغ لك معها ذلك انتهى (ولا مترددا

ولا يجادل ولا يخاصها ولا قاسيا
 ولا يفتي الاخلاق ولا ضيق
 الصدر ولا مداهنة ولا مخادعة
 ولا غاشا ولا مقدما للاغنياء
 على الفقراء ولا مترددا

على السلاطين قال الشيعاني اتقوا الوقوف على أبواب السلاطين فانها
 واسعة الفتن وكان ميمون بن مهران يقول سمعنا السلطان خطير عظيم فانك
 ناله منه خاطرت بدنسك وان عصيته خاطرت بنفسك فالسلامة ان
 لا تعرفه ولا يعرفك وفي الحديث ان في جهنم واديا يقال له هيب اهداه الله
 الجبارين والقراء المداهين الذين يدخلون على امراء الجور وكان الفضيل
 ابن عياض يقول لا يصلح ان يدخل على الامراء ويخاطبهم الا مثل امير
 المؤمنين عمر بن الخطاب واما امة الناس فلا يصلح له الدخول عليهم ليجزءه عن
 مواجهةتهم بالنصح والاسكار عليهم يماراه منهم من الظلم والجور ونحوه
 كفر من الحرير والاستائر وغير ذلك انتهى (ولاساكتنا على الانكار
 عليهم) أي السلاطين (مع القدرة) فدرجات الامر بالمعروف أو له
 التعريف بغيره الوضو وثالثه التشنيع في القول ورابعه المنع بالهجر
 في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة والجائز من جملة ذلك مع السلاطين
 الرتبة الاولى وليسان وهما التعريف والوعظ واما المنع بالهجر فليس ذلك
 في جملة الرتبة مع السلطان فان ذلك يحرك الفتنة ويهيج الشر واما التشنيع
 في القول كقوله يا ظالم يا من لا يخاف الله فذلك ان كان يحرك فتنة يتعدى
 من حيا الى غيره لم يجر وان كان لا يخاف الاهل نفسه فهو جائز بل مندوب
 عليه كان من عادة السلف الاقبال للانبطار والتصريح بالانكار
 من غير مبالاة بملاك المصيبة والاقبال لافواح العذاب عليهم بان ذلك
 شهادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب
 ثم رجل قام الى امره ونهاى ذات الله تعالى فقتله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم افضل الجهاد كلمة حق من عند سلطان جائر ذلك
 الغزالي في الاحياء (ولاهم بالجهاد) أي الرتبة في شئ من امور الدنيا
 وكان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول من طلب الرئاسة قبل حبه افرقت
 من مومن تركه اتبعته وكان سفيان الثوري يقول من طلب الرئاسة قبل
 محبتها افرقت منه وقاته علم كثير وكان يقول لا يطلب احدكم الرئاسة الا بعد
 مجاهدة نفسه سبعين سنة وكان عيسى عليه السلام والاسلام يقول اذا
 جعلكم التماس رؤسا فكونوا اذا بابا وكان الفضيل بن عياض يقول من

على السلاطين ولا ساكتنا
 على الاسكار عليهم مع
 القدرة ولا مع الجاه

أحب الرياسة على الناس لم يرتفع أبداً كره ذلك الشكراني في تنبيه المعتزين
(والمسال) بأن يخل به (والولايات بل يكون لها) أي الولايات (كارها)
لقوله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء ذبح بغيره كين رواء الطبراني من
ابن عمر (ولا يلبسها) أي الولايات (الامن حاجة) بأن أمين عليه ذلك
بطريق شرعي (أو ضرورة) بأن يكون مكرها على ذلك (انتهى كلامه)
أي عبد الله بن علي (رضي الله عنه) أي بأمر الله بخطه عنه كره ذلك
القضاء في بني إسرائيل ثلاثة فأرسل الله لهم ملكاً يعقظهم فوجدوا رجلاً
يسقي بقرة على ما هو خادماً لعلته فذبحها الملك وهو راكب فرسا فقتلها
الجملة فتخاضعوا له فأتى القاضي الأول فدفع اليه الملائكة كانت معه
وقال له احكم بأن الجملة في قال بماذا أحكم قال أرسل الفرس والبقرة
والجملة فإن تبع الفرس فهي لفرسها فاتبعت الفرس فحكم بها له
وأتى القاضي الثاني فحكم كذلك وأخذ ديرة وأما القاضي الثالث
فدفع له الملائكة وقال له احكم بينهما فقال في حائض قال الملك سبحانه الله
أعجب الله كره فقال له القاضي سبحانه الله أئذ الفرس بقرة فحكم بها
لصاحبها ذلك الفشتي

(فصل) في بعض معاصي القلوب (ومن معاصي القلب الرياء
بأعمال البر) بكسر الراء أي الخير والفضل (وهو) أي الرياء (العمل
لأجل الناس) وقد عني الله تعالى عن الرياء وسماه شركاً في قوله تعالى
فمن كان يرجو لقاء الله فإنه يعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه
أحد أفسر الشريك هنا بالرياء وفسر الرمي الرجاء هنا بالخوف (ويحبط) أي
الرياء (ثوابها) أي أعمال البر (كالجذب) بضم المهملة أي التعجب
بطاعة الله في أعجب ثوابها (وهو) أي الجذب (شهو العباد
صادرة من النفس غائباً عن الله) أي عن كونها من انعام الله عليه بها
ومثل ذلك العجب بماله في أنه من معاصي القلب أو بنفسه وهو نظره
إلى نفسه بعين العز والاستعظام ونظره إلى غيره بعين الاحتقار والذل
(والشك في الله) أي في وجوب وجوده ووحدايته (والامن) أي هدم
الخوف (من كره الله) بالاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة كما

المال والولايات بل يكون لها
كارها ولا يلبسها الا من حاجة
أو ضرورة انتهى كلامه
رضي الله عنه

(فصل) ومن معاصي
القلب الرؤيا بأعمال البر وهو
العمل لأجل الناس ويحبط
ثوابها كالجذب بطاعة الله
وهو شهود العباد صادرة
من النفس غائباً عن الله
والشك في الله والامن من
كره الله

أخذه ابن حجر قال صاحب التعريفات المصكر من جانب الله تعالى هو
 أرفاف التعمع مع الخفاقة وإبقاء الحال مع سوء الأدب والظوار الكرامات
 من غير جهد ومن جانب العبد إيصال المكر وه إلى الإنسان من حيث
 لا يشعرا انتهى قال الله تعالى فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون
 (والقنوط) أي اليأس (من رحمة الله) فاليأس منها كبيرة فلا يجوز
 ذلك وتوهم ارتكاب الكبائر قال تعالى قل يا عبادي الذين آمنوا عدوا على
 أنفسكم لا تقنطوا من رحمة الله فات هذه الآية في سبب خاص إلا عامة
 في جميع العباد إلى يوم القيامة أخذ ذلك الرمي (والشكر على عباد الله وهو
 رد الحق) أي الذي هو خلاف الباطل على قائمه (واستحقاق الناس) أي
 الاستنزاه بهم (ورؤيته أنه خير من كثير من خلق الله) قال الغزالي ينبغي
 لك أن تعلم أن الخير من هو خير عند الله تعالى إلى الأبد الآخرة وذلك غيب
 وهو موقوف على الخاتمة فاعتقادك في نفسك أنك خير من غيرك جهل
 محض بل ينبغي أن لا تنظر إلى أحد الا ترى أنه خير منك وأن الفضل له على
 نفسك (والحق وهو أفاضل العداوة) أي أفاضلها في القلب (إذا عمل
 بمقتضاه ولم يكرهه) بأن يتربص لفرصتها (والحسد وهو كراهية النعمة
 للغير) أي عذبه (واستحقاقها) في القلب (إذا لم يكرهه أو عمل بمقتضاه)
 بأن يرضى أن تقول منه إليه أو يسلمها وقال عبد المعطي في شرح دلائل
 الخيرات وقد ورد أن الحسدا كل الحسرات كما أن كل النار الحطب
 وفيهجة الناطرين قد يحصل للساد خمس عقوبات غم لا يقطع ومصيبة
 لا توجب علمها ومنه لا يحد بها ويغضب عليه الرب ويغلق عليه أبواب
 التوفيق انتهى (والمن بالصدقة) أي على السائل وهو تكدير وتعمير
 تنكسر منه القلوب (ويطيل) أي المن (نواها) أي الصدقة (والإصرار)
 أي المداومة (على الذنب) أي الإثم وقال شعيب الخير بشيهر
 عن سفيان الثوري رضي الله عنه أنه خرج إلى مكة حاجا فحان
 نيكى من أول الليل إلى آخره في الحمل فقال له شيان الراعي يا سفيان
 لم يكاؤا لئلا كان لأجل المعصية فلا تعصم فقال سفيان أما الذنوب
 فلا خطرت بي إلى قط صغيرها ولا كبيرها وليس بكافي يا شيان

والقنوط من رحمة الله والتكبر
 على عباد الله وهو رد الحق
 واستحقاق الناس ورؤيته
 أنه خير من كثير من خلق الله
 والحق وهو أفاضل العداوة
 إذا عمل بمقتضاه ولم يكرهه
 والحسد وهو كراهية
 النعمة للغير واستحقاقها
 إذا لم يكرهه أو عمل
 بمقتضاه والمن بالصدقة
 ويطيل نواها والإصرار
 على الذنب

من اجل العصية ولكن من خوف الملائكة الذين رأيت شيئا كبيرا كتبنا
هذه العلم وهلم الناس أربعين سنة وجاور بيت الله الحرام مستحب وكان
يقيم من بركته ويسقى به الغيث امامات تقول وجوه من القبلة وباتت الى
الشرق فانما خوف من سوء الخاتمة فقال له ان ذلك من شؤم العصية والامرار
على الذنوب فلا تعص ربك طرفته هي انتهى (وسوء الظن بالله) وان الله
هو وجل هو قوما فقال وذلكم ظنكم الذي ظنتم بربكم اردا ، وقال
تعالى وظننتم ظن السوء وكنتم قوما يوروا وقال تعالى رضي الله عنه لرجل
آخر جاءه الطرف الى القنوط يا هدايا لك من رحمة الله اعظم من ذنوبك
وقال سفيان من اذنب ذنبا فعلم ان الله تعالى قدره عليه ويرجوا غفرانه
غفر الله له ذنبه قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يقول لا يعيد يوم القيامة
ما تمعلنا اذا رأيت المنكر ان تنصروه فان الله هتفه قال رب رجوتك
وخفت الناس قال فيقول الله تعالى قد عفرت لك ذلك المظالم
في الاشياء (وبعباد الله) الذين هم اهل الخير من المؤمنين بخلافه بالفاسق
منهم فلا اثم فيه في فهو ما يظهرهم آفاده الجلال المحلى قال الله تعالى يا أيها
الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم (والتكذيب
بالقدر) بفتح الدال وهو القضاء الذي يقدره الله تعالى بأن يكذب بأن الله
يقدر على عبده الخير والشر كما زعم المعتزلة نعمهم الله فانهم يزعمون ان العبد
يحق افعال نفسه من دون الله تعالى فهم ينكرون القدرة فهو اقدر به
لذلك أفاده اس جري الزواجر عن اقتراف الكبائر (والفرج) أي السرور
والرضا ولذة القاب (بالعصية) الصادرة (منه) أي من نفسه (أو من
غيره والقدر) وهو نقض العهد (ولو بكافر) أي غير حربي (والكفر)
أي الخديعة (وبغض العصابة) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا اصحابي
فلوانفق احدكم مثقالا ذهب ما بلغ مد أحدهم ولا نفعه وقال من
سب اصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه
صرفا ولا هدلاى لا توبة ولا فدية وقال مالك من قاط اصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم هو كافر لقوله تعالى ليغيظ بهم الكفار كذا في ذلك الآية رضي
في شرح الوسطى (ولآل) قال صلى الله عليه وسلم آل محمد كل نبي رواء

وسوء الظن بالله وبعباد الله
والتكذيب بالقدر والفرج
بالعصية منه أو من غيره
والقدر ولو بكافر والمكر
وبغض العصابة والآل

الطبراني (والصالحين) فاهم حبيب الله تعالى (والنجل بما أوجب الله)
 بان منع الواجب من الاموال (والشع) بتثليث الشين وهو النجل والحرص
 كذا في القاموس وقال صاحب التمر يقات النجل وهو المنع من مال نفسه
 والشع هو نجل الرجل من مال غيره قل عليه الصلاة والسلام اتقوا الشع
 فان الشع اهلك من ~~ان~~ قبالكم انتهى (والحرص) وهو طاب الشئ
 بابتعاد في اصابته وفي القاموس الحرص بكسر الحاء الجشع وهو ان تأكل
 نصيبك وتطمع في نصيب غيرك انتهى (والاستهانة) أي الاستخفاف
 (مع اعظمه الله والتعظيم) أي التحقير (لما عظم الله من طاعة او معصية)
 وهو خلاف الطاعة (أو قرآن أو علم) أي نهي (أو جنة أو نار)

فصل في بعض معاصي البطون ربح شارب الخمر (ومن معاصي
 البطون كل الربا) وهو من الكيثر بالاجماع (والمكس) أي الجنابة
 أو ما يأخذها عن السلطان ظلماً عند البيع والشراء (والغصب) وهو
 مال متقوم محترم أخذ بلاذن مالكه بلا خفية (والسرقة) وهو مال الغير
 أخذ على وجه الخفية (وكل ما خوذ بعمالة حرمها الشرع) كبيع الزرع
 أو الثوب بشرط أن يصدده أو يخططه لاشتمال البيع على شرط عمل
 كالحد والحياطة فيمالم يملكه المشتري الآن وهو ذلك من العمالة
 الفاسدة وأما قول البائع به تلك هذا الزرع بشرط أن يصدده بعد ان
 يملكه فيصح لانه يلزمه الحصد فأد ذلك عطية (وشرب الخمر) وهو من
 السكبات وزوال العقل على وجه مخطو وحرمان في جميع المال ولا يتعاطاه
 الا فاسق كفسة المسلمين أفاد ذلك الحصني أي فيحرم تنساره ولو كان
 لعداؤه وطش ولم يصد غيره ولو بول السكاب أي ما لم يثبه الامر الى الهلاك
 والا فيجوز بل يتعين ولو في هذه الحالة مات شهيداً أفاده شيخنا أحمد
 النخراوي (وحد الشارب أربعون جلدة) بسوط أو نحوه (للحر)
 ذكرنا كان أو أوشى لانه صلى الله عليه وسلم امر بالضرب بسبب شرب
 الخمر بالجريد والنعال أربعين رواء مسلم (ونصفها) وهو عشرون
 بدلة (للارقيق) ولو بهضاً هذا عندنا خلا فالاثمة اثلاثه حيث قالوا انه
 ثمانون للحر وأربعون للرقيق أفاد ذلك الشرقاوي (وللامام الزيادة)

أو ما ألحق بالنجل بما
 أوجب الله وألحق بالحرص
 والاستهانة بما عظم الله
 واتعبد لمعظم الله من
 طاعة أو معصية أو قرآن
 أو علم أو جنة أو نار
فصل ومن معاصي
 البطون كل الربا والمكس
 والغصب والسرقة وكل
 ما خوذ بعمالة حرمها
 الشرع وشرب الخمر وحد
 الشارب أربعون جلدة للحر
 ونصفه للرقيق وللإمام
 الزيادة

أى على أربعين إلى ثمانين لما رواه مسلم أن عمر بن الخطاب قال
 على امرؤ هذا الحب إلى لانه إذا سكر هذى وإذا هذى اقترب من حد الاقتراء
 ثمانون (تعزيرا) أى إن الزيادة على الأربعين إلى الحار وعلى العشرين
 في غيره على وجه التعزير لا نهالو كانت حداً لما جازر كهذا وقيل إنها
 حد لا نهالو كانت تعزيرات بلما زاد زيادة على الثمانين وقدمته وهما وقال
 الشريبي والمحقق أنها تعزيرات وأما لم تعجز الزيادة اقتصاراً على الوارد
 انتهى (ومنها) أى من معاصي البطن (أكل) أى تناول (كل منكر)
 أقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام رواه مسلم حكى ذلك الحنفى وذلك
 كالنبيج والافيون والحشيش ولا حد في ذلك وأن اذيب بل فيه التعزير
 الزاجر من هذه المعصية الدينية ومحل عدم الحد في الحشيش المذاب بالماء
 تشدد والاصار كالحمر في النجاسة والحد كما نقله الشرقاوى من كتاب
 قاسم (و) تناول (كل نجس) كدم ولحم حية وبول ومجنون غير لكن
 يجوز تناول الماء المتنجس والبول وشعرهما العطش لا ضرر ورة مع عدم
 إزالة العقل وإن لم يؤد ذلك العطش له لالة أجاد ذلك الشرقاوى
 (ومستقدر) بفتح الذال أى شرعاً باعتبار طبع غالب الناس كحفظ
 وبما قد روي فيحرم ذلك لاستقذاره استثنى يجوز تناول الماء المتغير
 بطاهر والعم المنقى ويحرم تناول الطاهر المضر بمن يتناوله كالسم
 اتضرر به فعلم من ذلك أن ما يقتضى التحريم أربعة الأسكار والنجاسة
 والاستقذار والاضرار فإن انتفى ذلك فلا لانتفاء حلة التحريم أفاد ذلك
 شيخ الإسلام والشرقاوى (واكل مال اليتيم) قال الله تعالى إن الذين
 يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم ثم راوي يصلون سبيها
 (أو الأوقاف على خلاف شرط الواقف) فإن ذلك من جملة كل مال الناس
 بالباطل قال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم رواه البيهقي
 ذكر ذلك شيخ الإسلام في الفتح (والمأخوذ بوجه الحياة) فحق أخذ شئنا
 ما لبأن يأمس العطى الحياة منه أو من الخاضعين ولولا ما أعطاه فهو
 حرام ويلزمه رده نقل ذلك الرولى في النهاية عن الاحياء
 (فصل) في بعض معاصي العيون (ومن معاصي العيون النظر

تعزيراً ومنها أكل كل مسكر
 وكل نجس ومستقدر
 مال اليتيم أو الأوقاف على
 خلاف ما شرط الواقف
 والمأخوذ بوجه الحياة
 فصل في بعض معاصي
 العيون النظر

الى النساء الاجنبيات) وهي غير المحرم (وكذا انظر من اليهم) أي الى
 الرجال الاجانب قال الحنفى والاصح عند الراعى أن المرأة تنظر الى جميع
 بدن الرجل الاجنبى الا ما بين سرة وركبته واقول الشافى لا ترى منه
 الا ما يرى منها قال التهورى وهذا هو الاصح عند جماعة انتهى (ونظر
 العورات) سواء كانت من جنس وفيرة وصواء كانت من المحرم وغيره
 (فيحرم نظر الرجل الى شئ من بدن المرأة الاجنبية غير الحليلة) أي
 الزوجة والامة لان النظر مظنة الفتنة وهو هرك الشهوة فاللائق بحاسن
 الشرع سد باب النظر والافراخ من تفاصيل الاحوال من الشهوة
 والفتنة وعدمها والعدالة وعدمها كما يحرم الخلوة بالاجنبية ويجوز للرجل
 أن ينظر الى جميع بدن زوجته لانه يجوز له الاستمتاع بها ثم في النظر الى
 فرجها أو وجهه قبل انه يحرم لقوله عليه الصلاة والسلام النظر الى الفرج
 يورث العصى أي العمى قال صاحب المدة بولد الولد أعشى ومنهم من قال
 يورث العمى الذي ينظر والصحيح أنه لا يحرم النظر الى الفرج لانه يجوز
 له الاستمتاع به لانه محل الاستمتاع الاعظم فالنظر أولى وأما الخبران مع
 عدم دل على الكراهة والنظر الى باطن الفرج اشد كراهة واهذا يكره
 للانسان أن ينظر الى فرجه اشد كراهة ونظر السيد الى أمته التي يجوز له
 الاستمتاع بها كنظر الرجل الى زوجته سواء كانت فتنة أو مدبرة
 أو متولدة أو عرض مانع قريب الزوال كالخمس والهن وأمان كانت
 خروجة أو مكاتب أو مشركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة
 فيحرم نظره الى ما بين سرتها وركبته ولا يحرم ما زاد على ذلك أفاد ذلك كله
 الحنفى (ويحرم عليها) أي المرأة الاجنبية (كشفتى من بدنهما
 بمضرة من يحرم نظره اليها) واتفق المسلمون على منع النساء من
 الخروج كشفتان الوجه واعلم أن نظر المسحوق وهو الطواشى الى
 المرأة الاجنبية كنظر الرجل الى محارمه هذا لاكثرين وعليه يعمل
 قوله تعالى أ والتابعين غير أولى الاربة من الرجال وقيل انه كالفعل مع
 الاجنبية لانه يحل له نكاحها قال النووي المختار في تفسيره غير أولى الاربة
 أنه المفضل الذي لا يكثر النساء ولا يشتهين ~~كذا~~ قاله ابن عباس

الى النساء الاجنبيات وكذا
 نظر من اليهم ونظر العور
 فيحرم نظر الرجل الى شئ
 من بدن المرأة الاجنبية
 غير الحليلة ويحرم عليها
 كشف شئ من بدنهما بمضرة
 من يحرم نظره اليها

وضيره وأعلم أن من حبيذ كره فقط أو سالت خبيثا فقط والعين والشح
 الهرم حكمه حكم الفعل أفاد ذلك الحصني (ويحرم عليه) أي الرجل
 (وعلمها) أي المرأة (كشفتي عما بين السرة والركبة بحضرة مطاع
 - على العورات ولومع جنس) - شكل الرجل مع مثله والمراة مع مثله
 (ومحرمة) وهو من حرم نكاح أحدهما على الآخر (غير حائل) من
 زوج وسيد (ويحرم عليهما) أي الرجل والمرأة (كشفت السوات) أي
 القبل والمدير (في الخلوة لغير حاجة الخليل) من زوج وسيد أو سائلة
 فيجوز كشفهما أفيها ولولا في غرض كتبريد واقتسال وصداقة الثوب
 من الأدناس والقباع عند كنس البيت وحسب هذا يجوز كشفهما في حالة
 الجماع خلافا للرشيدى وظاهر عبارة المصنف أن عبورة المرأة في الخلوة
 السواتان فقط كالرجل لبس كذلك بل إن عبورة المرأة حرة كانت أوامة
 في الخلوة ما بين السرة والركبة ثم أعلم أنه إذا كانت المرأة أمة ففهي أجنبية
 فقال الرافعي الأصح أنه يحرم النظر إلى ما بين سرتها وركبتها وفيما سواها
 يكره وقيل يحرم مالا يبدو حالة الخدمة دون غيره وقيل أنها كالحرمة ثم قال
 الحصري ينبغي أن يفصل فيقال إن كانت الأمة شوماء أو أمة مائة مائة الرافعي
 وإن كانت جميلة كبعض جوار الترك فالصواب الجزم بالتحريم فإن بعض
 الجوارى لها حسن تام وبعض الحرائر بالعكس والمعنى المحرم للنظر
 الجمال لا بمظنة الفتان والله أسد وأما الحرمة إذا كانت تجوز فافهمي
 كالشابة لأن الشهوة لا تنضبط وهي محل الوطئ كما قال القائل في السكك
 ساقطة في الحى أي القوم لا قطة وكل كاسدة بومها ساقطة قال الروداني
 وإن بلغت مبلغا يؤمن لاقتتان بالنظر إليهما جازا النظر إلى وجهها وكشفها
 لقوله تعالى والقواعد من النساء اللاتي يرجون نكاحا فليس عليهن
 جناح أن يصعن ثيابهن والله أعلم ذكر ذلك الحصري (وحرر مع المحرمية
 أو الجنسية أو الصغير) ومن غير الجنسية (الذي لا يشتهى نظرا ماعدا ما بين
 السرة والركبة إذا كان) أي النظر (بغير شهوة) فإن كان بشهوة فهو
 حرام بالاجماع بل يحرم النظر لكل مالا يجوز الاستمتاع به ولو جماعا كان
 ينظر إلى العمود بشهوة وضابط الشهوة هي أن ينظر فيلتذتص كما أفاده

ويحرم عليه وعلمها كشف
 شي عما بين السرة والركبة
 بحضرة مطاع على العورات
 ولومع جنس ومحرمة غير
 حائل ويحرم عليهما كشف
 السوات في الخلوة لغير
 حاجة الخليل وحصل مع
 المحرمية الجنسية أو الصغير
 الذي لا يشتهى نظرا ماعدا ما
 بين السرة والركبة إذا كان
 بغير شهوة

الباجوري ثم ان هـ نظر المرأة الى المرأة كطراز حـل الى الرجل وهـ
 ذكر ثابت في نظر المرأة الى المرأة اما نظر الكافرة الى المرأة فمفسد
 خلاف وقال الغزالي الامع انما كالمسألة وقال البغوي الامع المنع واضح
 لما قاله بقوله تعالى أو نساءهن وليست الكافرة من نساءهن أي من نساء
 بطونهن ففعل هذا لا تدخل مع المسلمات في الحمام وقيل تنظر الى المسألة
 ما ينظرها الرجل وقيل تنظر ما يدور في الهمة قال الرازي وهـ هذا شبه
 وقال النووي الصحيح المسمى في النظر الى المرأة قال الامام عرابي بن هـ هذا السلام
 ان المرأة النافذة في ذلك حكمها حكم الكافرة فيجب لهي ولا في الامور منع
 الكافرات والفسافات من دخول الحمامات مع المحصنات من المؤمنات
 فان تعذر ذلك فله مبالاة ولا في الامور باسكار ذلك فله تزيين في الحرة
 من الكافرة والنافذة اما ذلك الحنفى وقال الباجوري ومحمد ذلك
 في كافرة غير محرم للمسلمين فغير محرم لو كثر لها ما لم يفتن بها الا نظر
 اليها انتهى (الاصح) أو مكية دون سن امة يفتن بها (أي حريم يدينه
 ما عدا فرج الانثى غير ماها) أي في زمن الرضا والفرج في ما يجوز ان
 تنظر اليه وقت الحاجة وتلتها نحوها حصصا المربعة ان ذلك الباجوري
 وقال الحنفى وقطع اما شى حـ بن جـ واز النظر الى فرج الصغيرة التي
 لا تشتمى والصغير وقطع بالجواز في الصغير المروزي وذكر التولي فيه
 وجهين والصحيح الجواز لتسامع الناس بذلك انتهى فرفع واذاب الخ الحنفى
 والصبي عشرة سنين وجب التفرق بينه وبين أمه وأبيه وأخته وأخته
 في المصباح لخصوص الواردة في ذلك والله أعلم اما ذلك الحنفى (ويحرم
 النظر بالاستخفاف الى المسلم) كأن يقطب وجهه في وجهه أو يشير
 اليه بالخم والخاص استنزاه كانه كفار قرى بش الله اذ رضى الله عنهم
 قال تعالى حكاية عنهم وذا صرناهم أي صر المؤمنون بالكفار يتغامزون
 أي يشير الكفار الى المؤمنين بالاعين استنزاه وقال صلى الله عليه وسلم
 لا يصل لمسلم أن يشير الى اخيه بظرة تؤذيه (والنظر في بيت الغير بغير
 اذنه) بأن يطلع من مخوفة ضيق في دار غيره بغير اذنه على حرمه قال الله
 تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الاصح في وصية دون سن
 التي يفتن بها ما عدا فرج
 الانثى غير ماها ويحرم
 النظر بالاستخفاف الى المسلم
 والنظر في بيت الغير بغير
 اذنه

من اطاع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حبل له سم أن يفتقوا فيه رواء الشجان
عن أبي هريرة وقال صلى الله عليه وسلم من اطاع في بيت قوم بغير اذنهم
فتقوا عينته فلا دية له ولا قصاص رواء القسافي وروى الترمذي حديدنا
غير يدا ولوان رجلا سر على باب لاسترله فرأى عورة أهله فلا خطيئة عليه
انما الخطيئة على أهل المنزل ذكر ذلك ابن بھر في الزاجر (أو في اخفاء
كذلك) أي بغير اذنه (و) يحرم (مشاهدة المنكر اذالم ينكر) لقوله
صلى الله عليه وسلم ما من قوم هموا بالمعاصي وفيهم من يقدر أن ينكرهم ايام
فلم يفعل الا يوشك أن يعمهم الله بهذاب من عنده (أو) اذالم (يعذر)
بمخلاف ما اذا كان معذورا كان لم يقدر على الانكار بان خاف على نفسه
أو ماله أو غيره فمفسدة اعظم من مفسدة المنكر الواقع أو يغلب على ظنه أن
المرتكب يزبد فيها وفيه عناد فان كان كذلك فيعذر (و) يفارق أي
ذلك المنكر حينئذ

أو في اخفاء ~~كذلك~~
ومشاهدة المنكر اذالم ينكر
أو يعذر ويفارق
فصل ومن معاصي
اللسان القبيحة وهي ذكر
اخالف المسلم بما يكرهه وان
كان فيه والتميمه وهي نقل
القول للافساد والخرش
من

(فصل) في بعض معاصي اللسان وحدهم القاذف وكفارة الظهار
(ومن معاصي اللسان القبيحة) بكسر الهمزة وبفتح اللام (وهي ذكر ما خالف المسلم
بما يكرهه) أي لو باذنه سواء ذكرته بنقص في بدنه أو نسبه أو في خلقه
أو في فعله أو في قوله أو دينه أو في دنياه حتى في ثوبه وداره وديارته كقولك
الحول أو السواد وقولك ابوه هندی أو فاسق وقولك انه يفتل أو سيئ الخلق
وقولك سارق أو قاتل الأدب وقولك انه وسخ الثياب (وان كان) أي المذکور
بلسانك موجودا (فيه) أي أخيك المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اعذبتم
أخاكم قالوا يا رسول الله قلنا ما فيه قال ان قائم ما ليس فيه فقدمتموه
(والتميمه وهي نقل القول للافساد) قال الفزلي وحدهم التميمه ككشف ما يكره
كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول اليه أو كرهه ثالثه سواء
كان الكشف بالقول أو بالكتاب أو بالرض أو بالإيماء وسواء كان المنقول
من الاعمال أو من الاقوال وسواء كان ذلك هيبا ونقصا في المنقول عنه أو لم
يكن بل حقيقة التميمه افشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه بل كل ما رآه
الانسان من أحوال الناس فينبغي أن يسكت عنه الا الخطيئة فكذلك فائدة
اسلم أو دفع العصبه انتهى (والفهرس) أي الاعراض بين القوم (من)

غير نقل القول) وكذا الاغراء بين الهائم ولذلك أشار المصنف بقوله (ولو
بين الهائم) كالجواب عن والغتم ومثل ذلك اغراء الكاذب على الادعي او
الغتم مثلا (والكذب وهو الكلام بخلاف الواقع) وهو من قبائح الذنوب
وفواحش العيوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب يلبس من
ابواب النفاق وقال عليه السلام الكذب ينقص الرزق وقال علي رضي الله
عنه اعظم الخطايا عند الله اللسان المستدوب وقال ابو عبد الله الطبري
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه اللهم طهر قلبي
من النفاق وفرج بين الزنا واساني من الكذب ذكر ذلك القرطبي وقال
القسبي الكذب كاهن الا مانع به مسلما او دفع به من دين انتهى (والهين
الكاذبة) لقوله صلى الله عليه وسلم ان التجار هم التجار قليل يا رسول الله
ليس قد أحسن الله التجارة قال نعم ولكنهم يملكون فبائعون ويبيعون
فيكاذبون ولما روى انه صلى الله عليه وسلم مر برجلين شبايعا شاة وبها اذان
ويقول أحدهما والله لا أنقصك من كذا وكذا ويقول الآخر والله
لا أزيدك على كذا وكذا فرب شاة وقد اشتراها أحدهما فباعها أو جب
أحدهما بالاثم والكمارة وقال صلى الله عليه وسلم من حلف على عين
بأنه لا ينقطع مال امرء مسلم فيحق لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان
ذكر ذلك القرطبي (والفاظ القذف) وهو الرمي بالزنا في مقام التعيير
والتبذير وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة واجماع الامة
أفاده الحصري (وهي) أي أفاظ القذف (كثيرة) وهي ثلاثة أقسام صريح
وكناية وتعمريض فالصريح كقوله لرجل وامرأة زنت بفتح التاء وكسرهما
أو زاني أو زانية والكناية كقوله زنات بالهمزة في الجمل أو السلم
أو غيره فإن ظاهره يقتضي الصدور والتعمريض كقوله لغيره في خصومة
أو غيرها يا ابن الحلال وأما أنافلت بزان ونحو ذلك كليس أي برأية
(حاصلها) أي الكثرة (كل كلمة تنسب انسانا أو واحدا من قرابته) أي
الانسان (إلى الزنا فهي قذف إن نسب الزنا إليه أمامر بها مطلقا) أي
سواء بالنسبة لولا (أو كناية بنية ويعد القاذف) إذا كان باظافا لا مختارا
غير مأذون بالقذف من المذوف ملتزما للاحكام خبرا من القذف (إلى

غير نقل قول لو بين الهائم
والكذب وهو الكلام
بخلاف الواقع واليمين السكانية
والفاظ القذف وهي كثيرة
حاصلها كل كلمة تنسب
انسانا أو واحدا من قرابته
إلى الزنا فهي قذف إن نسب
الزنا إليه أمامر بها مطلقا
أو كناية بنية ويعد القاذف
إلى

ثمانين جلدة) قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولان الله ذب الزنا
 أقل من الزنا فكان أقل منه حدا أفاده الحصني (والرقبتن نصفها) وهو
 أن يعون سواء كان قنأ أو مدبرا أو مكائنا أو أم ولد أو مولا أو أبا بكر
 وهم وعلماء ومن بعدهم كانوا لا يضربون إلا أربعين ولم يخالفهم أحد إذا
 ذلك الحصني (ومنها) أي من معاصي اللسان (سب الصحابة) قال صلى الله
 عليه وسلم من سب الأنبياء قتل ومن سب أصحابي جلد ومن سب عليا قتل
 سبني ومن سبني فقد سب الله رواه أحمد والطبراني حكي ذلك في سب الوهاب
 ابن أحمد في البدر المنير (وشهادة الزور) أي الكذب قال الله تعالى
 واجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور (والخلف) يضم
 الخاء (في الوعد إذا وعد وهو ينفه بالخلف) قال الله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا أوفوا بالعقود قيل هي العقود التي يتعاقد بها الناس بينهم وقيل
 الفيومي والخلف في الوعد عند العرب كذب وفي الوعد كرم انتهى (ومطل
 الغني) أي القادر على وفاة الدين لقوله صلى الله عليه وسلم مطلق الغني ظلم
 رواه الشيخان فالمطل الطالة المأتمنة بان تكون ثلاث مرات فأكثر
 فقوله ظلم أي كبيرة مفسدة أما المدافعة مرة أو مرتين فليست مطلالة فقام
 وإن كانت حراما من الصغار ومحل ذلك إذا طوأت فإن لم يطأ لم يطل فلامعية
 أفاد ذلك الشرقاوي (والشتم) وهو وصف الغير بما فيه نقص وإدراة
 (والسب) قال صلى الله عليه وسلم ملعون من سب والديه وفي رواية من
 أكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه قالوا يا رسول الله كيف يسب الرجل
 والديه قال يسب أبا الرجل فيسب الآخرا ياه حكام الغرالي «فرع» قال شيخ
 الاسلام إذا سب شخص شخصا آخر فلا تخراي يسبه بقدر ما سبه في العدد
 ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإنما يسبه بما ليس كذبا ولا قد فأنهو يا أحمق
 يا ظالم اذ لا يكاد أحد ينك من ذلك في بعض الاوقات فان معنى الخلق في وسع
 الشيء في غير موضعه ومعنى الظلم فعل منس عنه فهو ظالم انه (واللص)
 اما لحيوان أو جمادا أو إنسان وكل ذلك مذموم قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المؤمن ليس بلعان وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا ولادة الله
 ولا بغضبه ولا بجهنم وقال أنس كان رجل يسير رسول الله صلى الله عليه

ثمانين جلدة والرقبتن نصفها
 ومنها سب الصحابة وشهادة
 الزور والخلف في الوعد إذا
 وعد وهو ينفه بالخلف
 ومطل الغني والشتم والسب
 واللعن

اسب اليه تعالى ولد الوشم يكافل الله تعالى من أي لا أحد ظلم من كذب على
 الله بلا تشديد في الذال وقال الله تعالى ويوم القيامة تزي الذين كذبوا على
 الله وجوههم سودة قال الحسن هم الذين يقولون ان شئنا فاعلنا وان شئنا لم
 نقول حكاه ابن حجر في الزواج من افتراء الكفار وذلك لانه نسب الفعل
 الى مشيئته وفي الحقيقة انما ذلك بمشيئة الله تعالى (والمعنى رسول الله) قال
 الشرفاوي والمكذب عليه صلى الله عليه وسلم محمد اكبر فانتبه (والله يري
 الباطل) فالله يري هو اخباره من ثبوت حقه اولو كاه على غيره عند ما حكم
 او يحكم ارسيد اودى شوكة والباطل هو بان لا يكون له اولو كاه حق هذه
 ذلك الغير (والطلاق البدعي) كان يطاق وطونه ولو في الدرع في بعض
 اوتفاس وكان يطاقها مع آخر طهر من بعض اوتفاس او يطاقها في طهر
 وطهرها فيه وهي من تحبل ادمه غيرها وبأسها ولي يظهر من محل او وطهرها
 في بعض قبل ذلك الطهر ومن ذلك لو قسم لاحدى زوجتيه ثم طاق
 الاخرى قبل المبيت عندها فانه يأنم ويجب عليه الرجعة ان كان الطلاق
 رجعي او التجديد ان كان بائنا من ذلك أيضا لو نكحها لاسر زنا وطهرها
 ثم طلقها قبل الوضع لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم
 علم هذا ان لم تنقض حاملا كما هو الغالب والاذا قضت عدتها بالانقضاء فلا
 يحرم ملاقها اذا تطويل حينئذ انما ذلك الشريعة (والطهار) وهو
 تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بحرمه افاده شريعة الاسلام (وايه) أي ولا حل
 الطهار (كفارة ان لم يطاق) (بعدة) أي الطهار (فورا) أي
 زمن ام كان فرقة شرعية أي بان يسكت عن طلاقها بعد نقطة بما يقع
 فراقها كطلة تلك وانت طالق ولو جهلا أو ناسيا فاداه الشرفاوي (وهي)
 أي الكفارة (عترة مؤمنة) فلا تجزئ كفارة (سابعة) أي من
 عيب يحل بعمل اخلا لا ينال (فان عجز) أي المكفر عن الاعناق حسا أو
 شرعا وقت أداء الكفارة (سام شهرين متتابعين) عن كفارته فالقريب
 لا يكفر الا بالصوم لانه معسر اذا لا يشاء أو يتقطع التماسه فهو يبرم ولو
 بعذر كمرض أو سفر فيجب الاستئذان به وتبني وبخمس (فان عجز) عن
 صوم أو متابع لم يرض بدوم شهرين متتابعين أو شئ من ايدة ولا شق

وصلى رسوله والدموي
 الباطل والطلاق البدعي
 والظهار وفيه كفارة ان
 لم يطاق بعده فورا وهي عتق
 رقبة مؤمنة سابعة فان عجز
 صام شهرين متتابعين فان
 عجز

عجز

أَوْ وَفَزِيَادَةُ مَرَضٍ (أَطْعَمَ) أَيْ أَعْطَى (سَتَمِعَ سَلْبًا) أَهْلُ
 زَكَاةٍ (يَبْدَأُ) مِنْ حَيْثُ طَرَفُهُ فَالْمَجْزُوعُ الْمَجْمُوعُ لَمْ يَنْسَلِطْ كَذَلِكَ
 عَنْهُ دَائِرَةٌ لِيُجْعَلَ لِقَاعُهَا (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ مَعَادِي السَّالِ (الْمَعْنَى)
 أَيْ خِلَافَةُ وَجْهِ الصَّوَابِ (فِي الْقِرَاءَةِ وَالْجَمْعِ بِالْمَعْنَى) كَرِهَهُ الْإِسْلَامُ
 فَهُوَ وَكَهْنٌ دَالٌّ بِفَتْوَا كَسْرٍ ثُمَّ أَوْفَوْا (وَالِ الْإِسْلَامُ بِدَلَالَةِ وَجْهِهِ)
 بِكِبَرِ الْحَاجَةِ أَيْ كَسْبِهَا وَدَلَالَةِ الْإِسْلَامِ بِدَلَالَةِ وَجْهِهِ وَبِإِسْمِهِمْ
 وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا وَأَوَّلُ وَجْهِهِ رَأْسُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَيُؤْتَى بِهِ
 كَانَ السُّؤْلُ عِنْدَ سَادَتِهِمْ غَيْرَ مَرِيءٍ رَوَا لَا مَتَنٌ وَجْهُ رَأْسُهُ طَابَ
 مَا يَتَجَرَّعُ إِلَيْهِ إِلَى وَجْهِهِ عَادَةً تَبْدَأُ السُّؤْلُ وَالْإِسْلَامُ بِهِ وَلَا يَجْعَلُ بِهِ
 مِنْ عِلْمٍ عَمِّيٍّ سَائِرُ أَيْ مَقْطُوعٌ رَأْسُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَاسْتَنْبَحَ فِي
 الْأَحْيَاءِ مَنْ تَعَرَّجَ السُّؤْلُ لِمَا نَادَرَ عَلَى الْكُتُبِ بِسُلُوكِهَا تَعَرَّجَ أَوْ قَسَى
 طَابَ الْعِلْمُ وَفِي تَرْجُمَتِهِ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْأَدَبِ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْ تَدْرِي
 الْمَسْئَلُ حَرَمُ الْإِسْلَامِ كَرِهَتْهَا أَيْ تَقَاتَى بِهَا إِبْرَاهِيمُ سَلَّاحٌ أَوْ دَلَّاهُ كَاهُ
 الرَّمْلِي فِي الْهَابَةِ (وَالِدَر) وَهُوَ الْإِبْرَامُ فَرَسٌ لَمْ يَنْتَهِي (مَعْدَا حَرَامِ
 الْوَارِثِ) أَيْ مَتْنُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ (وَتَرَكْ أَوْصِيَّةً) وَهِيَ الْإِسْلَامُ الْمَعْرُوفُ
 مَضَافٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ بِدَرْجَةٍ عَمِّيَّةٍ لَمْ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَدَلَّاهُ أَيْ
 الْإِسْلَامُ (الْإِسْلَامُ أَوْ أَوَّلُ وَجْهِهِ) أَيْ رَأْسُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَبِإِسْمِهِمْ
 قَالَ هُوَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْسَلِطْ عَلَيْهِمْ أَيْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ وَبِإِسْمِهِمْ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ادَّعَى إِلَى بَرَاءَتِهِ أَوْ اقْتَصَى إِلَى فُسْخِهَا وَبِإِسْمِهِمْ عَلَيْهِ اللَّهُ
 وَالْمَلَائِكَةُ وَالْإِنْسَانُ أَجْمَعِينَ لَا تَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَهُيَا تَصَرُّفًا وَلَا رَوَاةً
 أَوْ شَيْئَانِ (وَالْإِسْلَامُ عَلَى حَسْبِ تَأْوِيلِهِ) بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْ إِبْرَاهِيمَ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَتَطَبَّقُ عَلَى سُلْطَانِهِ أَيْ يَدُلُّ عَلَى رُؤْيَاهُ حَتَّى يَدْرُوهُ الْمَعْنَى
 فِي الْإِسْلَامِ الْأَيْدَاءُ وَسَوَاءٌ سُلْطَانُ الْإِسْلَامِ وَلَدِي وَاقْتَصَى بِفَتْوَا فِي الْحَبَرِ
 جَرَى عَلَى الْعَالَمِ فِي حَقَائِقِهَا أَيْ عَلَى سُلْطَانِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَتْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَشِدَّةِ إِتْقَانِهِمْ (وَالْفَتْوَى بِعَمْرِه) مِنْ عَمَلِهِ (وَعَالِم) مِنْ بَيْتِهِ
 قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَقْبَى بَعِيرًا لَمْ يَنْسَلِطْ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِسْمِهِ
 وَالْأَرْضُ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ كَرِهَتْ عَلَى وَذَلِكَ لِمَا كَوْنُهُ أَحَدًا مِنْ حُكَمَاءِ اللَّهِ بِهِ

أَطْعَمَ بِدَلَالَةِ كَيْفَا سَلْبًا
 مَدَا وَمِنْهَا أَحَدٌ فِي الْقِرَاءَةِ
 وَأَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْمَعْنَى وَالْمَعْنَى
 بِدَلَالَةِ أَوْ حَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ
 تَصَدَّقَ بِهَا الْوَارِثُ وَذَلِكَ
 الْوَسْطَةُ بَيْنَ أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
 غَيْرِهِ وَدَلَّاهُ إِلَى عَمْرِائِهِ
 أَوَّلُ الْإِسْلَامِ وَالْحَقِيقَةُ عَمْرًا
 حَقِيقَةُ أَحَدِهِ وَالْفَتْوَى بِهِ
 عَمْرًا

علم أفاده العزيز ويوجب في كل مسافة قصر مفت كما يجب في كل مسافة
مدوي قاض ولا يكفي في اقامه واحدة واعتبر مسافة القصر فلا يزيد
كل مائة على مسافة القصر كما أفاده الارديلي في الانوار (وتعلم علم مضمون)
كعلم السحر وعلم النجوم قال صلى الله عليه وسلم أخاف على امتي مدى ثلاثاً
حيف الأعمى والايمن بالنجوم والتكديب بالقدر بحلاف الطب ما
الحاجة ماسة اليه وبخلاف التعبير وان كان تخميناً لا به حراساً
وأربعين جزاً من النيرة ولا خطر فيه أفاد ذلك الفراء في الإحياء (والحكم
بغير حكم الله) لقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم
بينهم بالقسط قال الحصني في فتح النور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
القضاء ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار قاض عرف الحق بنفسه وهو
في الجنة وقاض يعرف الحق فيكم بخلافه وفي النار قال الله تعالى كل من
ابى باهل للكم فلا يعمل له الحكم فان حكمكم فهو آثم ولا ينفعكم سواء
وافق الحق أم لا لان اسابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو
عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة عنها
ولا يعذر في شيء من ذلك والله أعلم انتهى (والندب) وهو عدم محاسن
الميت كأنه يسمع كأن يقال واكفاه واجبلناه واستداه (والتياحة) وهو
رفع الصوت بالندب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبغض الأصوات إلى
الله تعالى صوتان صوت النائحة عند مصيبة وصوت من يمار عند فرح وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعل التواضع صفين في النار صفاع من
أهل النار وصفاع من أهل الجنة ينبجون عليهم كآج الكلاب ذكر ذلك
السهرقندي في الجواهر (وكل قول) ولو نصف كلمة (يبحث) أي
يخبر انساناً رلي محرم) كقتل من له أمان من مسلم وذمي ومؤمن
ومعاهد قال صلى الله عليه وسلم من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة جاء
يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله اهـ ومثال شطرا كلمة
أن يقول أقتل فلان اهـ أفي أفاد ذلك الشرة وي قال تعالى ولا تعاونوا
على الإثم والعدوان ومعنى التعاون الحبس على ذلك (أو يترى) أي يقطع
(عن واجب) قال صلى الله عليه وسلم من أعان على مصيبة ولو بشطر كلمة

وتعلم علم مضمون والحكم بغير
حكم الله والندب والتياحة
وكل قول يبحث على محرم
أو يفتر عن واجب

كل شر يكافئها (وكل سلام يمدح) أي يعيب ويقتص (في الدين)
 وهو وضع الهوى يدعوا بحساب العقول قبول ما هو عند الرسول من
 الصلاة والسلام (أولى أحد من الأنبياء) قال صلى الله عليه وسلم أرفع
 الناس في الأنبياء وأندهم عليهم الأقربون رواه ابن عساکر (أولى
 العلماء) قال صلى الله عليه وسلم أرفع الناس أرفعهم وأدعاهم أرفعهم
 ولا تسكن الخامة ثم قل رواه البيهقي وغيره ذكر ذلك عبد الوهاب بن أحمد
 في السدر المنير (أرفع العلم) أي الشرف وما يتعلق به (أو الشرف) وهو
 في اللغة عبارة من البيان والأظهار يقال شرف الله كذا أي جعله طريفا
 ومدهبا ومنه المشرقة هكذا في التفسيرات (أو القرآن) قال صلى الله
 عليه وسلم الجلال في القرآن كفر رواه أحمد والحاكم وغيرهما (أولى
 شيء من شعائر الله) كالسجود والصلاة والمروة وعرفة ومضى ونحو ذلك (ومها)
 أي من شعائر الناس (الترتيب) أي المعنى في القصب (والسكوت
 من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) يستلزم الوجوب كما
 يعلم أنه إذا أمر ونهى تمب دأبه ويخرب بيته وتسلب أيا به قال الله تعالى
 ولتقـ من منكم أمة تهديون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ونهون عن
 المنكر وأولئك هم المفلحون في الآية بيان إيجاب ذلك وقال تعالى لعن
 الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما
 عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكرهم إليه لبيس ما كانوا
 يفعلون وهذاية التشديد ادع على استحقاقهم العنة بتركهم الله تعالى عن
 النكر فاذ ذلك انزال (وكنتم العلم الواجب مع وجود الطاب) قال الله
 تعالى وإذا حذانا من قوم ادب أو قوا الكتاب يبينه للناس ولا يكتفونه
 وهو إيجاب لتعليم وقال تعالى وإن من يقامهم أي يكتفون الحق وهم يعلمون
 وهو تحريم لا يكتفون وقال صلى الله عليه وسلم من علم علما لم يكتفه أجمعه
 الله يوم القيامة بلجام من نار وقال عيسى صلى الله عليه وسلم من علم وعمل وعلم
 فذلك يدي عظيم ما في منسكوت السموات ذكر ذلك العزالي في الأحكام
 (وتلطف بالخروج الرج) بفائدة في حكي أن امرأة ذهبت إلى الدكان
 لشرب فلما انتهت إليه خرج رجلا فاصفر وجهها من شدة الخجل فعرف

وكل سلام يمدح في الدين
 أولى أحد من الأنبياء أولى
 العلماء أو أرفعهم أو الشرف
 أو القرآن أولى شيء من
 شعائر الله ومنها التزم به
 والسكوت عن الأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر بغير
 عذر وكنتم العلم الواجب
 مع وجود الطاب رانته
 لخروج الرج

صاحب الله كان ذلك فإلما الله من ثمنها يا سخر وهكذا صار على
هيئة الاسم اتظن أنه أصم لا جلد ستره ورتها فظننت بذلك أن هذا الرجل
أصم وأنه لم يسمع خروج الريح من ساقه ببط وجهه وافرحت بذلك ثم ذهبت
ولم تشتر منه شيئا ثم أفاض الله الثور على قلب ذلك الرجل ولورقه السكت
بسبب سترها (أو على مسلم استحقارها) أي للمسلم وأعمال الحرم استحقار
ذات ذى به المستتر زأله لم يفيده من التحقير والتماون وذلك بارة بار صحت
على كلامه إذا تحبط فيه ولم ينتظم أو على أفعاله إذا كانت مشوشة كالحديث
على حفظه وعلى صنعه وعلى صورته وخلافته إذا كان قصيرا أو ناقصا
أعجب بن العيوب والعهول من جميع ذلك داخل في التحقيرية المنهي
عنها (وكنتم الشهادة) قال الله تعالى ولا تسكتوا الزهارة ومن يكتمها
فإنه آثم قلبه (أونسيان القرآن) أي بهد خطه عن ظهر قلب ويحب
أن يكون في كل مسافة مدوى جماعة يحذرونه عن ظهر قلب أو أنه
الشهر وقاى (وزلزل السلام الواجب عليك) بأن وقع السلام عليك وحدك
بحلاف ما إذا وقع على جماعة فالرد عليه مرض كفاية ومنزل رد السلام
الجواب للكتاب قال صلى الله عليه وسلم إن الجواب الكتاب حقا كره
السلام رواه الطبراني في فرع قال المتولى لو كتب شخص إلى آخر كتابا ما
استدعى منه الجواب على ظهره لم يمسكه وعليه رد والافهولة هدية بآله
الكتابة إليه وصحح النووي هذا وقال غير المتولى به في على ملك
الكتاب وللكتاب إليه الانتفاع به إباحة حتى ذلت الحصى (والقبلة)
بضم القاف أى اللثة بالقم (الحركة) أى للشهوة (للحرم) بلسان من
يجز أو حجرة (و) الحركة للشهوة (أصا ثم فرضا) لأن ذلك قد يؤدي للإفساد
(أولن لا تحل له قبله) كغير حليلة وغير ولد صغير وغير جنس فرع قال
الساجورى ويكره التقبيل في الرأس إلا لقدام من سفر أو من بعد لقاء
عرفا فله سنة من ذكر لا تباع ويسن تقبيل اليد إصلاح ونحوه من الأمور
الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لعمى ونحوه من الأمور الدنيوية كسوكنة
ووجاهة فقد ورد من تواضع لغنى اغتناء ذهب ثلثا دينه كشرح الرقص
انتهى

أو على مسلم احتقارها وكنتم
الشهادة أونسيان القرآن
وزلزل السلام الواجب
عليك والقبلة الحركة المحرم
للسكت وأصا ثم فرضا أولن
لا تحل له قبله

فصل في بعض معاصي الآداب (ومن معاصي الآداب الاستماع
 أي الاستماع إلى كلام صادر من قوم (احمده عنه) أي المقوم قال
 الحمصي في تتبع الأسماء في الحديث الصحيح من رواية ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من استمع إلى حديث قوم وهم له
 كارهون صب في أذنيه الآنك يوم القيامة رواه البخاري والآثار ما دونهم
 التوثيق والكاف هو الرصاص الآداب عدا الله من ذلك انتهى (والإيضاح)
 بكسر الميم وهو ما يضرب به الأبرار وهو من راعى في كلامه الله
 الاستماع في الغنى (والطنبور) بضم الطاء وفي الحديث من استمع
 آية الله في الدنيا لم يسمع قراءة قرآن أهل الجنة وهو ثم يوسم ويحمده
 صلى الله عليه وسلم (وسائر الأصوات المحرمة) كطبل كربة وكان
 يهتف بنفس أو كذب وكذا كرم ساوى الناس (وكلاهما استماع إلى الغيبة
 والتمجيد وسائر الأقوال المحرمة بخلاف ما إذا دخل ما يسهل السماع فهو را)
 أي من غير اختيار (مكرهه) بخلاف ما إذا رضى عنه ولو قهره فيحرم
 ذلك (ولزم الانسكار) حينئذ والازالة (القدر) على أن ذلك مع كونه
 بكما مسلما

فصل في بعض معاصي الأيدي وفي هذا السارق ودية القتل (ومن
 معاصي الأيدي التطفيف في الكيل والوزن والذرع والمرفعة
 وفي العدد قال الله تعالى ويل للطفة في الذين إذا اكتموا أموالهم
 أي منهم أي إذا أخذوا منهم يستوفون وإذا كانوا أو وزنهم يخسرون
 أي وإذا كانوا لهم أو وزنواهم أي للناس يتقصون (والسرقة) قال
 الشراقي واعلم أنه يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح
 لا فيه ترويعا قلبه وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لا
 يروع مسلما انتهى (ويجوز) أي السارق (أن يسرق ما يساوي) أي
 يساوي ربعه دل ذلك رواية (ربع دينار) أي مقرر بأخا (من
 حرزه بقطع يده اليمنى) أو لاس الكوع ولو كانت مربية كفافة الأسابع
 أو زائدتها (ثم إن عاد) أي سرق ثانية ولو ما سرقه أولا بقطعها
 (فربحه اليسرى) أي من الكعب بهدائه يده اليمنى (ثم) إن عاد فربحه

فصل في بعض معاصي
 الآداب الاستماع إلى
 قوم أحمده عنه وإلى الرما
 والطنبور وسائر الأصوات
 المحرمة وكلاهما استماع إلى الغيبة
 والتمجيد وسائر الأقوال
 المحرمة بخلاف ما إذا دخل
 عليه السماع فهو را ومكرهه
 ولزم الانسكار إن قدر
 فصل في بعض معاصي
 الأيدي التطفيف في الكيل
 والوزن والذرع والمرفعة
 ويجوز أن يسرق ما يساوي
 ربع ديناره من حرزه بقطع
 يده اليمنى ثم إن عاد فربحه
 اليسرى ثم يده

اليسرى ثم ان عاده (ربطه الخ) و يندب تعلق العتق
 المقطوع في عتقه ساعة للزحروا التمس كليل وقد امر به النبي الله عليه وسلم
 كيارواه الترمذي ثم ان عاده بذلك هو كالمسقطات اطار الله اوله ولا يقتل
 أفاد ذلك الشراوى (ومنها) أي من معاصي الدين (النهب) وهو القوة
 والغلبة على المال (والغصب) وهو التسلط على حق الغير في الواقع بغير
 سرقة ولا اختلاس والتمايب (والسكر) وهو أخذ الشيء ظاهرا نهرا من
 البيع والشراء ومن الزرع وغسيرة ذلك (والغلول) اضم الغين المججمة
 أخذ الحرام وانما يات في القسمة وغيرها بأن أخذ شيئا مما قيل القسمة
 قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة غير طهور ولا صدقة من غلول
 (والقتل) أي قتل النفس المحرمة (وفيه الكفارة طائفا) سواء كان
 القتل عمدا أو شهرا أو خطأ أو سواء كان عابثا أو متعمدا كشهادة
 زور مثلا أو بشرط كفر البترمد واما تلا وسواء كان القاتل صبيا ومجنونا
 ورقبة أو معاهدا أو غير ذلك أو غير ذلك ويشترط ان يكون المقتول
 معصوما كمال ولو بدار الحرب والذي واستأمن والحبيب وعبد نفسه
 وان لم يضمهما لان الكفارة انما تجب لحق الله تعالى لا لحق الآدمي
 وخرج بذلك الحرب الذي لا امان له ومنه الجلاذ القاتل باصر الامام طالما
 وهو جاهل بالحال لانه سيف الامام وخرج بذلك أيضا باغ وصائل ومقتص
 منه وهو تدو حربي لا امان له ولو امرأة أو صبي أو مجنون ولا كفارة على ذلك
 وخرج بالقتل غيره كالجنابة فلا كفارة فيه أفاد ذلك شيخ الاسلام في الفتح
 (وهي) أي الكفارة (عتق رقبة مؤمنة) ولو باسلام أحد الابوين
 أو قبيلا لاساق أو الدار (سليمة) من العيوب الضررة بالعمل اضرا رايينا
 ويشترط ان تكون الرقبة أيضا كاملة الرقبة في الاعتاق من الكفارة
 فلا يجزئ ثمره أو يربيعه عليه بغير الشراء بان كان أصلا أو رجعية
 متعة من كفارته وان تكون خالية من عوض فلو اعتق عبده من كفارته
 بعوض يأخذه من الرقيق كاعتقته عن كفارته على أن ترد على الفاء
 أو من الاجنبي كاعتقته عبدي هذا من كفارته بالاعتاق فقبل لم يجز
 ذلك الاعتاق من كفارته ويعتق بالعوض (فان عجز) بان لم يجز عتقه

ليسرى ثم جله العتق ومنها
 النهب والغصب والمكسب
 والغلول والقتل وفيه
 الكفارة طائفا وهي عتق
 رقبة مؤمنة سليمة فان عجز

شروطها أو وحدها وعجز عن ثبوتها أو وجدها وهي تباع ما كثر
 ثمن مثلهما (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الطهار
 ولا طعام هنا عند المجزئ الصوم اقتصارا على الوارد (وفي حقه)
 أي القتل بأب يقصد الفعل وهما الشخص بما يتلف غالبا كقتل وسحر
 وأغراق وتجويع (القصاص) وإنما وجب فيه لأنه بدل الأبل بلفظ
 فتعبر عنه كسائر اللغات (الاسماء) أي ما تحقق ولو بمجرور داس
 أو غيره (أي القصاص) على الدية) أي المال الذي هو بدل النفس
 (أو مجازا) فقوله عقوبت ذلك مجازا بالدية خفية لأنه سقط القصاص
 ولا دية وكذا أن لم يدكر الدية لا إثباتا ولا دية على المذهب لأن القتل
 لا يوجب الدية والعفو اسقاط ثابت وهو القصاص لا إثبات ممدوم وهو
 الدية (وفي الخطأ) بأن لا يقصد الفعل أو يقصد له لكن لا يقصد به
 الشخص كإدراك وقوع على غيره أو رمي شجرة أو آدميا أو غيره مما فاسد
 غير من قصده (وشبهه) أي الخطأ بأن يقصد الفعل والاداس وان لم يقصد
 به بغيره بما يتلف لا غالبا بأن كان يتلف بدرا كفر زبارة الحياط بغيره قتل
 ولم يظهر أثره أو كان لا يتلف لا غالبا ولا نادرا بأن كان على حد سواء
 كضرب غيره وتوال في غيره قتل وغير شدة حرا وبرد بسوط أو عصا خفية
 من قتل الضرب به (الدية وهي مائة من الأبل في الذكر الحرام المسلم
 وبصفة) وهو خمسون (في الأنثى الحرة المسلمة وتختلف صفات الديات
 بحسب القتل) فهي مائة في حقه وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
 وأربعون خففة أي حامل لينة ولخيرين مدين وان لم تبلغ خمس مدين
 وخمسة في خطأ من نيات مخاض وبسات لبون وبهي لبون وحقات اثاث
 وجذعات إلا أن وقع الخطأ في حرم مكة أو في الأشهر الحرم أو كان القتل
 بحرم رحم ككلام واخت مائة أعظم حرمة الثلاثة أمادية كل من اليهودي
 والنصراني ذميا كان أو مستأمنيا أو معاهدا فقات دية الحرم المسلم وأما
 دية المجوسي الذي له أمان فأحسن الديات وهي ثلثا عشر دية المسلم وأمادية
 الرقيق فكلمة قيمته ذكرها كل أواني ولو مسدرا أو مكسبا أو أم ولد سواء
 كانت الجناية عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة

صام شهرين متتابعين وفي
 حقه القصاص إلا أن عفا
 عنه على الدية أو مجازا وفي
 الخطأ وشبهه الدية فهي
 مائة من الأبل في الذكر
 الحرام المسلم وبصفة في الأنثى
 الحرة المسلمة وتختلف
 صفات الدية بحسب القتل

ومنها) أي من معاصي الأبدن (الضرب بغير حق) أي ما إذا كان بحق
 كضرب النائم والصبي إذا ترك الصلاة وقد بلغ عتبه أو غيره ذلك فلا بد
 بغير حق هو كضرب غير ذلك أو ضرب ذلك في الوجه أو بضرب غيره قال الله
 تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبن فقد اتعنوا إثمًا
 وأثمًا كبيرًا فلا تزدن أنواع حتى لو نظر شخص إلى شخص بعين التهديد
 والاحتقار بغير حق فهو ظلم أفاد ذلك الحصني (وأخذ الرشوة) بكسر الراء
 وهو ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يجعله على ما يريد كذا
 في المصباح وقال صاحب التعر بهات وهو ما يعطى لابطال حق أو لإحقاق
 باطل (واعطاؤها) أي الرشوة لقوله صلى الله عليه وسلم من الله الراشي
 والمرتشى في الحكم رواه الامام أحمد والترمذي (وأحراق الحيوان)
 بفتح الياء كالقذر بالنار (الآذى) أي الحيوان بعد الهزيمة والمفعول
 محذوف أي آذاه (وتعين) أي الإحراق (طريقة في الدفع) أي في تخمينه
 فيجوز حينئذ للضرورة (والمثلة) بضم الميم وسكون التاء أو بفتح الميم وضم
 التاء أي التعذيب (بالحيوان) كقطع أذنه لما روى عن علي كرم الله
 وجهه ورضي عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أياكم
 والمثلة ولو بالكذب العقور (والأعاب بالنرد) ويسمى أيضا الطاولات وهو
 كالمثلة وهو ذو حفر كثيرة في الخشب أو في الأرض باقى فيها نحو
 الودع المغير ثم ينقل من حفرة إلى أخرى إلا أن المثلة ليس فيها حفر بل
 لها سطوط كالشطرنج إلا أنها مخصوص بالخشب مع شحوالا حطاب
 بخلاف المثلة فإنها في الأرض مع شحوالودع لقوله صلى الله عليه وسلم من لعب
 بالنرد فقد دهمى الله ورده رواه أبو داود (والطاب) وهو خشاب كثيرة
 أو بفتح فاء أكثر طاولا وعرضها على قدر الأصابع وينقش جانبها وترى
 على الأرض (وكل ما فيه قمار) بكسر القاف أي ما لا يباح بأحد المال
 في أنواع الألعاب إلا سليمان الجمل (حتى لعب الصبيان بالجو) المراد به
 القمقع الذي يؤكل أو الجوز الهندى وهو النرجيل وكذا اللعب ببيض
 الدجاج الطيون والاوز (والكعب) وهو عظم كعب من الكلب يرمى
 إلى أعظم كعبه منوفاً قل سليمان الجمل فكل شيء فيه قمار فهو من

ومنها الضرب بغير حق
 وأخذ الرشوة واعطاؤها
 وأحراق الحيوان إلا إذا آذى
 وتعين طريقة في الدفع
 والمثلة بالحيوان واللعب
 بالنردة والطاب وكما فيه
 قمار حتى لعب الصبيان
 بالجوز والكعب

الميسر حتى لعب الصبيان بالجويز والكباب وأما الفرد وهو الطاولة فيحرم
 اللعب به سواء كان بخطراً أولاً (واللعب بالآلات الإلهة والمحرمات كالطنبور)
 يضم الطاء وانما ضم حلاء على باب مصفور وهو آلة وتران وتغنيه عود
 كالطبل (والرباب) وهو آلة خيط واحد من شعر (والزمار)
 بكسر الميم وهو آلة بزميريه من قصب أو حديد أو نيش أو خوذلك (والاوتار)
 وهو خيوط كثيرة ختمة فأكثري العود يسمى اللبب بذلك صرب العود
 عند العرب (واس الأجنبية) وهو غير محرم (حمداً) أي قصداً (بغير
 حائل) من الثياب (أوبه) أي بالحائل أسكنه (شهوة ولومع جنس)
 وهو رجل مع رجل أو أنثى مع أنثى (أو محرمية) من جنس أو غيره حتى
 يحرم المساس كل ما لا يجوز إلا بمقتضاه ولوجسادا كما صر في النظر لأن كل
 ما يحرم النظر يحرم المس (وته وير الحيوان) قال ابن حجر في الزاجر
 تصوير صور الحيوان حرام من الكيثار لاوعيد الشدة يدسواء صنعها لنفسه
 أو غيره أذفيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان بسيطاً أو ثوباً أو درهم
 أو دينار أو فلس أو أناة أو حائط أو شجرة أو نحوها وأما تصوير صور الشجر
 ونحوها مما ليس بعبوان فلا يحرم بحرام وأما الله ورسوله وحيوان فان كان
 معلقاً على حائط أو ملبوساً كتب أو عسامة أو نحوها مما لا يعد بمنتهى
 فحرام أو عمتها كسائط يداس ونحوه ووسادة ونحوه مما لا يحرم سكن
 هل يمنع دخول الملائكة الرحمة ذلك البيت أولاً لاظهاره عام في صورة
 الإطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة
 ولا فرق بين ماله ظل وماله ظل له هذا الفحص مذهب جمهور علماء الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم كالشافعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم
 وأجمعوا على تعيين ماله ظل قال القاسمي الأماورد في لعب البنات الصغار
 من الرخصة أسكن كره ماله شراء الرجل ذلك ثابتته انتهى (ومنع الزكاة)
 كاهما من إخراجها (أو بعضها) ولو قليلاً جداً (بعدم الوجوب)
 أي وجوب الإخراج والأداء (والتمكن) بحضور مل غائب سائر أو ثابت
 أو مال شخص وجوب أو دين مؤجل وبحضور أو خذل الزكاة بنية طيب من تعين
 وقشر لا يترك كل منه غالباً ونحوه لمالك من مهم ديني أو ديني كماله رأ كل

واللعب بالآلات الإلهة والمحرمات
 كالطنبور والرباب والسرمار
 والاوتار واس الأجنبية
 حمداً بغير حائل أو به شهوة
 ولومع جنس أو محرمية وتصور
 الحيوان ومنع الزكاة أو
 بعضها بعد الوجوب والتمكن

وقدرة على غائب ثابت أو على أصنافه دين حال بأن يكون على ما حاصر
 (واخراج مالا يجزئ) كخراج صغير ومعيب ومريض من مكسب أو من
 (أو أعطائها) أي الزكاة (من لا يستحقها) وهو غير الأتباع المأثرة
 التي تقدم ذكرها (ومنع الاجبر أجرته) قال الحصني في قبح النفوس قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
 رجل أعطاني العهد ثم غدروا به رجل باع آخر ما كل غشه ورجل استأجر أجيرا
 فاستوفى منه ثم سمى له ولم يعطه أجره روى البخاري انتهى (ومنع المضطر
 ما يسده) أي ما يمسك به قوته ويحفظها من الطعام وإن اجتاعه المالك
 في المستقبل ويجوز للمضطر أخذ ما هو عليه قيمته (وعدم انقاذ غريق)
 أي ترك اخراجه من الماء قبل الموت وبعبده (من غير علمهم) أي
 في منع المضطر وعدم الانقاذ فرع قال الشافعي لو أشرقت سفينة
 فيها متاع وراكب على غرق وخيف غرقه واجتماعها جاز طرح متاعها كله
 في البحر لرجاء سلامتها أو بعضها لرجاء سلامة الباقي ووجب طرح كله
 أو بعضها وإن لم يأذن مالكه لرجاء نجاته كمن سرق من ثوبه ثوبا فحرقه
 ويحب القاء ما لا روح فيه لتخليص ذي روح والقاء الدواب لا بقاء
 الأدميين وإذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان طرح مال
 غيره بلا إذن منه ضمن كالكل المضطر طعام غيره بغير إذنه انتهى (وكتابة
 ما يحرم النطق به) لأن القلم أحد اللسانين للإنسان لأن الكتابة به تدل على
 عبارة اللسان كما قاله على النبتيني ولذلك قال الغزالي في البراية فاحفظ القلم
 عما يحجب حفظ اللسان منه (والخيانة وهي ضد النصيحة فتشمل) أي الخيانة
 (الأفعال والأقوال والأحوال) وقد يقال دلالة الحال أقوى من دلالة المفعول
 قال الفيومي في المصباح وفرق العلماء بين الخائن والسارق والغاصب بأن
 الخائن هو الذي خان ما جعل عليه أمينا والسارق من أخذ خفية من
 موضع كان ممنوعا من الوصول إليه وربما قبل كل سارق خائن دون عكس
 والغاصب من أخذ بجهارا معتمدا على قوته انتهى «فائدة» قال شيخنا
 يوسف في فتح القادر المرید قال ابن حجر كان السارق إذا أراد أن يصيب أحدا
 وعظوه سرا حتى قال بعضهم من وعظ أخاه سرا فقد نكحه ومن وعظ على

واخراج مالا يجزئ أو
 أعطائها من لا يستحقها
 ومنع الاجبر أجرته ومنع
 المضطر ما يسده وعدم انقاذ
 غريق من غير علمهم
 وكتابة ما يحرم النطق به
 والخيانة وهي ضد النصيحة
 فتشمل الأفعال والأقوال
 والأحوال

رؤس الناس فانما وجبه وقد تكون التسمية فرض عين وقد تكون على
الكفاية وفي البرجتي قد كان صلى الله عليه وسلم يوصي اصحابه وبناتهم
بوصية تنفعهم وتنفع من بعدهم فمن وصاياهم صلى الله عليه وسلم لبعض
اصحابه - مع الوضوء يركع في عمرتك وسلم على من لم يركع في عمرتك
واذا دخلت على اهل بيتك فسلم تسليما ثم اركع ركعتين في صلاة الفجر فانها
صلاة الاوابين قبلها وارحم الله من صلى في ركعتين ركعتين في يوم القيامة
اتمى

فصل في بعض معاصي افروج وفي حد الزنا (ومن معاصي الفرج
الزنا) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الزناة يأتون يوم القيامة تشعل
فروجهم نار ايعرفون بين الخلائق بنفن فروجهم يسحبون على وجوههم الى
النار فاذا دخلوها يكذبونهم مالك دروهمان قالوا لوضع درع الزاني منها على
جبل لا يصير مادا ثم يقول مالك معاشر الزانية اكونوا عيون الزناة بمساير
من نار كما نظرت عيونهم الى الحرام وغلوا ايديهم كما مدت الى الحرام وفيدوا
ارجلهم كما مشت الى الحرام فبقية ملون بهم ذلك ذكر ذلك السهرقندي
في الجواهر (والاوط) وهو ابلاج الخشفة او قدرها في دبر ذكر اواني
ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله الى رجل اقر رجلا او امرأة
في الدبر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعمل عمل قوم لوط
لم يلبث في قبره الا ساعة واحدة ثم يبعث الله اليه ملكا يشبه الخطاف
فخطفه برجليه ويطرحه في بلاد قوم لوط ويكتب على جبهته آيس من
رحمة الله ذكر ذلك أبو الالبث السهرقندي (ويحد الحرام المحصن) بأن
كان كافرا او ابدا لوط في نكاح صحيح (ذكر اواني) لونا والاوط
(بالرجم بالحجارة المعتدلة) لا يحصى بيات خفيفة شلا يطول تعذيبه
ولا بمحضرات لثلاث فقه فيثوث التشكيل المقصود والاختيار أن يكون
نارتي من الكف ولا يربط ولا يقيد ويجب أن يتوقى الوجه أو بالامر أي
الطين المستحبر (ح- في موت) نعم ولا رجم على الموطوء في دبره بل حده
كالمبكر (و) يحد (غيره) أي غير المحصن (بجائته جلد) أي
ولا تقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة

فصل في ومن معاصي
الفرج الزنا والاوط ويحد
الحرام المحصن ذكر اواني
بالرجم بالحجارة المعتدلة حتى
يموت وغيره بجائته جلد

(وتنفر ببسنة) أى إلى مسافة القصر فيكون القصر إلى الإمام لان هـ
 غرب إلى الشام وهـ مار إلى هـ وعلينا إلى البصرة فلا يكون القصر إلى
 مادور مسافة القصر ويكن تغريبه إلى بلد معين فلا يرد إلى الشام
 وذلك (للعروب صف ذلك للرفيق) ولو بهضافه خمس مائة مائة
 نصف مائة لقوله تعالى فإذا أحصر فإن أتى بفاحشة فعليهن نصف ما حصل
 المحرمات أى الحرائر من المذئاب والمسرادات الجمل لان الرجم قتل والقتل
 لا يذهب أما ذلك الشر بينى (ومنها) أى من معاصي الفرج (أما بيان
 الم ثم ولوه ليه) أى سواء كانت أ كولة أم لا والصحيح في ذلك القصر
 فقط لا الحد لقول ابن عباس رضى الله عنهما ما ليس على الذى باقى الهيمة
 حد ورواه النسائي ومثل هذا لا يقوله إلا من تعلم من النبي صلى الله عليه
 وسلم وإذا انتفى الحد ثبت التزير لانه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة
 ولا دية ولان ذلك فرج لا تميل إليه العسل السليمة فلا يشتمى طبعها فلا
 يحد لان الحد انما شرع زاجر ما يشتمى الا ترى ان الشخص لا يحد بشرب
 البول لما ذكرنا وهذا القول نص عليه الشافعي وقطع به بعضهم ولو أوجب
 في مخرج ميتة فلا حد على الرابع لانه لا يشتمى طبعها والله أعلم فذكر ذلك
 الحنفى في كفاية الاختيار (والاستمضاء) بالثوب وبالماء أى تعمد انزال
 المني (بغير الخلية) أى للزوجة والامة اما هـ فبما نزل (والوطئ)
 للخلية (في الحيض أو النفاس) ويسن ان وطئ الحائض في قبلها ولو
 بزنا اذا كان عامدا واختاراعا لما بالتحريم وبالحيض أن يتصدق بدينار
 أو بما يساويه ان وطئها في اقبال الدم أو في حال تزايد أى قد ريب من
 انصفه من ثوبين نصفه كبقية المعاصي ان وطئها في دياره أى ما بعد أو اتق
 تناقصه ويستمر إلى الغسل فاذا وطئ بين الانقطاع والتطهير من التصدق
 بما ذكره ويكرر التصدق بذكر الوطئ وان لم يتصدق عما قبله لقوله صلى
 الله عليه وسلم اذا واقع الرجل أهله وهى حائض اركان دما أحمر فابتصدق
 بدينار وان كان أصفر لم يمتد صدق به فدينار ر رواه أبو داود والحاكم
 وكالحائض في جاذ كرا النفساء أما ذلك شيخ الاسلام والشافعي (لحيض
 انقطاعهما) أى الحيض والنفاس (وقبل الغسل) أى أو قبل

وتنفر ببسنة القصر ونصف
 ذلك للرفيق ومنها أتيان
 اليها ثم ولوه ليه والاسم
 بيد غير الخلية والوطئ في
 الحيض أو النفاس أو بعد
 انقطاعهما وقبل الغسل

التيهم عند عدم المساءد مذهب أكثر أهل العلم قال البغوي ومذهب أبو
حنيفة إلى أنه إذا انقطع دمها لا أكثر الحيض وهي عنده عشرة أيام يجوز
للروح فثبها قبل الفسل وقال مجاهد ومطاوطة وسادغيات فرجها
يجوز للزوج عشاها قبل الغسل انتهى (أورد الفسل الآية أو) بعده
(مع فقد شرط من شروط) لا الفسل الحاصل عن الآية أو شرط
لا يصح فوجود الفسل حيث ذكره وهو حرمة الوطئ في حال الحيض
والنفاس إن لم ينهين له فزوايا لا حرمة لأنه تركب أخف المفردتين
لرفع أشدهما بل ينبغي وجوبه حيث وفاس ذلك محل الاستمتاع به
حيث تهيئ كذلك فالوطئ في الحيض مقدم على الزنا والاستمتاع مقدم
على الوطئ في الحيض وعلى الزنا ولو تعارض وطئ زوجته في دبرها مع الزنا
بأن انسدا قبل قدم الأول لأنه الاستمتاع مما في الجملة ولأنه لا حد عليه
بذلك أما ذلك الشراوى (والكشف) لا عورة (عند من يحرم نظره)
وهو الاجنبى (اليه) أى التكشف (أولى الخلوة لنفسه بغرض)
حاجة إلى التكشف بخلاف ما لو احتاج إلى ذلك لاغتسال أو استحذاء
وهو إزالة شدة الحرارة بالحديد أو نحو ذلك فإنه لا يحرم كما أفاده الرملى
(واستقبال القبلة أو استدبارها) في القضاء (بيول أو غائط من غير حائل)
من ثوب أو جدار أو شجرة (أو) وجد الحائل لكن (كان بعد عنه
أكثر من ثلاثة أذرع أو) لم يبعد عنه لكن (كان) أى الحائل (أقل
من ثلثي ذراع) فيحرم ذلك (إلا في المعتد لذلك) أى لاخراج البول
أو الغائط فلا يحرم قال الرملى في شرح هدية المتاصح والحاصل أن استقبالها
واستدبارها في قضاء غير معتد لذلك بلا سترة حرام أو في غير معتد لذلك بستره
بخلاف الأولى وتسكت في أن تكون السترة من زجاج أو في معتد ولو بلا سترة
لا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الأولى انتهى (والغوط على القبر) المحترم
قال الحصنى ويحرم البول على القبر كما يحرم الجلوس عليه انتهى (والأول
في المسجد ولو في آياه) على الرابع المتيقن به كما أفاده الحصنى ومثل المسجد
رحبة الحرم (وعلى المعظم) كوضع نسك شقيق كالجمر والشعر والقرح
والصفا والمروة بخلاف عرقه وضرد لقة يميني لسانها كما في السكرى من

أو بعد غسل الآية أو مع فقد
شرط من شروطه والكشف
عند من يحرم نظره اليه
أولى الخلوة لنفسه بغرض
واستقبال القبلة أو استدبارها
بيول أو غائط من غير حائل
أو كان بعد عنه أكثر من
ثلاثة أذرع أو كان أقل من
ثلثي ذراع إلا في المعتد لذلك
والغوط على القبر والبول
في المسجد ولو في آياه وعلى
المعظم

بعض العلماء في فرع ذكر ابن عجيل يعني في الجملة من كتاب الملل
 آداب حسنة لقاضي الحاجة وهي ان يعرف ان الخلا اسم شيطان موكل
 بذلك الموضع فاذا اتى الخلا فينبغي ان يعلم انه يقصد للشيطان فليحذر كيده
 وابقل من اتيانه بقلة الطعام وان يعيش في تواضعا متكررا في زينة مفاقه
 عليه حسين اطعمه وصفاه وأخرج عنه حين آذاه وان لا يسرع اليه عدوا
 من غير حذر وان يقف على باب الخلا ويحول اللهم اجعل دخولي عبرة واطم
 الاذي مني برحمة ترحمني بها فان الشيطان يباعد اذالك ولا يصرفني
 البول ولا على ما يخرج منه من العذرة فيبتلى بالوسوسة وصفرة الاسنان
 ويبتلى بالدم هو واولاده أو أحد من عقبه ولا يستاك على رأس الخلا فانه
 يورث النسيان ويذهب البصر ولا يخط فانه يورث العمى ولا يقاب خاتمه
 مرة بعد اخرى فان الشيطان يأوي اليه ويقوم وليا هما يخرج منه
 فان فيه شفا من الادواء ويجهل ان يجعل بينه وبين السماء سترة فمن فعل
 ذلك امطرت عليه الرحمة من عنان السماء واذا يقوم فليتمدد على عينته
 فيوقى الحكمة ولا ينظف فرجه بالارض فان الارض تخافه يوم القيامة
 ولا يقتل قلة في تلك الحالة بل يدفنها ولا يلقى ما يستنجي به على رأس ما يخرج
 منه من بول أو عذرة فمن فعل ذلك تدودت اسنانه وغلبت عليه الرياح
 ولا يقوم حتى يشد سراويله فمن دام على القيام قبل شد سراويله تدودت بطنه
 وغلب الدم عليه حتى يكون موته منه ولا يشتغل بشئ من الالهال ولا يفرض
 عينيه فان ذلك يورث النفاق في القلب ولا يحمل الماء معه الى الخلا بيساره
 فذلك فعل الشيطان ولا يضع يديه على صدغيه فيجعل رأسه بينهما فان ذلك
 يورث قساوة القلب والبرص ويذهب الرحمة والحياء ولا يستند الى حائط
 وغيره فانه يذهب ماء الوجه وينفخ البطن بل يقعد على قدميه معقدا ارجلهما
 ولا يضع يده اليسرى على اليمنى فان ذلك مقعد الشيطان ولا يضع رأسه
 على ركبتيه فان من فعل ذلك كان موته بداء البطن واخذ فرجه بين أصبعيه
 اليساية والوسطى حتى يفرغ وأما المرأة فانها تضح أطراف أصابع يديها
 اليسرى على عاتقها فهو أقطع لبواها وأنظف والرجل يفرج بين رجليه
 وفخذيه ليستوى ظهره ويخرج بوله مستويا أما المرأة فانها تضم أطراف

رسد بنم ابدته الى بعض بنجر بر يواه امة نوبلا به بها انتهى (وترك
الكتاب بعد البلوغ) أي وبعد الاحتمال للختان في الاقل الواضح كما
قاله القسبي والداري على وجوب الختان قوله تعالى ثم اوجبتنا اليك ان
اتبع علة ابراهيم حنيفا ركان من ملته الختان والواجب في ختن الرجل قطع
جميع الجلدة التي تقطع الحشفة وفي ختن المرأة قطع حزمه بطلاق عليه
الاسم من يظهرها اما الصغير والمجنون ومن لا يتحمل الختان والخنثى
فلا يجب ختنهم ومن مات دون ختان لم يحنث كما اعادة القسبي

(فصل في معاصي الرجل) ومن معاصي الرجل المشي في مصيبة
أي لاجلها (الشي في سعاية) أي وشي (بمسلم) الى نحو
السلطان (أو قتلته) أي المسلم (أو فيما يضره) أي المسلم
(بفسير حق) كالقبس امورات المسلمين والبحث عن عبودهم قال الله
تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احزنوا مأنا
وانما مبينا (واباق العبد) من السيد (والزوجة) من زوجها فذلك
نشوز (و) اباق (من عليه حق مما يلزمه من نكاح أو نفقة)
أي لازوجة (أو برؤاها) أي طاعتها والاحسان اليها ومن ذلك
الانفاق والاعفاف وهو ان يمسك الابن مستهنا بالخلية ويعون عليها
(وتربية الاطفال) من تهدهم بقل جسدهم وقياسهم ودينهم وكفهم
وربطهم في الهدى وشر بكم ايتام وارمحل الاطفال في وجوب التربية
المجنون (و) من معاصي الرجل (التجتر في المشي) كالقائل اترى بلن
السيد على غير هيئة معتدلة أو نحو ذلك وفي فتح النفوس قال مالك بن دينار
للها ب بن أبي صفوة أمير البصرة وهو يتجتر في أبواب خيلاء ارفع من ثيابك
فقال له المذهب أو ما تعرفني قال بلى أولك نطفة مدرة وآحرك حبيبة قدرة
وانت فيها بين ذلك فعمل العدة اه (وتخطي لرقاب) أي رقاب الناس
(الافرجة) أي سعة ولو بلا خلا بان يكون بحيث لو دخل فيه لوسع قال
الشيخ عطية المجمع غير مراد في كره التخطي ولو رقبته واحدة والمراد ما قرب
من الرقبة وهالكف وهو ان يرفع رجله لاهل متكب واحد كان يكون
جاالسا جائب الحائط وأما المروء بين الصفوف فلا يضر ولا يكره والمعتد

وترك الختان بعد البلوغ
(فصل في معاصي
الرجل المشي في مصيبة
كالمشي في سعاية بمسلم أو
في قتله أو فيما يضره بشي
أو اباق العبد والزوجة
ومن عليه حق مما يلزمه من
نكاح أو دين أو نفقة أو
برؤاها وتربية الاطفال
والتجتر في المشي وتخطي
الرقاب الافرجة

ان كراهة تخطي الرقاب كراهة تزيه انتهى ونقل من صاحب العدة ان
 تخطي الرقاب يوم الجمعة صغيرة ونقل عن أبي حامد قهرجه (والسرور بين
 يدي المصلي) فيحرم ذلك وان لم يجد المسار سبيلا آخر (اذا كانت شروط
 السترة) فالسترة نحو العود والعصا والسجادة والخط على الارض
 وشروطه ان يكون ارتفاع نحو العود والعصا اثني ذراع فأكثر وكذا
 امتداد السجادة والخط وان يكون بين ذلك والمصلي ثلاثة أذرع فأقل (ومد
 الرجل الى شيء من (المصنف) أو كتب الله لم كاحكام المداين من
 العلماء (اذا كان غير مرتفع) ويسن ان يقبض للمصنف ويسن تطييبه
 وجهه على كرسى وتقبيله حكاه المداين عن العلماء (وكل مشى الى محرم)
 كالشي الى باب سلطان ظالم فانه تواضع واكرام له وتكثير لواده واعاقلة
 على ظلمه فان كان ذلك لسبب طاب ماله فهو سهي الى حرام وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من تواضع اغنى ماله اغناء ذهب ثلثا دينه وهذا في عصى صالح
 فباطل بالبغي الظالم كما أفاده القراني وقال عبد الوهاب بن احمد قال
 صلى الله عليه وسلم من كثر وادق قوم فهو منهم رواء أبو يعلى وغيره (وتختلف
 عن واجب) كملا للجمعة والجماعة وطلب العلم الواجب
 ﴿فصل﴾ في جملة معاصي الايدان وفي حد قاطع الطريق (ومن معاصي
 البدن عقوق الوالدين) وهو ما يتأذيان به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من عقوق والديه فقد عصي الله ورسوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 سب والديه نزل على جسمه حجر بعد كل قطرة نزلت من السماء الى الارض
 ذلك أبو الليث في الجواهر (والفرار) أي الانصراف (من
 الزحف) أي صف القتال بعد ملاقاته مع مقاومتهم العدو وان زادوا على
 مثلهم كثرة أقوياء من مائتين وواحدة صفاء (وقطعة الرحم) أي القرابة
 وان بعدت وانتفى أثرها وهو من الكبراء أفاده ذلك الرمي (وايذاء الجار)
 الى أربعين دارا من كل جانب أفاده الرمي (ولو كفره أمان) كما يستأمن
 والمعاهد (أدى ظاهرا) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يؤدى جاره ذكرا لى (والتمضيض بالسواد) في الشعر
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الصفرة حساب المؤمن والحمره حساب المسلم

والسرور بين يدي
 المصلي اذا اكملت شروط
 السترة ومد الرجل الى
 المصنف اذا كان غير مرتفع
 وكل مشى الى محرم وتختلف
 عن واجب
 ﴿فصل﴾ ومن معاصي
 البدن عقوق الوالدين
 والفرار من الزحف وقطعة
 الرحم وايذاء الجار ولو
 كفره امان اذى ظاهرا
 والتمضيض بالسواد

والسواد خضاب السمر رواه **عنه** **أبو** **داود** **وقال** **الزملي** **في** **النهاية** **ويكره**
أن **يذهب** **الشيب** **من** **المحل** **الذي** **له** **طاب** **منه** **أرأيت** **شعره** **وبس** **عنه**
سائيا **وغفره** **انتهى** **«فرع»** **ويجوز** **في** **المرأة** **ومثل** **شعر** **رأسها** **شعر**
أرمي **طائفا** **سواء** **أذن** **الزوج** **أو** **السيد** **أم** **لا** **وسواء** **من** **شعرها** **أو** **من** **شعر**
غيرها **وسواء** **كان** **ظاهرا** **أم** **مخفيا** **ومع** **ما** **أضاح** **شعر** **جسد** **تحت** **شعر** **حمار**
وفرس **ميت** **أذن** **الزوج** **أو** **السيد** **أم** **لا** **أما** **شعر** **طاهر** **ركش** **عرف** **من** **مد** **في**
فم **أن** **كان** **بها** **زوج** **أو** **سيد** **والأحر** **كما** **أفاده** **الزملي** **وعطية** **(وتشبه**
الرجال **بالنساء** **وعكسه)** **قال** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **اعتق** **الله** **على** **المتشبهين**
بالنساء **والمتشبهات** **بالرجال** **أي** **يتخلفون** **بأخلاق** **النساء** **وحركاتهن** **وكذا**
العكس **(واسباب** **التوب)** **أو** **العوطة** **المشرد** **مها** **رسته** **أو** **السراويل**
أي **أرخا** **ذيله** **وأرساله** **حتى** **يجبوا** **والنساء** **عبر** **بصبي** **الأرض**
(الغيبلا) **بضم** **السا** **والمدا** **أي** **لانتفاخ** **والتعاطم** **قال** **الزملي** **وعلى** **ذلك**
القد **يحمل** **قوله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ما** **جاوز** **السك** **ير** **هو** **في** **النار** **ويجوز**
للرأة **والنكثي** **اسبال** **ذلك** **على** **الأرض** **طالبا** **للجنة** **لأن** **الغيبلا** **انتهى** **قال**
الله **تعالى** **وثيابك** **فطهر** **قال** **طاووس** **أي** **وثيابك** **تقصر** **فأرتقصير**
التياب **طهرة** **أما** **حكماء** **الغوى** **(والحناء** **في** **الأيدي** **والرجلين** **للرجل**
بلا **حاجة)** **فإن** **ذلك** **من** **التشبه** **بالنساء** **لأنه** **مطلوب** **أما** **كما** **قاله** **الزملي** **في**
النهاية **وبس** **للرأة** **المزوجة** **أو** **المملوكة** **خضب** **كحما** **وأقدمها** **بالحناء**
تعيما **لأنه** **زينة** **وهي** **مطلوبة** **منها** **الحليها** **انتهى** **(وقطع** **الفرض)**
من **مسألة** **وصوم** **(بغير** **هذر)** **من** **انقضاء** **من** **وقع** **في** **هالكه** **وحصول**
المشقة **الشديدة** **في** **الصوم** **وأما** **النفل** **فيجوز** **قطعه** **مطلقا** **(وقطع** **فل** **الحج**
والعمرة) **لأن** **بها** **هما** **كالفرض** **ولذلك** **لم** **يمر** **الفرض** **من** **العمل** **في** **النية**
(ومما **كأن** **أؤم)** **أي** **مشابهته** **في** **القول** **والفعل** **(استمراجه)** **أي** **على**
جهة **السخرية** **والاستهزاء** **بذلك** **المؤمن** **(والنجس)** **أي** **التذيع**
والبحث **(على** **عورات** **الناس)** **أي** **هو** **بهم** **قال** **شعيب** **الحريفي** **وعن**
عبد **الله** **بن** **إسماعيل** **المؤذن** **رحم** **الله** **تعالى** **قال** **كنا** **نطوف** **حول** **الكعبة** **وإذا**
برجل **متعلق** **بأستار** **الكعبة** **وهو** **يقول** **لا** **إله** **إلا** **هو** **أخرجني** **من** **الديار** **سلما**

وتشبه الرجال بالنساء وكس
 واسأل التوب لأبلا
 والحناء في الأيدي والرجلين
 للرجل بلا حاجة وقطع
 الفرض بغير هذر وقطع
 الحجة والعمرة ومما كأن
 أؤم استمراجه والنجس
 على عورات الناس

لا يزيد على ذلك شيئا فقلت له لم لا تريد على ذلك الله ما شئت فقال لو هات نصيبي
كنت تعذر في قلت ومما مضى قلت قال كان لي اخوان وكان اكبرهم مامونا
اربعين سنة احسب اني احضره الموت دعا بالمهف فظننت اني قد تركت به وشرا
منه شيئا فخذ به واشهد على نفسه من حضرته برئ مما فيه ثم غدر الى
دين السكائر ومات اقصرا ثم اقبل دفن اذن الاخر ثلاثين سنة فلما حضره الموت
فعل كما فعل الاخ الا كبر فمات على النصرانية فهو ذاب عنه من مكره واني
خائف على نفسي ان اكون مثلهما فادع الله تعالى لي ان يحفظ علي ديني
فقلت له ما كان ذنبهما فقال كانا يتبعنا مورث الناس وينظران الى
الشهيدان المردان ثم اعاذنا الله من ذلك (والوشم) في الخد او اليد او غير
ذلك وهو غير زها بيرة ثم يذرعها النور وهو دخان الشحم حتى يحضر قال
عليه السلام لعن الله الواثمة والوثائمة (وهجر المسلم فوق ثلاث) من
الايام هم ما غضب عليه اقله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه
فوق ثلاثة ايام فن هجره فوق ثلاث فمات دخل النار واثمة هجره اكثر
من الثلاث ان واجهه ولم يكلمه حتى بالسلام اما لو لم يواجهه فلا حرمة وان
مكث سنين نكح المدايني من ابن هجر (الا عذر شرعي) ككون المهجور
محرقا سقا او مبتدع وان كان هجره لا يقيد ترك الفسق نعم لو علم ان هجره
يحمده على زيادة الفسق امتنع وكصلاح دينه اودن الهاجر فيوزر ولو جميع
الدهر افاد ذلك الشرفاوي (وبجاسة المبتدع او الفاسق) بشرب خمر
او ترك واجب او مفاخرة محظورة (للاناس) وهو ضد التنفير
قال عليه السلام من اتهم صاحب بدعة ملائكة تلبه آمنا واما نا ومن اهان
صاحب بدعة آمنة الله يوم الفرع الا كبير ومن الان له ارا كرهه او لقبه
بشركة اسحق بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ذلك
الغزالي (وليس الذهب والفضة) في الحلى كخخال وسوار ونحو ذلك
وفي المنسوج في ثوب والموه (والحرير او ما كثره وزناته) أي الحرير
دون مكسه بقينا (لرجل البالغ الا خاتم الفضة) أي يحرم على الرجل
البالغ ومثله الخنثى استعمال الحرير وما كثره حرير وزنادون مكسه
والمنسوج كله أو بعضه بذهب او فضة والموه باحدهما اذا حصل عاذا كمر

والوشم وهجر المسلم فوق
ثلاث الا لعذر شرعي
وبجاسة المبتدع او الفاسق
للاناس وليس الذهب
والفضة والحرير او ما كثره
وزناته للرجل البالغ
الا خاتم الفضة

شيء بالعرض على ان اراد ان صد الذهب او الفضة فلا يحرم ذلك لا تمام
 ظهور اسراف قال الحسن في وقع النفوس في الحديث الصحيح من روايه عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه لا تلبسوا الحر يربا من لبس الحر في الدين
 يلبس في الآخرة رواء البخاري ومسلم ويحوز للولي من الاب والجند
 والافاض والام والاح الكبير الياس الحر يربا في ولو سراعاً ولو أكثره
 منه والمنسوج والمهود وتزينه بالطل ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيده
 الياسه نعلان ذهب حيث لا اسراف فانه كما أدبه الرمن والشرقاوي
 ويسن للرجل حاتم فضة لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ حاتم من فضة روه
 الشيهان كما حكاه شيخ الاسلام والافضل كونه في حاتم اليماني والسنة ان
 يعمل الفص بماء يلى كونه كما أفاده الشرييني (والخلوة بالاجنبية) بان لم تكن
 هناك امرأة أخرى بخلاف اذا كانت لا يسمى حية لندوة فائدة
 قال القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل ليس فيه غيبه لايكون ذلك
 خلوة محرمة وهو ظاهر في المسجد المطروق انتهى (وسمى المرأة) وان
 قصره في فرض الحج من حج نزل أو حرمة أو يبرهما (بغير محرم) من
 الزوج والعبد الثقة فبحرم ذلك ولو مع النسوة وان أذن الزوج فلا يجوز ان
 يخرج خارج السور ولو مع النسوة والثقات أو أذن الزوج بل لا بد من
 خروجه أو الجهر أو ابدان الثقة فبايقع الأمن من خروج النساء الى المقابر
 خارج السور معصية يجب منعهن منه نبيه على ذلك الشرقاوي
 (واستخدام الحر كرها) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب الرفق
 في الامركه ذكره الرمن (والاستخفاف) أي الاستهزاء (بالعلماء)
 وبالامام العادل أي غير الجائر (وبالشائب المسلم) قال صلى الله عليه
 وسلم ليس منا من لم يوقر كبيرنا ولم يرحم صغيرنا ولا يعرف له المناحقه رواء
 الترمذي وغيره كذا في البدر المنير وقال صلى الله عليه وسلم اكرموا العلماء
 فانهم عند الله كراما وكان صلى الله عليه وسلم من احلال الله اكرامه
 الشبهة المسلم ومن تمام توفير المشايخ ان لا يشكهم ايديهم الا بادن وفي
 الخبر ما وقر شاب شيخا الا قبض الله في سنة من يوقره (ومعاده الولي)
 وهو ما يعني الفاعل فهو من قوال طاعته من غير ان يتخلله اعيان او ايا

والخلوة بالاجنبية وسما
 المرأة بغير محرم
 واستخدام الحر كرها
 ولا تخفاف بالعلماء وبالا
 العادل وبالشائب المسلم
 ومعاده الولي

بمعنى المفعول فهو من نحو الى عليه السلام الله تعالى لا يشاءه ~~من~~ في
 التعريفات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قال من جادى لي
 وابا فقد اذنته بالحرب اى اعلمته اى محارب له افا ذلك ابن جبر في الروايج
 (والاعانة على المعصية) كاطعام مسلم لم مكاف كافرا مكافا في شهر رمضان
 لانه تسبب في المعصية واعانة عليها كما افاده الشراوى (وترويج الزائف)
 وهو ما يرد به بيت المال من المبراهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من
 سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها
 لا ينقص من اوزارهم شي وقال بعضهم انفاق درهم زيف اشد من سرقة
 مائة درهم لان السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت وانفاق الزيف
 سنة سيئة يعمل بها من بعده فيكون عليه وزرها بعد موته الى مائة سنة او مائتي
 سنة الى ان يفتى ذلك الله بهم حتى كلفه عند ذلك فينبغي ان يطرحه في بحر بحيث
 لا تمتد اليه اليد فارفسد بحيث لا يمكن التعامل به جاز كما افاده الغزالي في
 الاحياء (واستعمال اواني الذهب والفضة) اى سواء كلها منهم ما او بعضها
 منهم ما وبعضها الاخر من الخحاس مثلا (واقتناؤها) اى اقتناؤها كان
 يضرها على الرف من غير استعمال لانه يحرق الى استعمالها قال الرافعي في
 شرح حديث الناصح في حرم استعمالها عند وجود غيرها الذكروا وصيبا
 والا تبي ولو صغيرة فيمتنع على ولي الصغيرة تمكينها من استعمال ذلك وكذا
 يحرم اقتناؤها ولا اجرة لمانعها ولا ارض على كاسرها والاصل في ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا في آنية الذهب والفضة ولا تشربوا في مصافها
 اى الآنية ويلحق بالآنية غيبها حتى المروء الذي يكتمل به والمكحلة
 اتخذان من كل من الذهب والفضة ينوي كسب المسكحة كبيرة او صغيرة
 ومثلها الى تحريم ذلك الابرة والخيط والكرامة المعلقة نعم لو اتخذ ضرودا
 منها الخوجلاء العين جاز اه (وترك الفرض) من صلاة او غيرها (او فعله)
 اى الفرض (مع ترك ركن له) كاطعمة آتية في الصلاة (أو) مع ترك
 (شرط) كاستقبال القبلة مثلا (أو مع فعله بطله) اى للفرض كالتفات
 بالوجه بقصد اللعب في الصلاة (وترك الجمعة مع وجوبها عليه) تجوز
 شروط الوجوب وهدم العذر (وان صلى الظهر) لان ذلك ترك للأمر

والاعانة على المعصية وترويج
 الزائف واستعمال اواني
 الذهب والفضة واقتناؤها
 وترك الفرض او فعله مع ترك
 ركن له او شرط او مع فعل
 مبطل له وترك الجمعة مع
 وجوبها عليه وان صلى
 الظهر

الواجب عليه قال صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة من غير ضرورة طبع
الله على قلبه (وترك نحو أهل قرية) كاهل بلد (الجماعة في)
المساكن (المكتوبات) بحيث لا يظهر الشعار في البلاد والقرية قال
صلى الله عليه وسلم تارك الجماعة ملعون في النوراة والنجيب والزيور
والقرآن وتارك الجماعة يمشي على الأرض والأرض تلعنه (وتأخير
الفرض) من الصلاة (من وقته بغير عذر) بخلاف ما إذا كان عذر
فلا حرة في تأخيرها ولا كالنوم إذا لم يتعديه والنسيان إذا لم ينشأ عن
تقصير كما يشترط فحج قال الله تعالى فويل للمصابين الذين هم عن صلاتهم
ساهون فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذين هم عن صلاتهم ساهون
فقال إضاعة الوقت ذكر ذلك البغوي (ورمى الصيد بالثقل المذنب) أي
المسرع في إزهاق الروح كبندقة وسوط وسهم بلا نصل وحدلانه صار ميتا
من غير ذكاة شرعية (واقتاذ الحيوان) كاللوز (غرضا) يقع الغين
المحجمة والراء وبالضاد الممحجمة أي هدفان يرمى اليه بالسهم أو بالبندة
أو بنحو ذلك أو يضرب بنحو السيف والمضروب مستور الوجه فيحرم ذلك لانه
تعذيب قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا (وعدم ملازمة المعتدة للمسكن) الذي
كانت فيه عند الفسقة ولو وافقها الزوج على خروجها منه ويحب على
الحاكم المنع منه لأن في العدة حفاقة تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال
تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن (بغير عذر) بخلاف ما إذا
كان عذرها فيجوز الخروج وذلك كمن رأى قنوطا وكشفه على ثنتين أو مال
من نحو هدم وغرق وفقة مجاورين لها وشدة تأذيها بجيران أو عكسه
(وعدم الإحداد على الزوج) في عدة وفاة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام
فالإحداد هو ترك الزينة لموت الزوج (وتنجيس المسجد) ولذلك حرم عبور
المسجد على الحائض ومن به حدث دائم كمنهضة وسلس بول ومن به
جراحة سيالة بالدم إذا خيف تلويث مسجد بشئ من ذلك كسائر النجاسة
الموتة ولو في فعل أو ثوب (وتقديره) أي المسجد سواء كان ترابيا أو مبطا
(ولو بطاهر) كصفاق لقوله صلى الله عليه وسلم البصاق في المسجد

وترك نحو أهل قرية الجماعة
في المكتوبات وتأخير الفرض
من وقته بغير عذر ورمى
الصيد بالثقل المذنب
الحيوان غرضا وعدم
ملازمة المعتدة للمسكن بغير
عذر وعدم الإحداد على
الزوج وتنجيس المسجد
وتقديره ولو بطاهر

وكفارهم ادخلهم النار (والتاوت) أي عدم الاستعجال
 (بالج بعد الاستطاعة الى أن يموت) لان وقته العدم من الامات بعد
 الاستطاعة تبين العصيان من آخر حتى الامكان لانه قد أخره وأخره من
 وقته والاستدانة أي طلب الدين (لمن لا يرجو وفاء له من جهة) أي
 سيب وطريق (ظاهرة) فورا في الحال وعند الحلول في المؤجل اذا كان غير
 مقطر (ولم يعلم دأته) أي من يعطيه الدين (بذلك) أي بكونه لا يرجو وفاء
 من ذلك (وعدم انظار المعسر) أي عدم تأخير دين المعسر الى وقت الميسرة
 قال الله تعالى وان كان ذرعة مرة نظرة الى ميسرة أي وان كان الذرعة مرة
 الدين معسر افعليه نظرة أي تأخير الى اليسار راسعة وان نصتوا أي
 تتركوا رؤسكم الى المعسر غير اسكم ان كنتم تعلمون وفي الحديث من
 أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله (وبذل المال)
 أي تصرفه واباحته عن طيب نفس (في معصية) كشراء آفة الملاهي
 واكثراتها (والاستمانة) أي التمهير والاذلال (بالمعصية وبكل علم شرعي)
 كالتهمينة بالكرام من ذلك فيحرم له لانه على عدم التعظيم ووضع
 السمامة أو دواة الكتابة أو حجره الى ذلك فيحرم ذلك لانه يدل على الاهانة
 وان لم يفصلها اذا قصده في كفر واما اذا كان ذلك لحاجة كما لحفظ من
 تطير الى ربح فلا بأس (وتمكن الصبي غير المبرئة) أي عماد كرم
 المعصية وكتب العلم أي فيحرم ذلك وان رضاه الولي كما أفاده عطية لان ذلك
 يشهر بالاهانة وأيضار بمافرقه (وتغير من نار الارض) أي علامات حدود
 الارض التي يعرف بها قديم كل ملك لكل شخص من حجر وغيره كما في بعض
 البلاد من ان الاحجار تدفن في الارض في الشوارع على الحدود وفي قيع
 النخوش قال تعالى لا تأمنوا الا بآياتي وعلى الله تعالى وسلم من ظلم قدر شبر من
 الارض طوفة الله به من سبع أرضين رواه البخاري (والتصرف في
 الشارع) أي الطريق العام (علا يجوز) كبناء أو غرس لشجرة وما لم
 يضر ذلك لان شغل المسالك ان بذلك مانع من الطروق وقد تزدحم المسارة
 فيه ط يكون به كما أفاده شيخ الاسلام (واستعمال المعالي في غير المأذون فيه
 فيه) أي المعالي ويجوز استعماله بحسب ما يقتضيه الاذن ولو أعاره دابة

ثم اوتى بالمع بعد الاستطاعة
 الى أن يموت والاستدانة لمن
 لا يرجو وفاء له من جهة
 ظاهرة ولم يعلم دأته بذلك
 وعدم انظار المعسر وبذل
 المال في معصية والاستمانة
 بالمعصية وبكل علم شرعي
 وتمكن الصبي غير المبرئة
 منه وتغير من نار الارض
 بالمعروف في الشارع بما
 لا يجوز واستعمال المعالي
 في غير المأذون فيه

ابركها الى محمل كما اولم يتعرض للركوب في رجوعه جاره الى كوب فيه
 بعد لاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما الزوم الرد للستة غير متناه الا ان
 الركوب في عوده عرفا ولا كذلك المستأجر ولو حاور المحل المشروط لزمه
 أجرة مثل الذهب منه والعود اليه وله الرجوع منه كباي بناء على الاصح من
 ان العارية لا تبطل بالخالفه أفاد ذلك الشرفاوى وللمستعير ائابة من يسو في
 له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وله انتفاع مأذون فيه ومثله ودونه ضررا
 الا ان غناه المعبر من غير ما عينه فلا يفعله اتباعا لثبته (أو) كان استعمال
 المعار في المأذون فيه اسكن (زاد على المسددة المأذون له فيها) اذا كانت
 العارية قيدة بمدة فزمنه بمدة أجرة المثل على الزائد (أو) لم يزد على تلك
 المدة وكان استعماله في المأذون فيه اسكن ايسر لاجل المستعير بل (أعاره)
 أي المعار (غيره) من غير اذن من المالك للنفعة سواء كان مالكا
 أو مستأجرا وانما أيجب للمستعير الانتفاع والمستيج لا يملك نقل الاباحة بدليل
 ان الضيف لا يبيع غيره ما قدم لايه ولا يطعم الهرة وهذا هو الصحيح في المنهاج
 والمحرر وقبل للمستعير ان يعبر ونقل أبو علي الديلي عن الشافعي انه يجوز
 الاجارة للمستعير قال ويكون رجوع المعبر بمنزلة الاندما في الدار حتى
 يفتح الاجارة ويستحق المعبر باقسط وفي وجه حكمه الرافعي في باب الاجارة
 انه يجوز ان يستعير اي ثوب ذكر ذلك الحنفى في كفاية الاخيار بفرع
 لقطع شخص له ثوبا وصلة بشجرة غيره فتمرة الغصن لمالكه لا لمالك
 الشجرة كلو غرسه في أرض غيره والله أعلم أما ذلك الحنفى (وتحجير
 المباح) الذي يستولى الناس قبله في جوارحهم ما يملكونه وذلك بان
 يمنع الناس منه أو يجعل عليه علامة للعلم (كالمري) وهو ما تأكله
 الدواب (والاحتطاب) أي جميع الخشب (من الموات) وهو ما ليس بالحد
 (والمخ من معدنه) الذي لا يستنبته الآدميون (والنقدين) أي الذهب
 والفضة (وغيرهما) كدبوكبريت وزفت وعيدلك (والماء للشرب من
 المستخلف) بماء آخر في بئر أو عين في جبل وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم
 ان من شرب ماء في ثلاثة في الماء والكلاء والتار رواه ابن ماجه
 (واستعمال اللقطة) وهو ما وجد من حق شائع مختص بغير محرز ولا يعرف

أو زاده الى المدة المأذون له
 فيها أو أعاره لغيره وتحجير
 المباح كالمري والاحتطاب
 من الموات والمخ من معدنه
 والنقدين وغيرهما والماء
 للشرب من المستخلف
 واستعمال اللقطة

الواحد مسخقه (قبل التعريف) ^{سنة بطريق} (والجلوس مع
 مشاهدة المنكر) كالغنية (اذالم يذكر) قال الحصني ^{في حديث} أنس
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جلس الى نبي ^{مستحق}
 منها صب في أذنيه الآثام والآثام بضم التثنية وبالمد الرصاص المذاب رواف
 قتيبه (والتمتع في الولائم وهو الدخول بغير إذن) من أهلها (أو أدخلوه
 حياء) أي من الدخول أو من الجاهل ^{بن} ويقال لهذا الداخل الطفيل وهو
 نسبة الى طفيل بن دلال من ولد عبد الله بن غطفان من أهل الكوفة وكان
 يدخل وليمة العرس من غير أن يدعى اليها فنسب اليه كل من يدخل غلات
 * واعلم ان الولائم عشرة فيقال للاجتماع بين الزوجين وليمة عرس ولدعوة
 عقد النكاح املاكة ولدعوة الختان اهازير ولسلامة المرأة من الطلق
 خرس بضم الخاء المحممة ولدعوة الولادة عقيقة وللقدوم من السفر نعيمة
 ولا حديث البناء وكبر قولنا يتخذ للمصيبة وضمة ولما يتخذ بلا سبب ما دبة
 وتاتم القرآن حذائق قال الحصني في كفاية الاخبار * فرع * محل
 التضحية بلد المضحى وفي نقل الاضحية وجهان والصحيح الجواز انتهى وقال
 الشيخ محمد بن سليمان السكردى في فتاويه ويجوز التوكيل في شراء الاضحية
 او العقيقة وفي ذبحها ولو في بلد غير بلد المضحى والعاق كما اطلقوه فقد
 صرح أئمتنا بجواز توكيل من تحمل ذبخته في ذبح الاضحية وهو رحوا بجواز
 التوكيل أو الوصية في شراء الغنم وذبحها وانه يستحب حضور المضحى
 أضحيته ولا يجب وألحقوا العقيقة في الاحكام بالاضحية الاما استثنى (وان
 يكرم المرء) بالبناء للفعل (اتقاء شره) اذ لا ذلك لما يكرم ولم يرد عمر بن
 هب ^{المرء} في الهدية قبل له كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية
 فقال كان ذلك له هدية وهو ثا رشوة أي كان يتقرب اليه بالنبوة لا لولايته
 ونحن انما نعطي للولاية كذا ذلك الغزالي في الاحياء وقال الحصني في
 كفاية الاخبار * فرع * اذا ختن شخص ولده وعمل وليمة فحملت اليه
 هدايا ولم يسم اصحاب الاب ولا الابن فهل هي للاب أو لابن وجهان صحيح
 النورى انه للاب وأجاب القاضي تحسب ام الابن ودية بل الاب قلنا ينبغي
 أمر ثالث وهو انه ان كان المهدى من فصل لمصبي ورأيه كشيء من ملبوس

قبل التعريف بشروطه
 والجلوس مع مشاهدة المنكر
 اذالم يذكر والتمتع في
 الولائم وهو الدخول بغير
 إذن أو أدخلوه حياء وان
 يكرم المرء اتقاء شره

المصارفة والمصني وان كان لا يصلح للمصنفه ولللاب وان احتمله - ما فهو
موضوع ان ترد اعدام القرينة المبرجة والله أعلم انتهى (وعدم التسوية)
في القسم في الميت (بين الزوجات) أي الطرائر ولو قام بين من ذكر كرض
وحيز ورتق وقرن واحرام وخروج الطرائر ما لو كان تحت حرة وأمة
فالحرة ليلتان وللامة ليلة واحدة (وخرج المرأة من مطرة) بما
يظهر رانته (أو خريته) باللباس (ولو مستورة) بحيث لا يظهر رثي من
بها (أو لو) (بأن زوجها ان كانت تمر على الرجال الا جانب) أي ولو كان
خروجها مع زوجها قال الله تعالى وقرن في بيتك أي الزمان بيتك وقيل
أي كن أهل وقار وسكون ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى أي لا تظهرن
زينة كن ولا تبرزن كما سكن للرجال كما في زمن قبل الاسلام (والسحر)
وهو لغة صرف الشيء عن وجهه واصطلاحاً حرأولة النفوس الطبيعية بأقوال
وأفعال ينشأ عنها أمور خارقة للمادة ومذهب العلماء انه حق وله حقيقة
تخلاه للعترة حيث قالوا انه تخيل وتوحيه وانه يقتل ويمرض ويحرق ويجمع
وغير ذلك وتأثيره ذلك من الله تعالى وهو كبرية عند الشافعي وكمر عند باقي
الائمة وهو محمول على ما اذا اعتقد تأثيره من غير الله فيكون كفر باتفاق واما
اذا اعتقد أن الله أجرى عاقبه بخلق أموره عند قراة العزائم فلا يكفر خلافا
لاتفاق المعتزلة على كفره أفاده السجيم والشرقاوي (والخروج من
طاعة الاثم) وان كان جائزاً فيما ليس بمعصية أفاده الرمي (والتولي) أي
قبول الولاية (على يتيم) وهو صفة كراهية خشي أو اتى لأبيه (أو محصداً
أو متصفاً) (أو من غير ذلك) (أو من غير ذلك) (أو من غير ذلك) (أو من غير ذلك)
من جميع الوظائف (مع علمه) أي المتولي (بالعجز عن القيام بتلك الوظيفة)
بغير سلاط ما لو كان أميناً قادراً على القيام بذلك وثق من نفسه بذلك فينبغي
قبوله على ذلك ولو كان قادراً على القيام بذلك لسكنه لا يثق بامانة نفسه
فوجه ان قبيل يحرم قبوله وقيل لا وقال الحاصني ولا شئت في الكراهة
(وابواء الظالم) أي اقامته واسكانه في منزل لا يقدر عليه من طاعة (ومنه)
عن يريده اخذ الحق كلال والحد (منه) أي الظالم لان ذلك رضا على
بقائه المعصية التي يتهدى منها إلى الغي قال الله تعالى واتقوا عنة

وعدم التسوية بين الزوجات
وخرج المرأة من مطرة
أو خريته ولو مستورة وبأثر
زوجها ان كانت تمر على
الرجال الا جانب والسحر
والخروج من طاعة الامام
والتولي على يتيم أو محصداً
أو متصفاً أو من غير ذلك مع علمه
بالعجز عن القيام بتلك
الوظيفة وابواء الظالم ومنه
عن يريده اخذ الحق منه .

لانصين الذين ظلموا منكم خاصة وفي الحديث الصحيح من رواية عائشة
 رضي الله عنها ان قريشا ادهمهم شأن الخزرجية التي سرت فقالوا من
 يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا يظهره الا اسامة بن زيد
 بن حارثة رسول الله فقامه اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن شفع
 في رسول الله محمد بن عبد الله لم يبق منكم من يظلمني فقالوا لا والله ولا
 الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم
 الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت
 يدها رواه البخاري ومسلم **ذكر ذلك الحصني في قلع النعمان (وتروع)**
 (المسلمين) أي افراغهم قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم ان يروع مسلما
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الله يكره اذى المؤمنين (وتقطع الطريق) أي
 قطع المرور فيها بالعرض للمال أي منعه منه (ويحد) أي قاطع الطريق
 (بحسب جنايته) أي اكتسابه الاثم بأحد اربعة اشياء (امانة غزير) بحبس
 وغيره لا تركه معصية لا حد فيها ولا كفارة وجبته في غير يده اولى حتى
 تظهر رتبته وذلك ان لم يقتل أحدا بان يقتص على مجرد الارعاب أو الاعانة
 للقاطنين ولم يأخذ المال النصاب بل يأخذ ما لا أصلا أو أخذ أقل من
 نصاب سرقة (أو بقطع يد) يعني (ورجل) يسري دفعة واحدة وعلى الولاء
 لانه حد واحد وذلك أن يأخذ نصاب سرقة بلا شهنة من حرز ولم يقتل أحدا
 فان عاد به منقطعهما قطعت رجله اليمنى ويده اليسرى وذلك بطالب من
 المالك للمال واما القاطع فلا يتوقف على طالب وانما قطع (من خلاف) لثلاث
 تقوت المنفعة كلها من جانب واحد (أو بقتل) يحتم ان يقتل معصوما
 بكافته عيدا ولم يأخذ المال النصاب لانه ضم اليه جنايته إغارة السبيل
 المقنض بزيادة العقوبة ولا زيادة هنا الا تحتم القتل فلا يسطع بغيره مستحق
 ومحل تحتمه اذا قتل لا أخذ المال والا فلا تحتم حكاة الشرببي والسرقة
 عن البند نجسي (أو بقتل وصاب) ان قتل وأخذ المال النصاب المحرز عنه
 بلا شهنة ويكون صلبه بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه والغرض من
 صلبه بعد قتله زيادة في التنكيل به لزيادة الجريمة وزجر غيره والصاب
 يكون على خشبة وضوفا وقيل يطرح على الارض حتى يسيل صديده أفاد

وتروع المسلمين وقطع
 الطريق ويحد بحسب
 جنايته امانة غزير أو بقطع
 يد ورجل من خلاف أو يقتل
 أو بقتل وصاب

ذلك الحصى ويكون صلبه ثلاثة أيام بلياليها يشتر الحال ويتم التكال ثم بعد
الثلاثة ينزل هذا ان لم يخف تغيره قبلها بالانذار وحسده فان خيف أنزل
حيث شد وجوبه على الأصح وحصل النص في التسلات على زمن السبرد
والاعتدال أفاده الشريفي (ومنها) أي المعاصي (هدم الوفاء بالندب) إذا
نذر على فعل طاعة مفردة لم تنهين كعقوبته زيادة مريض وسلام وتشجيع
جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة ساعة لقوله تعالى وإيؤفوا
نذورهم ولقول سيد الأواب والآخري من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن
نذر أن يعصى الله فلا يعصه رواه البخاري فائدة قال في شرح الروض
ولونذر بفتح شاة مشلا ولم يعين الذابح بالدا أو عين له غير الحرام ولم ينو فيه ما
التخصية ولا الصدقة بطعمها لم ينقد نذره لأنه لم يعلقه بقرينة بخلاف ما إذا
نوي ذلك أو عين الحرام انتهى أي فإذا صبح النذر بان وجدت فيه الشروط
المدكورة فليزمه الذابح ويسلك مسلك واجب الشرع فلا بد من إعطاء
الجمع من الفقهاء أنه ثلاثة ولا يجوز إيماءه حيا ولا يجوز له إلا كل منه
(والوصال في الصوم) فرضا كان أو نفلا وهو حرام في حقنا لأنه من
تخصائمه صلى الله عليه وسلم أفاده المدايني وذلك للنهي عنه في خبر
الشيخين وهو أن يصوم يومين أو أكثر ولا يتناول بالليل مطلقا وهذا
بلا عذر وقيل هو أن يستديم جميع أوصاف الصائم وهذا هو الذي اعقده
الشريفي وغيره (واخذوا مجلس غيره) من رباط مسبل ولو خرج منه
لحاجة إذا لم تطل غيبته كشره طعام وان لم يتركه فيه متاعه أو لم يأذن له
الامام ومعه من غير أن يصوم يومين أو أكثر ولا يتناول بالليل مطلقا وهذا
الوضوء وان لم يترك متاعه فيه وحصل من الشارع حرمة أن يفرقه ليعود
اليه إذا لم تطل مفارقه لقوله صلى الله عليه وسلم من قام من مجاهه ثم رجع
اليه فهو واجتبه رواده مسلم ومتى لم يبطل حقه بغيره ليعود فيه مرة غيبته
ولو اعامله ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقه أما ذلك كله شيخ
الاسلام في الفقه (أوزجته المؤذبة) أي تضيقه في مكان من غير عادة معتففة
(أو أخذت بته) أي الغير في المسكان أو الثوب أو البئر أو غير ذلك
* (فصل) في كيفية التوبة (تجب التوبة من الذنوب) جميع ذنوب وهو

ومنها عدم الوفاء بالنذر
والوصال في الصوم إذا أخذ
بجلس غيره أو زجته المؤذبة
أو أخذت بته
* (فصل) في توبة
من الذنوب

ما يحب بك عن الله تعالى (فورا) أي متعجلا اقتربا منها (على كل مكاف) ذكر
 كاد أرا أنتي حرا أو عبدا أو انسا أو جننا (وهي) أي اتوبية (التدم) على فعلها
 بان يحزن ويقتني ان ما وقع منها لم يقع (والا قلاع) وهو الترك للذنوب التي كان
 ملا بها (والعزم على أن لا يعود اليها) أي الذنوب أبدا إلى آخر العمر
 خوفا من الله تعالى (والاستغفار) قال الله عز وجل والذين إذا فعلوا ماحشة
 أو ظلموا بأنفسهم ذكروا الله فاستغفروا للذنوبهم وقال الله تعالى ومن يعمل
 سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر لله يجد الله غفورا رحيمًا قالت عائشة رضي
 الله عنها أقل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت ألممت بذنب
 فاستغفر الله وتوب اليه فان التوبة من الذنب التدم والاستغفار وكان
 صلى الله عليه وسلم يقول في الاستغفار اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي
 واسراي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطئي
 وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت
 وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء
 قدير ذكر ذلك الغزالي في الاشباه (وإن كان الذنب ترك فرض) من صلاة
 وزكاة وصيام (قضاء) بأن يأتي به على طريقته (أو تبعه) وهو ما يطلب من
 ظلامة ونحوها (لأدعي قضاء) أي أعطاه إياه (أو استرضاه) أي طلب
 رضاه من غيره رد حق عليه قال صاحب جلاء القلوب فإذا فرغنا من
 حقوق الله تعالى فننظر إلى حقوق العبد وهي نوعان مالي مثل الغضب
 والسرقة واكل مال الغير بغير اذنه واتلافه كذلك ما باليد أو بشهادة الزور
 أو بالسعي إلى ظالم أو بغيرها فاعلمنا منها مالكم فنستحله وان صدرت هذه
 الاشياء منسأ في حال الحساب ان يلزم العبي غير ائمة مالية وان مات المالك
 فنستحله من الورثة ان وجدت وان لم توجد أو لم نعلم المالك فنعطيه ان كان
 باقيا أو قيمته ان كان هالكا إلى الغبراء بنية ان يكون وديعة عند الله تعالى
 يوصاها إلى صاحبها يوم القيامة وغير مالي وهو أيضا نوعان بدني مثل الجرح
 والضرب والاستخدام بغير حق وقائي مثل الشتم والاسه تهزاء ونحوهما
 وطريق الخلاص منهما أيضا الاستحلال ان أمكن والا فالتضرع إلى الله
 تعالى والدعاء والتصديق لمن له الحق لعل الله تعالى يرضيه يوم القيامة وأما

فورا على كل مكاف وهي
 التدم والاقلاع والعزم على
 أن لا يعود اليها والاستغفار
 وإن كان الذنب ترك فرض
 صاه أو تبعه لأدعي قضاء
 أو استرضاه

إذا كان الحق لها ثم إن نضرها بغير ذنب أو نضر بوجهها ذنب أو نضر
فوق طاقتها أو لم نرها رعاها وماها فالامر مشكل جداً انتهى والله أعلم
قال المصنف رضي الله عنه (انتهى ما قدر الله به) في رقات قلبه
(وأرجو) أي أعلق قلبي (منه) أي به (سبحانه) تبارك وتعالى لا جل (أن
يعم نفعه) جماعة من الطلاب (ويكثر في القلوب) أي قلوب أولى الالباب
(وقعه) أي مقداره (وأطلب) أي أسأل (عن الطام) أي نظروا تأمل قلبه
(عليه من أولى المعرفة) أي العلم بالصواب وغيره (وأق فيه) أي سر عليه
(على خطأ) وهو ضد الصواب (أوزل) أي تخ عن محله (أن يذره على ذلك
بالرد الصريح) بأن يقول أو يكتب على الهامش مثلاً هذا سبق فلم أوهو
أو تحذف من النسخ وأعل صوابه كدام غير تشبيح ولا تقرير مع ولا يجوز
تغيير ذلك بأن يزيله ويكتب بدله فانه لو فتح باب ذلك لاذى الى عدم الوثوق بشئ
من كتب المؤلفين لاحتمال انه من اصلاح من اطاع على كتبهم فاعل ذلك
ضال مضل (ليحذر الناس) أي ليحترز العوام (من اتباعي) أي اتباع كلامي
(على غير الصواب) أي غير ما وافق الحق (فالحق أحق أن يتبع) بالبناء
للمجهول أي لان الصواب يختص بالاتباع فلا حق لغير الصواب في الاتباع
(والانسان محل الخطأ والنسيان) وهو عدم الذكركل شئ لذهول أو غفلة
فيمتحن على من وجد ذلك ان يحضر قلبه ان الجواد قد يكثر وان الصارم قد
يفترق وان النار قد تحبوا وان الانسان محل النسيان وان الحسنة تذهب
السيئات (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا
غلا) أي غشاً وحسداً وبغضاً (الذين آمنوا ربنا انشرف رحيم) قال مالك بن
أنس رضي الله عنه ما من نقص أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو كان في قلبه سليم غل فليس له حق في في المسلمين (اللهم مغفرتك
أوسع من ذنوبنا) فقد قلت وأنت أصدق القائلين ان ربك واسع المغفرة
وقلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (ورحمتهك)
أق وسعت كل شئ (أرجو) أي أقرب الى نجاتنا (عندنا من أعمالنا)
فرجاؤنا الى رحمتك أكثر وأشد من رجائنا الى قبول أعمالنا ورجاؤنا الى
السلامة والنجاة في الآخرة بسبب رحمتك أعظم وأوثق لنا من رجائنا الى

انتهى ما قدر الله به
وأرجو منه سبحانه أن يعم
نفعه ويكثر في القلوب وأنه
وأطلب من المطلاع عليه من
أولى المعرفة وأق فيه على خطأ
أوزل أن يذره على ذلك
بالرد الصريح ليحذر الناس
من اتباعي على غير الصواب
فالحق أحق أن يتبع والانسان
محل الخطأ والنسيان ربنا
اغفر لنا ولاخواننا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في
قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا
انشرف رحيم اللهم
مغفرتك أوسع من ذنوبنا
ورحمتهك أرجو عندنا من
أعمالنا

To: www.al-mostafa.com